الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة :علوم اقتصادية
التخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

متطلبات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر

من إعداد الطلبة:

- **خطاط يعقوب**
- **زعبال شرف الدين**

تحت إشراف الأستاذ:

- **بعلي حسني**

لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ(ة)	الصفة
هولي رشيد	رئيسا
بعلي حسني	مشرفا
أوصالح عبد الحليم	مناقشا

السنة الجامعية: 2023 /2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله أهل الحمد والثناء والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

نشكر الله سبحانه وتعإلى على إحسانه وتوفيقه لنا وعلى ما أسداه إلينا من نعم لاتعد ولا تحصى.

الشكر الموصول للأستاذ " د. بعلي حسني " على ما أسداه لنا من نصح وتوجيه وإرشاد

كما نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى كل من ساهم في مساعدتنا، وتوجيهنا وإرشادنا

وأخيرا يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة

هذه المذكرة، والحكم عليها وإثرائها بآرائهم السديدة.

إهداء

إلى من علمني العطاء بدون انتظار الجزاء

إلى ملاكي في الحياة .. وإلى معنى التفاني وسر الوجود

" أمي الحبيبة "

إلى من أحمل إسمه بكل فخر واعتزاز

إلى " أبي العزيز"

أرجو من الله أن يمد في عمركما لتريا ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار

إلى من سأفتقدهم زملائي إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي...

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل أهديكم هذا العمل المتواضع.

وفي الأخير نسال الله أن يجعلنا ممن يكثر ذكره وينال فضله ويحفظ أمره وأن يغمر قلوبنا بمحبته.

" خطاط يعقوب "

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

من كان سببا في وجودي الوالدين حفظهما الله

وإلى كل أفراد أسرتي

وإلى روح جدي وجدتي رحمهما الله

إلى كل الأصدقاء، ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي في الجامعة

وإلى كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي

وإلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية

وفي الأخير أحيي زميلي خطاط يعقوب على مرافقتي في هاذا العام

وإلى أستاذنا الفاضل بعلي حسين على نصحنا وإرشادنا للوصول إلى هذه اللحظة.

" زعبال شرف الدين"

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
بسملة	//
شكر وتقدير	//
الإهداء	//
فهرس المحتويات	أ، ب، ت، ث
قائمة الجداول	ج
قائمة الأشكال	ح، خ
الملخص باللغة العربية	د
الملخص باللغة الإنجليزية	د
المخلص باللغة الفرنسية	هـ
مقدمــة	1
الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي الرقمي والتنمية المستدامة	
تمهيد	7
المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي الرقمي	8
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي الرقمي	8
الفرع الأول: نشأة الشمول المالي وتطوره	8
الفرع الثاني: مفهوم الشمول المالي الرقمي	9
الفرع الثالث: خصائص الشمول المالي الرقمي	10
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي الرقمي	11
الفرع الأول: أهمية الشمول المالي الرقمي	11
الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي الرقمي	12
المطلب الثالث: مبادئ، أبعاد الشمول المالي الرقمي ومؤشراته	13
الفرع الأول: مبادئ الشمول المالي الرقمي	13
الفرع الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي الرقمي	14
المبحث الثاني: عموميات حول التنمية المستدامة	21
المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة	21

الفرع الأول: التطور التاريخي للتنمية المستدامة	21
الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة	27
الفرع الثالث: خصائص وأبعاد التنمية المستدامة	29
المطلب الثاني: أسس التنمية المستدامة ومبادئها	35
الفرع الأول: أسس التنمية المستدامة	35
الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة	35
المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها حسب توقعات البنك العالمي لسنة (2030)	36
الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة	36
الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة	44
أولا- المؤشرات الاقتصادية	44
ثانيا- المؤشرات الاجتماعية	45
ثالث- المؤشرات البيئية	46
رابعا- المؤشرات المؤسسية	47
الفرع الثالث: معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة	47
المبحث الثالث: دور ومساهمة الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	48
المطلب الأول: أهمية الشمول المالي في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة	48
المطلب الثاني: دور الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة	52
خلاصة الفصل	54
الفصل الثاني: واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر ومتطلبات تعزيزه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	
تمهيد	55
المبحث الأول: واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر	56
المطلب الأول: أوضاع الشمول المالي الرقمي في العالم	56
المطلب الثاني: الشمول المالي الرقمي في الجزائر وفق المؤشر العالمي للشمول المالي	58
الفرع الأول: أهم المؤشرات المتعلقة بالشمول المالي الرقمي في الجزائر	59
1- مؤشر إستخدام الحسابات المصرفية	59

2- مؤشر الإدخار	60
3- مؤشر الإقتراض	62
4- مؤشر المدفوعات الرقمية	63
الفرع الثاني: العوائق التي تواجه تحقيق الشمول المالي الرقمي في الجزائر	65
المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر	67
المطلب الأول: الجزائر وأهداف خطة التنمية المستدامة 2030	67
الفرع الأول: مميزات خطة التنمية المستدامة 2030	67
الفرع الثاني: أهداف الجزائر وفق خطة التنمية المستدامة 2030	68
المطلب الثاني: سياسة التنمية المستدامة بالجزائر ومعوقاتها	72
الفرع الأول: سياسة التنمية المستدامة في الجزائر	72
الفرع الثاني: الجهود الجزائرية المبذولة في إطار التنمية المستدامة	76
الفرع الثالث: معوقات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	80
المطلب الثالث: عرض وتحليل بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر وبعض الدول العربية	81
الفرع الأول: تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في بعض الدول العربية	81
الفرع الثاني: تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر	90
المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر	104
المطلب الأول: تعزيز البنية التحتية الرقمية	104
الفرع الأول: ماهية البنية التحتية الرقمية	104
الفرع الثاني: أهمية البنية التحتية الرقمية	105
المطلب الثاني: واقع البنية التحتية الرقمية وتطورات الخدمات المالية الرقمية في الجزائر	106
الفرع الأول: واقع البنية التحتية الرقمية في الجزائر	106
الفرع الثاني: تطورات الخدمات المالية الرقمية في الجزائر	108
المطلب الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر	110

الفرع الأول: تحديات تطوير الشمول المالي الرقمي في الجزائر	**110**
الفرع الثاني: آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	**111**
خلاصة الفصل	**113**
الخاتمة	**114**
قائمة المصادر والمراجع	**118**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	يوضح أبعاد ومؤشرات الشمول المالي حسب مجموع العشرين (G20)	19
2.1	يوضح الشمول المالي وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة	49
1.2	نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسة رسمية (%)	59
2.2	نسبة الأفراد البالغين الذين قاموا بادخار الأموال (مدخرات رسمية + مدخرات شبه رسمية + وسائل أخرى) خلال 12 شهر الماضية (%)	61
3.2	نسبة الأفراد البالغين الذين اقترضوا الأموال من أي جهة كانت (مؤسسات مالية + بطاقات الائتمان+ الأهل والأصدقاء) خلال 12 شهر الماضية (%)	62
4.2	نسبة الأفراد البالغين الذين سددوا مدفوعات رقمية أو تلقوها (%)	64
5.2	مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21	79
6.2	تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدول الأمريكي في بعض البلدان العربية خلال الفترة (2016-2021)	82
7.2	معدلات نمو التضخم للفترة 2016-2021 (الوحدة: نسبة مئوية %)	84
8.2	إجمالي رصيد الدين الخارجي (بالأسعار الجارية للدولار أمريكي)	85
9.2	تطور معدل البطالة للفترة 2016-2021 (الوحدة: نسبة مئوية %)	87
10.2	نسبة الإلتحاق بالتعليم المرحلة الابتدائي الثانوية والتعليم العالي (% من الإجمالي)	88
11.2	بعض المؤشرات الاقتصادية لدولة الجزائر	90
12.2	بعض المؤشرات الاجتماعية لدولة الجزائر	96
13.2	بعض المؤشرات البيئية لدولة الجزائر	99
14.2	كثافة الهاتف والنطاق العريض ونسبة مستخدمي الإنترنت في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	107
15.2	معاملات الدفع على الإنترنت في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	108
16.2	معاملات السحب والدفع في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	109

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	يوضح أبعاد الشمول المالي حسب مجموع العشرين (G20)	16
2.1	يوضح أهم مراحل نشأة وتطور التنمية المستدامة	26
3.1	يوضح الأبعاد الأساسية والثانوية للتنمية المستدامة ومميزاتها	34
4.1	يوضح أهداف التنمية المستدامة حسب " خطة 2030 "	43
1.2	أعمدة بيانية توضح نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسة رسمية (%)	60
2.2	أعمدة بيانية توضح نسبة الأفراد البالغين الذين قاموا بادخار الأموال (مدخرات رسمية + مدخرات شبه رسمية + وسائل أخرى) خلال 12 شهر الماضية (%)	61
3.2	أعمدة بيانية توضح نسبة الأفراد البالغين الذين اقترضوا الأموال من أي جهة كانت (مؤسسات مالية + بطاقات الائتمان+ الأهل والأصدقاء) خلال 12 شهر الماضية (%)	63
4.2	أعمدة بيانية توضح نسبة الأفراد البالغين الذين سددوا مدفوعات رقمية أو تلقوها (%)	64
5.2	منحنى بياني يوضح تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدول الأمريكي في بعض البلدان العربية خلال الفترة (2016-2021)	82
6.2	منحنى بياني يوضح معدلات نمو التضخم للفترة 2016-2021 (الوحدة: نسبة مئوية %)	84
7.2	منحنى بياني يوضح إجمالي رصيد الدين الخارجي (بالأسعار الجارية للدولار أمريكي)	86
8.2	منحنى بياني يوضح مؤشر الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2016-2023)	91
9.2	منحنى بياني يوضح مؤشرات (التضخم، نمو الناتج المحلي الإجمالي الخام للجزائر، وإيرادات الموارد النفطية) خلال الفترة (2016-2023)	91
10.2	منحنى بياني يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الخام خلال الفترة (2016-2023)	92
11.2	النسب المئوية لمعدل البطالة ومعدل الإنفاق العام على التعليم	96

12.2	أعمدة بيانية توضح عدد وفايات الرضع ومتوسط العمر المتوقع	97
13.2	أعمدة بيانية توضح نسبة نصيب الفرد من الكهرباء من إجمالي تعداد السكان في الجزائر خلال الفترة (2016-2020)	100
14.2	أعمدة بيانية توضح نسبة إيرادات موارد الغابات من إجمالي الدخل المحلي في الجزائر خلال الفترة (2016-2020)	100
15.2	أعمدة بيانية توضح نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة في الجزائر خلال الفترة (2016-2020)	101
16.2	منحنى بياني يوضح نصيب الفرد من غاز ثنائي أكسيد الكربون في الجزائر خلال الفترة (2016-2020)	101
17.2	أعمدة بيانية توضح تطور عدد مشتركي الهاتف ومستخدمي الإنترنت في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)	106

ملخص الدراسة

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع كل من الشمول المالي الرقمي والتنمية المستدامة في الجزائر، وأهم مؤشراتها في المجالات الإقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومقارنتها بواقع بعض الدول العربية، كما تم التطرق إلى مختلف المعيقات وتحديات الجزائر ضمن إطار الشمول المالي الرقمي كضعف البنية التحتية الرقمية وقلة وعي المستخدمين، والبيروقراطية في التيسيير التي تعاني منها البلاد والتي تحول دون تطورها في القطاع الرقمنة وعدم تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة، حيث إعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بمختلف جوانب الموضوع.

وخلصت هذه الدراسة على مجموعة من النتائج من أهمها: ضعف البنية التحتية الرقمية في الجزائر والغير متطورة، حيث يفتقر الكثير من الجزائريين إلى المعرفة والمهارات اللازمة لاستخدام الخدمات المالية الرقمية بشكل فعال وخاصة فئة الإناث وكبار السن، بالإضاقة إلى بيروقراطية الجزائر في التسيير وبقائها على لوائح وقوانين مالية غير مواتية للشمول المالي الرقمي وتعيق من وصولها لأهداف التنمية المستدامة.
الكلمات المفتاحية: الشمول المالي الرقمي، التنمية المستدامة، الخدمات المالية الرقمية، الجزائر.

Abstract: the study aimed to identify the reality of digital financial inclusion and sustainable development in Algeria, and its most important indicators in the economic, social and environmental fields, and compare it with the reality of some Arab countries, and also addressed the various obstacles and challenges of Algeria within the framework of digital financial inclusion, such as the weakness of digital infrastructure and lack of awareness of users, and the bureaucracy in the facilitation of the country that prevents its development in the digitization sector and not achieving the Sustainable Development Goals, where we relied in this study on the descriptive analytical approach to familiarization with various aspects of the subject.

This study concluded a set of results, the most important of which are: the weak and underdeveloped digital infrastructure in Algeria, where many Algerians lack the knowledge and skills necessary to use digital financial services effectively, especially the female and the elderly, in addition to Algeria's bureaucracy in running and remaining on financial regulations and laws that are unfavorable to digital financial inclusion and hinder its access to the Sustainable Development Goals.

Keywords: Digital Financial Inclusion, Sustainable Development, Digital Financial Services, Algeria.

Résumé: l'étude visait à identifier la réalité de l'inclusion financière numérique et du développement durable en Algérie, et ses indicateurs les plus importants dans les domaines économique, social et environnemental, et à la comparer avec la réalité de certains pays arabes, et a également abordé les différents obstacles et défis de l'Algérie dans le cadre de l'inclusion financière numérique, tels que la faiblesse de l'infrastructure numérique et le manque de sensibilisation des utilisateurs, et la bureaucratie dans la facilitation du pays qui empêche son développement dans le secteur de la numérisation et ne pas atteindre les Objectifs de développement durable, où nous nous sommes appuyés dans cette étude sur l'approche analytique descriptive pour se familiariser avec divers aspects du sujet.

Cette étude a conclu un ensemble de résultats, dont les plus importants sont: l'infrastructure numérique faible et sous-développée en Algérie, où de nombreux Algériens n'ont pas les connaissances et les compétences nécessaires pour utiliser efficacement les services financiers numériques, en particulier les femmes et les personnes âgées, en plus de la bureaucratie algérienne dans la gestion et le maintien des réglementations et lois financières défavorables à l'inclusion financière numérique et entravent son accès aux Objectifs de développement durable.

Mots clés: Inclusion Financière Numérique, Développement Durable, Services Financiers Numériques, Algérie.

مقدمـــة

في عصر تتسارع فيه وتيرة التطورات التكنولوجية، وتتعاظم فيه أهمية الأنظمة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يبرز مفهوم الشمول المالي الرقمي كأحد الركائز الأساسية لبناء مجتمعات مستدامة ومتكاملة. لقد أصبح الشمول المالي الرقمي ليس فقط وسيلة لتحسين الخدمات المالية وجعلها أكثر فعالية وسهولة، بل وأيضًا آلية حيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى الجزائر وغيرها من الدول إلى بلوغها.

تتمثل الأهمية البالغة لهذا الموضوع في كونه يتقاطع مع مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة، إلى دعم الابتكار والريادة وتمكين الفئات المهمشة. وفي الجزائر، حيث يسعى البلد إلى تحقيق قفزة نوعية في مجال الخدمات المالية، يكتسب موضوع الشمول المالي الرقمي أهمية مضاعفة، خاصة في ظل الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
تتطلب الدراسة في هذا المجال تحليلاً دقيقًا للواقع الحالي للشمول المالي في الجزائر، وتقييمًا للتحديات والفرص المتاحة. كما تتطلب فهمًا عميقًا للتأثيرات المترتبة على تعزيز الشمول المالي الرقمي، وكيف يمكن لهذا التعزيز أن يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل فعال.

من خلال هذه الدراسة، نسعى إلى تقديم إسهام علمي يعزز من فهمنا لهذه القضايا، ويقدم توصيات عملية قد تساعد صانعي السياسات والمؤسسات المالية في الجزائر على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الشمول المالي الرقمي، وبالتالي، المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للبلاد.

إشكالية الدراسة

تقف الجزائر على أعتاب مرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يبرز الشمول المالي الرقمي كعنصر حاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تتجلى إشكالية هذه الدراسة في تحديد العوائق التي تعيق تفعيل الشمول المالي الرقمي وتقييم الفرص المتاحة لتعزيزه. تهدف الدراسة إلى استكشاف الآليات الكفيلة بدمج التكنولوجيا المالية في النسيج الاقتصادي الجزائري، وتحليل التحديات التنظيمية والتكنولوجية والثقافية التي تواجه هذا الدمج، وكذلك تقييم التأثير المتوقع للشمول المالي الرقمي على مختلف جوانب التنمية. من خلال تحليل شامل للسياسات الحالية واستشراف الاستراتيجيات المستقبلية، تسعى الدراسة إلى تقديم مقترحات مبتكرة تساهم في تجاوز العقبات الراهنة وتفتح آفاقًا جديدة للتنمية المالية الرقمية، بما يخدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر.

وللإجابة على هذه الإشكالية يتم طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

" ماهي متطلبات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر؟ "

وللإجابة على التساؤل الرئيسي لهذه الإشكالية سنحاول الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهو الشمول المالي؟ ماهو الشمول المالي الرقمي؟ وماهي مؤشرات قياسه؟

2- ماهي التنمية المستدامة؟ وفيما تتمثل أهداف البنك العالمي لتحقيقها سنة (2030)؟

3- ماهو دور الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

4- ماهو واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر؟

5- ماهي متطلبات تعزيزه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تطوير البنية التحتية الرقمية في الجزائر يساهم بشكل مباشر في تعزيز الشمول المالي الرقمي ويدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفرضية الثانية: محو الأمية الرقمية بين السكان يعد عاملاً رئيسياً في تحسين معدلات الشمول المالي الرقمي ويساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

الفرضية الثالثة: الإطار التشريعي الداعم للتقنيات المالية الرقمية يعزز من فعالية الشمول المالي ويسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة.

الفرضية الرابعة: تبني التقنيات المالية الرقمية يقلل من معدلات الفقر ويحسن القوة الاقتصادية في الجزائر.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها أحد أهم مواضع العصر، فقد أصبح من الضروري الاهتمام بزيادة الوعي عن الشمول المالي الرقمي وأهدافه، إبراز الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية والرقمية في تعزيز الشمول المالي الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية والنامية والجزائر خاصة.

أهداف الدراسة

1- تقييم الوضع الحالي للشمول المالي الرقمي في الجزائر ومدى توافقه مع المعايير الدولية.

2- تحليل التحديات التي تواجه تعزيز الشمول المالي الرقمي، بما في ذلك العوائق التكنولوجية والتنظيمية.

3- استكشاف الفرص المتاحة لتحسين الشمول المالي الرقمي وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- دراسة الأثر الذي يمكن أن يحدثه الشمول المالي الرقمي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر.

5- تقديم توصيات للسياسات والإجراءات التي يمكن أن تساهم في تعزيز الشمول المالي الرقمي ودعم التنمية المستدامة.

هذه الأهداف تساعد في توجيه البحث نحو فهم أعمق للموضوع وتقديم حلول عملية للتحديات القائمة.

أسباب إختيار الموضوع

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا اختار هذا الموضوع فيما يلي:

1- حداثة موضوع الشمول المالي الرقمي وقلة الدراسات في الموضوع.

2- التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في مختلف المجالات وأثر ذلك على القطاع المالي.

3- معرفة واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر، متطلبات تعزيزه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

4- ارتباط الموضوع بمجال التخصص " اقتصاد نقدي وبنكي ".

5- رغبة الطالبان في دراسة هذا الموضوع ومعرفة مختلف المعيقات التي تحد من التنمية في الجزائر ومحاولة إيجاد حلول لها.

صعوبات الدراسة

نشير إلى مجموعة من الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث، ونذكر منها:

أ- صعوبات في إعداد الجانب النظري:

- عدم توفر الكتب باللغة العربية حول موضوع الدراسة؛
- التطرق في مختلف المراجع إلى موضوع الشمول المالي دون الشمول المالي الرقمي محل الدراسة.

ب- صعوبات الجانب التطبيقي:

- صعوبة تجميع المعطيات والبيانات الكافية من البنك العالمي لأهداف التنمية المستدامة وتحديدا المتعلقة ببلد الجزائر.
- نقص بعض الحصائيات ومؤشرات الشمول المالي الرقمي والتنمية المستدامة وعدم توفر بعضها للسنوات الأخيرة.
- صعوبة إعداد الروسمات، الأعمدة البيانية والمنحنيات نظرا لوجود إختلال في بعض المشؤرات وأخطاء في بعض المجلات المعتمدة كمرجع مقارنة بالمتواجدة في المواقع المتخصصة مثل موقع البنك العالمي، بنك الجزائر، وموقع **" TrandingEconomics "** ...إلخ.

حدود الدراسة

تم وضع حدود تضبط الدراسة لتسهيل تليل النتائج وتفسيرها وفهمها مع إمكانية مقارنتها وربطها ببعضها البعض، وقد تم حصر الدراسة ضمن الحدود والأبعاد التالية:

- **الحدود المكانية:** ركزت الدراسة على حالة الجزائر.
- **الحدود الزمانية:** تم الإقتصار على الفترة 2016-2023 لمعالجة موضوع الدراسة.

الدراسات السابقة

- **دراسة يلولي طارق، قرارية صبرينة، واقع وتحديات الشمول المالي الرقمي في الجزائر، مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، جانفي 2023.**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر، والتحديات التي تواجهه، ولتوضيح ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف دقيق للمتغيرات، والمنهج التحليلي للإلمام بمتغيرات الدراسة.

حيث توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي الرقمي يعبر عن مستوى الخدمات المالية في الجزائر، ولما لها من دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومواجهة تحديات البطالة، وتحقيق العدالة الإجتماعية، مع ضرورة التحول الرقمي في السياسات الإقتصادية الجزائرية.

- **دراسة جداي ياسين، بوعكة آسيا، قراءة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة ومعوقاتها في بعض الدول العربية، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، جانفي 2024.**

هدف البحث إلى تسلط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة وتحديد مرتكزاتها ومبررات تبنيها، فضلا عن بيان مؤشرات التنمية المستدامة في الدول العربية لرصد مستوى التقدم الذي أحرزته في الوضع التنموي المستدام.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود معوقات إقتصادية وإجتماعية وبيئية. تشكل تحديا جليا أمام بعض الدول العربية في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة أبرزها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وانتشار الأمية وخاصة عند الإناث الأمر الذي أدي إلي اتساع الفجوة بين الجنسين، بالإضافة إلى ندرة المياه في الدول العربية، ومشكلة الجفاف والتصحر وتلوث المياه الجوفية، لذا تم اقتراح جملة من التوصيات قد تسهم في معالجة هذه المعوقات فيما لو تم إتباعها.

- **دراسة بوقدوم مريم وآخرون، واقع مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة تحليلية للفترة (2016-2023)، مجلة من كتاب جماعي حول واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل رهانات الأمن الغذائي والصحي والطاقوي"، تأليف: مجموعة من الباحثين، الجزائر، 2023.**

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أحد أهم المفاهيم الاقتصادية العالمية، والمتمثل في التنمية المستدامة التي جوهرها تحقيق العدالة في توزيع الثروات بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية من خلال جانبين أحدهما نظري تم الإشارة فيه إلى مختلف أساسيات التنمية المستدامة وجانب تطبيقي تم فيه تقييم واقع التنمية المستدامة في الجزائر للفترة (2016-2023) من خلال المؤشرات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وهذا لرصد مستوى التقدم الذي أحرزته الجزائر في الوضع التنموي المستدام، فقد ثم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها احتلال الجزائر الصدارة في التنمية البشرية بين مجموع دول شمال إفريقيا عام 2021، كما أثبتت الدراسة تحسن على مستوى مختلف المؤشرات خاصة المتعلقة بالوضع الاقتصادي، إلا أن الوضع لم يكن مماثلا بالنسبة لبعض مؤشرات البيئية، فبالنسبة المؤشر نصيب الفرد من

الموارد المالية يظهر أنها شهدت بعض التراجع خلال كامل فترة الدراسة لكنه يبقى بسيطا، إن النتائج الايجابية المسجلة ذليل على المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في هذا المجال.

دراسة فاتح ميرود، تعزيز الشمول المالي الرقمي كآلية لضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد-19، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، جامعة غرداية، الجزائر، 2022.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تعزيز الشمول المالي الرقمي كالية لضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل انتشار جائحة كوفيد – 19، من خلال تسليط الضوء على واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية بالإضافة إلى دور نظم الدفع الإلكتروني في زيادة مستويات الشمول المالي فيها، وأخيرا إستعراض جهود بعض الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي لضمان تمويل مستدام في ظل إنتشار جائحة كوفيد – 19.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها تزايد الاهتمام بالشمول المالي الرقمي في الدول العربية في ظل إنتشار جائحة كوفيد – 19– لضمان نفاذ آمن ومستدام لكافة شرائح السكان إلى الخدمات المالية عن طريق الاستفادة مما تتيحه التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الشبكة الإلكترونية والهاتف النقال، في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة ودورها في زيادة الشمول المالي.

التعقيب على الدراسات السابقة

أ- أوجه التشابه

– إتفقت دراستي مع الدراسات السابقة من حيث المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي وذلك لملائمته مع طبيعة الدراسة.

– واتفقت كذلك من حيث القضية المعالجة وعناصرها المتمثلة في الشمول المالي الرقمي والتنمية المستدامة.

– كما إتفقت أيضا مع هذه الدراسات السابقة من حيث حدودها الزمانية والمكانية، حيث تم الإقتصار على الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023 لمعالجة موضوع الدراسة، بالإضافة إلى إجراء جميع الدراسات في الجزائر.

ب- أوجه الإختلاف

– إختلفت دراستي عن الدراسات السابقة السابق ذكرها من حيث إختيارها لمتغيارات الدراسة، فبعض الدراسات إهتمت بدراسة متغير الشمول المالي الرقمي، بينما إقتصر البعض الآخر على دراسة موضوع التنمية المستدامة.

– كما اختلفت أيضا عن دراستين سابقتين من حيث مجال الدراسة، والتي اهتمت بدراسة حالة بعض الدول العربية، بينما اقتصرنا في دراستنا هذه على حالة الجزائر فقط.

منهج الدراسة

ومن أجل معالجة إشكالية الدراسة والوصول إلى أهدافها وتبعا لطبيعة موضوع دراستنا فإن المنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب لها، والذي يعد أحد مناهج البحث العلمي ويستخدم بشكل واسع، حيث يهتم بدراسة الظواهر المختلفة ورصدها في الواقع، ومحاولة تحليلها وتحديد العوامل والأسباب التي أدت إلى حدوثها، وذلك للوصول إلى حلول منهجية ومدروسة، ويقوم الباحث بمقارنة الظاهرة المدروسة مع غيرها من الظواهر ذات الصلة بها، لتحديد الحلول المناسبة لها.

هيكل الدراسة

وقد قسمنا هذا البحث إلى فصلين فصل أول متعلق بالجانب النظري والفصل الثاني خاص بالجانب التطبيقي كما يلي:

- **الفصل الأول:** تطرقنا فيه إلى مختلف المفاهيم النظرية للشمول المالي الرقمي والتنمية المستدامة في الجزائر، ويضم ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول الشمول المالي الرقمي، في حين تطرقنا في المبحث الثاني حول التنمية المستدامة، لنختم هذا الفصل بمبحث ثالث والذي جاء بعنوان دور ومساهمة الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تم التطرق إلى أهمية الشمول المالي في سبييل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى دوره في تعزيز التنمية المستدامة.

- **الفصل الثاني:** والمتعلق بالجانب التطبيقي: جاء بعنوان واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر ومتطلبات تعزيزه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول: بعنوان واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر، والذي تم التطرق فيه إلى أوضاع الشمول المالي الرقمي في العالم ومن ثم بلد الجزائر وفق المؤشر العالمي للشمول المالي، أين تم التطرق إلى أهم المؤشرات المتعلقة به، وإلى العوائق التي تواجه تحقيقه للتنمية المستدامة في الجزائر.

في حين جاء المبحث الثاني: تحت عنوان واقع التنمية المستدامة في الجزائر، والذي تضمن مميزات خطة التنمية المستدامة 2030 وأهداف الجزائر وفق هذه الخطة، وسياسة التنمية المستدامة بالجزائر ومعوقاتها، بالإضافة إلى الجهود الجزائرية المبذولة في إطار التنمية المستدامة، كما تطرقنا أيضا إلى عرض وتحليل بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر ومقارنتها ببعض الدول العربية.

وأنهينا هذا الفصل بمبحث ثالث والذي تم التطرق فيه إلى متطلبات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، وإلى أهمية تعزيز البنية التحتية للدخول ضمن التحول الرقمي، بالإضافة إلى واقع البنية التحتية الرقمية وتطورات الخدمات المالية الرقمية في الجزائر وأهم التحديات التي تواجهها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للشمول المالي الرقمي والتنمية المستدامة

تمهيد

سنتطرق في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم النظرية للشمول المالي الرقمي والتنمية المستدامة في الجزائر، بالإضافة إلى دور الشمول المالي الرقمي ومساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** عموميات حول الشمول المالي الرقمي؛
- **المبحث الثاني:** عموميات حول التنمية المستدامة؛
- **المبحث الثالث:** دور ومساهمة الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي الرقمي

يحظى الشمول المالي الرقمي باهتمام متزايد من قبل المنظمات الدولية وصناع القرار والسياسات في كافة أنحاء العالم وخاصة بالنسبة للدول النامية والعربية وليس فقط على المستوى الوطني، ويعدّ من المفاهيم الحديثة كونه يتيح لجميع فئات المجتمع القدرة على الوصول إلى كافة الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية وبكلفة منخفضة، والتي تطورت بسرعة مذهلة وانتشرت وازداد استخدامها، كما حاز على اهتمام العديد من ، لقدرته على معالجة العديد من المشكلات ولاسيما لذوي الدخل المحدود والضعيف كما يوفر لهم إمكانية الإدخار للمستقبل، فضلا عن مساهمته الكبيرة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

الفرع الأول: نشأة الشمول المالي وتطوره

في بداية الأمر برز الشمول المالي عند بروز القروض البسيطة والصغيرة، حيث كانت الانطلاقة عندما قام محمد يونس بتقديم قروض بسيطة ممولة من طرفه لمجموعة من النساء العاملات بقطاع النسيج بدولة بنغلاديش، لتنتشر هذه الفكرة إلى باقي دول العالم وكان بشكل عام هؤلاء الممولين منظمات غير حكومية هدفهم غير ربحي، ليظهر مصطلح الشمول المالي أول مرة بمعناه الجديد في سنة 1993 في دراسة " ليشون وثرفت حول الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا، وهذا بعد قضية إغلاق أحد البنوك لإحدى فروعه حيث أثر هذا الإجراء بشكل كبير على سكان المنطقة وصعوبة حصولهم على الخدمات المالية، تم بعدها خلال هذه الفترة التسعينات من القرن الماضي) إجراء عدة دراسات حول الصعوبات والمشاكل التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى مختلف الخدمات المالية والمصرفية، وكانت البداية الفعلية لاستخدام مصطلح الشمول المالي في سنة 1999، حيث تم استعماله من أجل وصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية واستخدامها ولم تتمكن من ذلك بسبب عدم إتاحتها أو عدم القدرة على اقتنائها، إذ توجد بعض الفتات في المجتمع في بحد ذاتها لا ترغب في الحصول على هذه الخدمات الأسباب عقائدية أو دينية أو غيرها، حيث يسعى الدارسين المهتمين بالشمول المالي إلى حل مشاكل الإقصاء المالي لبعض الفئات، تم استعمال الشمول المالي بكثرة بعد الأزمة المالية لسنة 2008، إذ تبنت عديد الحكومات تنفيذ سياسات الشمول المالي من أجل تمكين جميع فئات المجتمع من استخدام الخدمات المالية عن طريق حث مزودي هذه الخدمات على توفير خدمات متنوعة وبتكلفة منخفضة، كما كثفت عديد الهيئات والمؤسسات الدولية على غرار مجموعة العشرين والبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية جهدها في إطار تعزيز الشمول المالي سعيا منها المحاربة الفقر ودعم الرخاء في المجتمع.[1]

[1]– بلحرش عائشة، مسعد خالد، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في إقتصاديات الدول، التجربة الكينية نموذجا**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 8، العدد 01، جامعة بشار، الجزائر، 2022، ص 140.

الفرع الثاني: مفهوم الشمول المالي الرقمي

أولا: مفهوم الشمول المالي

ظهرت العديد من التعاريف للشمول المالي وسنذكر الأبرز منها كالتالي:

عرفه **مركز الشمول المالي في واشنطن** والذي ينص على أن الشمول المالي هو:" الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء "حيث يمكن الوصول إلى الخدمات المالية من خلال مقدمي تلك الخدمات بما في ذلك فئة ذوي الحاجات الخاصة والفقراء والمناطق المهمشة". [1]

تم تعريفه من طرف مجموعة البنك الدولي كونه: أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة ويسر وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة.[2]

وعرفته مجموعة العشرين **(G20)** ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي **(AFI)** بأنه" تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات الهمشة واليسورة للخدمات والنتجات الالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة." [3]

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء **(CGAP)** فتعرفه بأنه": وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة" [4]

وتم تعريفه من طرف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية **(OECD)** والشبكة الدولية للتثقيف المالي **(INFE)** النبثقة عنها الشمول المالي بأنه" العملية التي يم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تحقيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والإندماج الإجتماعي والإقتصادي." [5]

---

[1]– حنين محمد بدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة غزة، فلسطين، 2017، ص 10.

[2]– حنان الطيب، **الشمول المالي موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد01، صندوق النقد العربي، 2020، ص05.

[3]– رفيقة بن عيشوبة، **صناعة التمويل الاسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي**، –دراسة حالة الدول العربية–، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 02، 2018، ص 48.

[4]– صندوق النقد العربي، **متطلبات تبني إستراتجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبوظبي، 2015، ص 03.

[5]– صندوق النقد العربي، متطلبات تبني إستراتجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص 02.

ثانيا: تعريف الشمول المالي الرقمي: هناك عدة تعاريف قدمت للشمول المالي الرقمي، نذكر منها:

إن مصطلح الشمول المالي يقصد به تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية وبتكاليف معقولة على كل فئات المجتمع من أشخاص طبيعيون ومعنويون، خاصة الفئات ذات الدخل المنخفض التي تعاني من الاستبعاد المالي، أما مصطلح الشمول المالي الرقمي فيشير إلى القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا، بحيث تكون هذه الخدمات تلبي احتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم.

ويمكن الشمول المالي الرقمي من تقليل الاعتماد على طرق التمويل والخدمات المالية التقليدية كما أنه يغطي نطاقا جغرافيا أوسع، بما يساعد على تقديم الخدمات المالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة وبتكلفة منخفضة، وبالتالي يزيد من فرص النفاذ إلى الخدمات المالية للفئات غير المشمولة ماليا.[1]

وتعرف مؤسسة التحالف العالمي الشمول المالي الرقمي أنه ينطوي على نشر الوسائل الرقمية للوصول إلى السكان المستبعدين ماليا والذين يعانون من نقص الخدمات من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية المناسبة لاحتياجاتهم، والتي يتم تقديمها بشكل مسؤول وبتكلفة معقولة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات.[2]
وعليه فإن الشمول المالي هو سعي مقدمي الخدمات والمنتجات المالية على توفيرها وعرضها بصورة بسيطة تتناسب مع جميع أفراد المجتمع، خاصة أصحاب الدخول الضعيفة، وذلك من خلال تنويعها وتحسين جودتها بأقل تكلفة وفي أقل وقت ممكن.

الفرع الثالث: خصائص الشمول المالي الرقمي

يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية بالطرق السهلة والبسيطة، وبأقل التكاليف مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول، فعلى مدى العقود القليلة الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفقراء غير متعاملين مع البنوك، وتشمل هذه الجهات على منظمات غير حكومية وجمعيات تعاونية، ومؤسسات التنمية المجتمعات المحلية وبنوك تجارية وحكومية، وشركات تأمين وشركات بطاقات الائتمان ومقدمي الخدمات السلكية واللاسلكية، والتحويل البرقي، مكاتب البريد، وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى مناقد البيع، وفي كثير من الحالات أصبحت نماذج الأعمال والخدمات الجديدة المقدمة ذو حيوية وفعالة بفضل الإبتكارات التقنية ومنها انتشار إستخدام الهواتف المحمولة في أرجاء العالم، وهو ما يعزز فكرة انتشار الشمول المالي، كما يساعد الشمول المالي أيضا من تمكين النساء من أسباب القوة الاقتصادية وزيادة الإستثمارات المنتجة والاستهلاك، ورفع الإنتاجية والدخول، وزيادة الإنفاق لأغراض الصحة الوقائية، كما يساهم

---

[1]– الطيبي عبد الله، تونسي أسمهان، **متطلبات تعزيز الشمول المالي الرقمي بالجزائر في ظل جائحة كورونا**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، (عدد خاص– الجزء 01)، الجزائر، مارس 2023، ص 36.

[2]– مريم سايغي، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي– دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة–**، مجلة بحوث الإقتصاد والمانجمنت، المجلد 04، العدد 02، جامعة الجزائر 03، جوان 2023، ص 40.

في إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف التشجيع على الإبتكار والتطوير ودفع عجلة النمو الإقتصادي. [1]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي الرقمي

الفرع الأول: أهمية الشمول المالي الرقمي: وتتمثل فيما يلي: [2]

1- الشمول المالي الرقمي يحقق الاستقرار المالي ويرفع معدل النمو الاقتصادي

تشير أحدث الدراسات إلى وجود 1.7 مليار شخص بالغ حول العالم بحسب التقديرات الدولية لا يملكون حسابات مصرفية، من بينهم 1.1 مليار لديهم هواتف محمولة، وهو ما يمثل فرصة خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية للإستفادة من التوسع في استخدام الهاتف المحمول والنفاذ إلى الخدمات المالية، كما تشير الدراسات إلى التأثير الإيجابي للشمول المالي الرقمي على الأداء الإقتصادي، على سبيل المثال، يمكن أن يساعد الشمول المالي الرقمي على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 6 بالمئة وتحقيق مكاسب مجموعها 3.7 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2025.

ومن جهة أخرى أكدت الدراسات أن هناك علاقة ترابطية وثيقة بين الشمول المالي الرقمي والاستقرار المالي، حيث من خلال الشمول المالي الرقمي تتمكن شريحة واسعة من أفراد المجتمع من الحصول على منتجات وخدمات مالية عبر قنوات رسمية وبتكاليف معقولة نتيجة المنافسة الكبيرة بين مختلف القطاعات الاقتصادية والتي تدعم الإستقرار المالي وبالنتيجة التأثير على معدل النمو الاقتصادي.

2- أصبح الشمول المالي الرقمي يحظى باهتمام كبير من طرف صانعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية على مستوى العالم وهذا لعدة أسباب أهمها:

- ✓ تم تحديد الشمول المالي كعامل تمكيني لسبعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة؛
- ✓ إعتراف والتزام مجموعة العشرين (G20) بتعزيز الشمول المالي الرقمي في جميع أنحاء العالم وتطبيق مبادئها للدمج المالي الرقمي؛
- ✓ إعتبرت مجموعة البنك الدولي أن الشمول المالي الرقمي عنصر تمكين رئيسي للحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك في المجتمع؛
- ✓ أثبت الشمول المالي مساهمته في الحد من الفقر وتحسين توزيع الدخل، والارتفاع في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

---

[1]- فصيل البشير ضيف، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، 2020، ص 477.

[2]- الطيبي عبد الله، تونسي أسمهان، **مرجع سبق ذكره**، ص 36 ،37.

3- الشمول المالي الرقمي يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية:

وهذا من خلال العمل على تنويع منتجاتها وخدماتها المالية، والإهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والزبائن وتقنين بعض القنوات الغير الرسمية، دون أن ننسى مساهمة الحلول الرقمية في خفض تكاليف التشغيل مما يتيح للمؤسسات المالية تقديم أسعار أكثر تنافسية، كما تتيح للعملاء سهولة الوصول إلى المعلومات حول منتجاتها وخدماتها، مما يعزز الشفافية ويساعدهم على اتخاذ قرارات مالية أفضل، ونتيجة لهذه العوامل، تُصبح المؤسسات المالية التي تُقدم حلولًا رقمية شاملة أكثر قدرة على جذب العملاء والاحتفاظ بهم، مما يُعزز مكانتها التنافسية في السوق.

وبشكل عام، يُعد الشمول المالي الرقمي أداة قوية لتعزيز المنافسة في القطاع المالي، مما يُفيد كل من المستهلكين والمؤسسات المالية، يُساهم الشمول المالي الرقمي في خلق بيئة تنافسية أكثر عدلاً، حيث يُتيح للمؤسسات المالية الصغيرة والمتوسطة فرصة أكبر للتنافس مع المؤسسات الكبيرة.

4- يهتم الشمول المالي الرقمي بالجانب الاجتماعي والتثقيف المالي:

ويتجلى ذلك من خلال إتاحة الفرصة للفقراء ومحدودي الدخل بالحصول على منتجات وخدمات مالية بشكل عادل وأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال هذا يكون فيه توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم وذلك لحماية حقوقهم.

الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي الرقمي

تلعب الخدمات المالية الرقمية دورا بالغ الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتتمثل الأهداف الأساسية لتسريع وتيرة هذا التطور في: [1]

✓ وضع الأطر القانونية والتنظيمية التي تسمح لمعظم الناس بالاستفادة من الخدمات المالية الرقمية وضمان وجود بيئية تنافسية مع الأخذ في الاعتبار أهمية ما إذا كان ينبغي السماح للمؤسسات غير المصرفية بالوصول إلى البنية التحتية للمدفوعات الوطنية وإصدار الأموال الإلكترونية وكيفية ذلك؟

✓ الإستثمار في العناصر الأساسية اللازمة لتطوير الخدمات المالية الرقمية، مثل البنية التحتية المتمثلة في النطاق العريض للهاتف المحمول لاسيما في المناطق النائية، وتطوير شبكات الوكلاء التي تلبي حاجة الأفراد للقيام بعمليات سحب وإيداع على المستوى المحلي؛

✓ توسيع نطاق التحديد الرقمي للهوية، بما في ذلك أنظمة البصمة الإلكترونية؛

[1]- عمر آيت مختار وآخرون، **آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة إقتصاديا -صندوق مشاريع المرأة العربية نموذجا-**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 296.

✓ توسيع واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة وهي وسائل متاحة للجمهور حتى يتسنى للمطورين الوصول إلى البرمجيات التي تمثل حقوق ملكية حتى تتمكن التطبيقات الجديدة من التواصل والتفاعل مع بعضها البعض.

المطلب الثالث: مبادئ، أبعاد الشمول المالي الرقمي ومؤشراته

الفرع الأول: مبادئ الشمول المالي الرقمي

تبنت دول مجموعة العشرين (G20) في عام 2016، مبادئ إرشادية للتمويل الرقمي تتطرق إلى الإجراءات الواجب العمل عليها لتسريع رقمنة الشمول المالي، تؤكد الحاجة إلى استخدام التقنيات الرقمية لتوفير منتجات مالية ذات جودة عالية ومناسبة للسكان المستبعدين مالياً، واستكمالاً لجهودها في هذا الإطار، أصدرت المجموعة المبادئ التوجيهية الرفيعة المستوى بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتتوزع المبادئ الثمانية على أربع مجموعات رئيسية، كالآتي: [1]

- **ضمان بنية تحتية رقمية مرنة ومسؤولة**

المبدأ الأول: دعم وتطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيني، وضمان تنافسية المؤسسات المالية؛

المبدأ الثاني: تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائم للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات العناية الواجبة للعملاء، ونظام الهوية الرقمية؛

- **تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة**

المبدأ الثالث: تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها؛

المبدأ الرابع: دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الإستراتيجيات الوطنية؛

- **تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية**

المبدأ الخامس: دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، التي ينتج عنها عدم المساواة في الوضعية الاجتماعية والاقتصادية؛

المبدأ السادس: النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص؛

---

[1]– فاتح ميرود، **تعزيز الشمول المالي الرقمي كآلية لضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد–19**، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، جامعة غرداية، الجزائر، 2022، ص 86، 87.

تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة

المبدأ السابع: تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات؛

المبدأ الثامن: دعم إجراءات حماية العملاء المالية، بما في ذلك حماية البيانات، بما يلبي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة.

وفي الأخير يمكن القول أن الشمول المالي الرقمي يهتم بتقديم المنتجات والخدمات المالية الرقمية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف، ومثال ذلك استعمال عملية الدفع باستعمال الهاتف المحمول، حيث ظهرت مؤخرا إمكانيات ووسائل جديدة لمتوسطي ومحدودي الدخل لدخول عالم الرقمنة والقيام بالعاملات المالية والدفع الالكتروني، كل هذا من شانه تعزيز الشمول المالي الرقمي وزرع ثقافة مالية جديدة تجعل من أغلبية أفراد المجتمع والمؤسسات تتعامل وتستهلك المنتجات والخدمات المالية رقمية بتكاليف وأسعار منخفضة.

الفرع الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي الرقمي

أولا: أبعاد الشمول المالي الرقمي

تم تقسيم أبعاد ومؤشرات الشمول المالي من قبل مختلف المؤسسات والهيئات المالية العالمية والباحثين كل حسب نظرته.

❖ حسب البنك الدولي فإن الشمول المالي يقسم إلى خمسة أبعاد ويحتوي البعد على مجموعة من المؤشرات:[1]

البعد الأول : استخدام الحسابات المصرفية، ويحتوي على المؤشرات الفرعية التالية:

- نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك؛ مكاتب البريد ومؤسسات التمويل الصغرى؛
- الغرض من الحسابات شخصية أو تجارية؛
- عدد المعاملات (الإيداع أو السحب)؛
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية مثل (أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).

البعد الثاني: الإدخار، يضم المؤشرات الفرعية التالية:

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها)؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة؛

[1]– بشار أحمد العراقي، زهراء أحمد النعيمي، **الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية**، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني لجامعة جيهان أربيل في العلوم الإدارية والمالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2018، ص 106.

• النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خالف ذلك على سبيل المثال، في المنزل خلال 17 شهر الماضية.

البعد الثالث: الإقراض، ويشمل المؤشرات الفرعية التالية:

• النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.

• النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الإقراض من الأسرة والأصدقاء).

البعد الرابع: المدفوعات، يشمل المؤشرات التالي ذكرها:

• النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.

• النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية.

• النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

البعد الخامس: التأمين، يتضمن المؤشرات التالية:

• النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.

• النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين نشتطهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف).

إن توفر الخدمات المالية بالصورة الطلوبة والمثالية وبجودة عالية وبتكاليف دنيا، بالإضافة إلى طريقة عرضها وسهولة الوصول لها، ليس دافعا تاما لتعزيز الشمول المالي فشخصية الأفراد وطبيعة المجتمع لها تأثير سواء من خلال أفكارهم المقيدة لهذا النشاط أو من خلال غياب هذه الثقافة وعدم معرفة كيفية استخدامها وعليه لابدمن توفر الشمول المالي على أبعاد والتي تعتبر عناصر ضرورية لتحقيقه، ففي قمة لوس كابوس **Los cabos** عام 2012 أقرت مجموعة العشرين **(G20)** المؤشرات الأساسية المقدمة من الشراكة العالمية للشمول المالي التي تتناول ثلاث أبعاد رئيسية هي:

- **الوصول للخدمات المالية (Access Dimension):** يرتبط بمدى قدرة المؤسسات الرسمية على استخدام الخدمات المالية، حيث يقوم بتحديد البيانات اللازمة للوصول لها من تكلفة ووقت وجهد كما يحدد الطريقة المثلى لذلك والعوائق التي تواجهها، كما يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات المالية.

- **استخدام الخدمات المالية (Usage Dimension):** يقصد به مدى استخدام العملاء للخدمات المقدمة من طرف المؤسسات المصرفية بطريقة منتظمة وفي فترات زمنية محددة وذلك من خلال جمع المعلومات اللازمة لذلك.
- **جودة الخدمات المالية (Quality):** يعتبر هذا البعد غير واضح تماما لأنه يحوي في مضمونه العديد من المؤشرات غير المحدودة، ويختلف من دولة لأخرى ومن مؤسسة الأخرى، وذلك لأن تحققه يرتبط بتحقق البعدين السابقين، أي الوصول للخدمات المالية والذي يشكل عب، خاصة على الدول النامية واستخدام الخدمات المالية والذي يرتبط بشكل كبير بشخصية العميل والثقافة المالية في المجتمع ككل وعليه لزيادة وتحقيق جودة الخدمات المالية يجب تحقيق البعدين السابقين أولا وبصورة مثلى[1]، ويمكن توضيح هذه الأبعاد في الشكل التالي:

الشكل رقم (1.1): أبعاد الشمول المالي حسب مجموعة العشرين **(G20)**

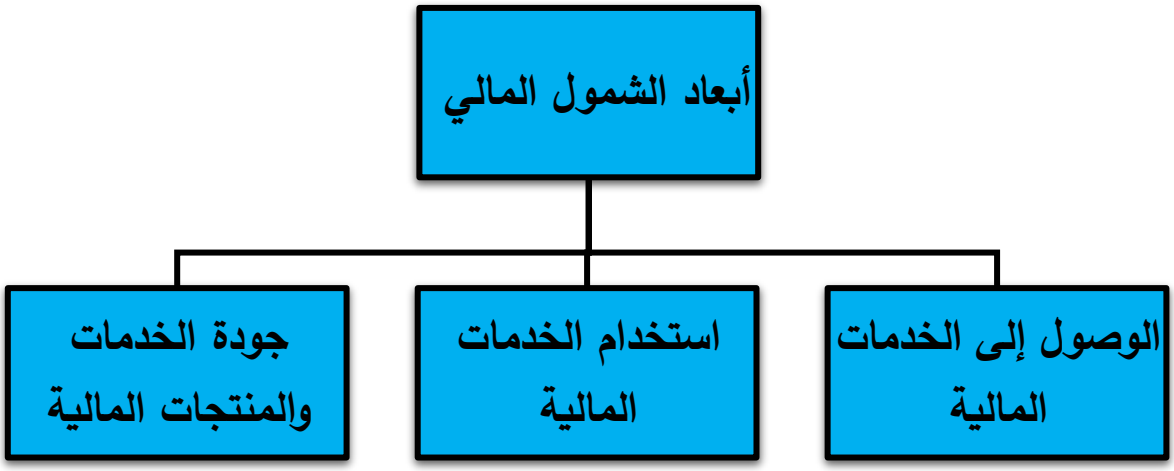

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على صورية شنبي، السعيد بن الخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 03، العدد 02، 2018، ص 109، 110.

[1]– صورية شنبي، السعيد بن الخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 03، العدد 02، 2018، ص 109، 110.

ثانيا: مؤشرات الشمول المالي الرقمي

حيث تم وضع ثماني مؤشرات لقياس جودة الخدمات المالية من طرف تحالف الاشتعال المالي وهي كالتالي: [1]

1- القدرة على تحمل التكاليف (Affordability): مع وجود أشخاص ذوي دخل ضعيف وجب قياس مدى قدرتهم على الاحتفاظ بحسابهم البنكي في حالة فتحه وإيجاد حلول تمكنهم من ذلك، من خلال:

- معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناءا على الحد الأدنى الرسمي للأجور.
- متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي.
- متوسط تكلفة تحويلات الإئتمان.
- نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.

2- الشفافية (Transparency): يجب توفير المعلومات اللازمة والتي تمكن العملاء ككل من اتخاذ قراراتهم بشأن معاملاتهم بصورة صحيحة ودقيقة خالية من أي تلاعبات، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي.
- وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

3- الراحة والسهولة (Convenience): يقيس هذا المؤشر مدى راحة العميل في استخدام الخدمات المالية وسهولة الوصول إليها ويتم معرفة ذلك من خلال:

- نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذي يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية.
- متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.

4- حماية المستهلك (Consumer Protection): يهتم هذا المؤشر بإعداد قوانين وأنظمة تضمن الحماية والأمان للعميل، مع عدم وجود تجاوزات على شكل منح امتيازات مثلا لعميل أو لشركة على حساب آخر، يتحقق ذلك من خلال:

- مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية.
- مدى وجود إمكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 إلى 6 شهور الأخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل.
- نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

5- التثقيف المالي (Financial Education): لا يمكن للأفراد استخدام الخدمات المالية بطريقة صحيحة تضمن أمنهم إلا من خلال معرفتهم لكل ما يخص هذا المجال ولو معرفة سطحية، ويتم ذلك من خلال:

[1]- حنين محمد بدر عجور، **مرجع سبق ذكره**، ص 14- 18.

– حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون للمصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل المخاطرة، التضخم والتنويع.

– النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر.

6– المديونية (السلوك المالي) (Indebtedness): يجب على مقدمي الخدمات المالية معرفة ودراسة العميل، خاصة المقترضين منهم لضمان عودة الأموال الممنوحة على شكل قروض في وقتها المناسب. ويجب أيضا على العميل معرفة كيفية التعامل والخروج من هذه الأزمة في حالة وقوعها، حيث يتم ذلك من خلال:

– نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض.

– كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالاقتراض من الأصدقاء الأقارب، بيع الأصول، استخدام وفورات أو قرض بنكي.

7– العوائق الائتمانية (Barriers): هناك مجموعة من العوائق التي تحول دون تقديم أو استقبال الخدمات المالية، ومنها المرتبطة بالائتمان فبالإضافة لكون الشمول المالي يهتم بتقديمها بصورة جيدة فهو يهتم بتقديم العديد من الاختيارات للمتعاملين، ويتم قياس ذلك من خلال:

– نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات.

– نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي.

– مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حل أسواق الائتمان.

ولقياس الشمول المالي نعتمد على مجموعة من المؤشرات نذكرها كالآتي:

– المؤشر العالمي للشمول المالي (Findex Global):

فقد تم إصدار نسخته الأولى عام 2011، والنسخة الثانية في عام 2015 تتضمن بيانات لعام 2014، في حين صدرت النسخة الأخيرة في عام 2018 والتي تتضمن بالبيانات المتعلقة بعام 2017، حيث أضحت مستعملة على نطاق واسع، كما أصبحت مقبولة كأداة مرجعية يمكن تطبيقها عبر البلدان والمناطق.

وتقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف للحصول على البيانات الشاملة ونظرة مستقبلية، تساعد في تعميم الخدمات المالية، وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي المصدر الأكثر موضوعية في مجالها، وتتعلق قاعدة البيانات هذه بمؤشرات محدثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها، وتحتوي أيضا على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية وتجدر الإشارة إلى أن البيانات التي يوفرها البنك الدولي يمكن أن تكون ممثلة على مستوى الدول وبالتالي يمكن استغلالها للحصول على مؤشر عام للشمول المالي لإجراء مقارنة دولية وإقليمية. [1]

[1]– بن موسى محمد، **أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم عام 2017**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 08، العدد 15، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018، ص 44.

- **مؤشر المعرفة العالمي (Global Knowledge Index) :** تم إطلاقه في عام 2017، وهو المؤشر الوحيد الذي يقيس المعرفة على مستوى العالم، حيث يبين الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجية لقياسها وحسن إدارتها هذه الأدوات هي (التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الإقتصاد، البيئات التمكينية).

- **مؤشر محو الأمية المالية (Financial Literacy):** المواطن بحاجة إلى حد أدنى من الثقافة المالية لإدارة أموره المالية، وهو في ذلك شبيه بالحاجة لحد أدنى من الثقافة الطبية، ولقد أدركت الدول المتقدمة أهمية نشر الثقافة المالية بين مواطنيها، وجعلتها مسؤولية الجميع ففي أمريكا أسس الكونجرس عام 2003 لجنة عرفت باسم " لجنة التعليم والثقافة المالية"، ووضع الإستراتيجية القومية للثقافة المالية، كما يقوم المصرف المركزي بالمساهمة مع المصارف التجارية والوزارات المختصة، ومؤسسات المجتمع المدني بتقديم برامج عدة متخصصة لنشر الثقافة المالية.

محو الأمية المالية مصطلح واسع يشمل مفاهيم تتراوح بين الوعي المالي والمعرفة، بما في ذلك المنتجات المالية المؤسسات المفاهيم والمهارات المالية والقدرة المالية بشكل عام من حيث إدارة الأموال والتخطيط المالي بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل محو الأمية المالية مزيج من الوعي المعرفة المهارات المواقف والسلوكيات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة وفي نهاية المطاف تحقيق ما يعرف بالرفاهية المالية الفردية.[1]

حيث يشتمل كل بعد من الأبعاد الثلاثة السابقة على مجموعة من المؤشرات وذلك إنطلاقا من المؤشرات التي حددها البنك الدولي، والتي يمكن إدراجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1.1): أبعاد ومؤشرات الشمول المالي حسب مجموع العشرين **(G20)**

الأبعاد	مؤشرات قياسه
الوصول إلى الخدمات المالية	تم الاهتمام من خلال هذا البعد بوصول الخدمات المالية للمؤسسات الرسمية. من قبل كان الوصول للخدمات المالية يشكل عبء على عاتق مقدميها وذلك لما تتطلبه من جهد ووقت خاصة مع اتساع الرقعة الجغرافية وزيادة عدد السكان وطالبي هذه الخدمات، لكن في الوقت الحالي ومع وجود التكنولوجيا أصبح الأمر سهلا ومن بين المؤشرات التقليدية المستخدمة في قياس هذا البعد يوجد:

[1]- بن موسى محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 46، 47.

	• عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية • عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع • حسابات النقود الالكترونية • مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة • النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل
استخدام الخدمات المالية	بعد إيصال الخدمة المصرفية يتم قياس مدى استخدامها من طرف العملاء من خلال: نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ودائع منتظم • نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم • عند حملة سياسة التامين لكل 1000 من البالغين • عدد معاملات التجزئة الغير النقدية للفرد • عدد معاملات الدفع عبر الهاتف • نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم • نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية أو دولية • نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع • نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية
جودة الخدمات والمنتجات المالية	• القدرة على تحمل التكاليف • الشفافية • الراحة والسهولة • حماية المستهلك • التثقيف المالي • المديونية (السلوك المالي) • العوائق الائتمانية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال لدى للمصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، **مرجع سبق ذكره**، ص 10-18.

المبحث الثاني: عموميات حول التنمية المستدامة

إستحوذ موضوع التنمية المستدامة على إهتمام العالم خلال العشرين سنة الماضية، فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية، ونتيجة لهذا الإستحواذ، أصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة للشعوب المعمرة، كما أخذت مفهوم حماية البيئة حيث أسهمت الجهود المبذولة منذ بداية السبعينات في توضيح العلاقة الوثيقة والإرتباط القوي بين البيئة والتنمية ومنهم من يرى بأنها إدارة الموارد الطبيعية.

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

الفرع الأول: التطور التاريخي للتنمية المستدامة

يمكن القول أن نشوء هذا المصطلح ثم في رحاب مؤتمرات الأمم المتحدة وقد ظهر المصطلح رسميا لأول مرة عام 1980 وكان ذلك الظهور في وثيقة أممية بعنوان " استراتيجيه المحافظة الكونية " وقد اشترك في إعدادها كل من: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (Eunp)، الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (Lucn)، الصندوق العالمي للطبيعة (Wwf).

وبعدها بسبع سنوات أي تحديدا في عام 1987 بلورت وثيقة أخرى مصطلح التنمية المستدامة بقالب حظي بقبول دولي واسع فيما بعد وعنوان تلك الوثيقة " مستقبلنا المشترك " وكان ذلك عن طريق اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (Unced) التي أصبح يطلق عليها في وقت لاحق لجنه برونتلاند " Brudtland " نسبه إلى رئيسة وزراء في النرويج "جروهالم برونتلاند".

فقد سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية إصدار تقارير دوليه مهدت لظهور مفهوم التنمية المستدامة،[1] ومن أهم هذه المحطات والتواريخ نجد:

1- 1950: ترجع جذور التفكير العالمي بشأن التدهور البيئي إلى هذه السنة، حيث نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة " l'Union internationale pour la conservation de la nature " أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، وهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، وقد أعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت.[2]

---

[1]- بوقدوم مريم وآخرون، **واقع مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة تحليلية للفترة (2016-2023)**، مجلة من الكتاب الجماعي حول واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل رهانات الأمن الغذائي والصحي والطاقوي، لمجموعة مؤلفين، الجزائر، 2023، ص 107.

[2]- العربي حجام، سميحة طري، **التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 128.

2- 1968: حيث تم إنشاء " **نادي روما** " بمشاركة عدد قليل نسبيا من الأفراد لكنهم يحتلون مناصب مرموقة في دولهم حيث كان الهدف من إنشاء النادي معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية.[1]

3- مؤتمر ستوكهولم 1972: حيث تم انعقاد مؤتمر ستوكهولم (مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة) بحضور 112 دولة عربية هو منصة أوليه لبروز بعض دلالات مفهوم التنمية المستدامة حيث جرى فيه مناقشة قضايا البيئة وعلاقتها بالجوانب الاقتصادية كالفقر وضعف التنمية في الكثير من الدول، وقد أصبحت تلك الأشياء من أشد أعداء البيئة كما انتقد المؤتمر تغييب البعد البيئي في التخطيط التنموي والسياسات الإنمائية وتم التأكيد على ضرورة الإنصاف بالرشد في استخدام الموارد بما يضمن بقاءها للأجيال القادمة، وأكد البيئيون على حتمية المحافظة التامة على كوكب الأرض مشددين على أنه لا بديل للكوكب.[2]

4- في عام 1980: أصدر الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCN) تقريرا تحت عنوان "الإستراتيجية الدولية للبقاء" أين ظهر فيه لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة.[3]

5- 1987: في هذه السنة إصدار اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرا بعنوان " مستقبلنا المشترك " " Our Common Future " تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجية " Harlem Brundtlan " أين تم طرح التنمية المستدامة كنموذج بديل يراعي شروط تحقيق التنمية الاقتصادية بمراعاة الجانب البيئي، وأنه لا يمكن مواصلة التنمية ما لم تكن قابلة للاستمرار من دون أضرار بيئية، وفي هذا الاجتماع ظهرت فكرة التنمية المستدامة كمصطلح يهتم بالتوازن البيئي.

6- 1989: تم توقيع اتفاقية " **بازل** " الخاصة بضبط وخفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة التخلص منها أين تمت المصادقة عليها من طرف 150 دولة.[4]

7- مؤتمر ربودي جانيرو 1992: انعقاد " **مؤتمر قمة الأرض** " في " **ريو دي جانيرو** " بالبرازيل، أين تم إدراج مسائل البيئة والتنمية ضمن مفهوم التنمية المستدامة، وقد أضفى هذا المؤتمر "الشرعية الدولية" على هذا المفهوم، وتم التشديد على ربط مسائل البيئة بالاجتماع والاقتصاد ضمن وثيقة محورية جرى إصدارها في المؤتمر بمسمى " **أجندة أو أعمال القرن 21** "، باعتبارها خارطة طريق وخطة شاملة لتحقيق الاستدامة، ومن الأمور المهمة في هذا المؤتمر أنه تم تشكيل لجنة التنمية المستدامة، وأوكل لها وضع الإطار المعياري لمساعدة الدول على تحديد مستويات التقدم في مجال الاستدامة.

---

[1]- طير نبيل، **المحروقات والتنمية المستدامة ومدى أهمية المراهنة على الطاقات البديلة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2010، ص 92.

[2]- بوقدوم مريم وآخرون، مجلة من الكتاب جماعي لمجموعة مؤلفين، **مرجع سبق ذكره**، ص 107.

[3]- طير نبيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 98، 99.

[4]- العربي حجام، سميحة طري، **مرجع سبق ذكره**، ص 129.

8- مؤتمر كوبن هاغن 1995: في " مؤتمر كوبن هاغن **مؤتمر القمة العالمي** للتنمية الاجتماعية " إحتلت مسألة التنمية الاجتماعية الأهمية الأكبر، مع مناقشة كيفية معالجة مشكلة الفقر والعمالة والاندماج الاجتماعي وتوفير التعليم والصحة للجميع وتدعيم برامج التنمية في الدول الأقل نموا.

وبعد هذا المؤتمر بسنة أي في **عام 1996**، عقد اجتماع في مدينة " **بيلاجيو الإيطالية** " وحضره مجموعة من الخبراء لوضع مبادئ الاستدامة، وقد أسفر عن وضع عشرة مبادئ على رأسها المبدأ الأول الذي يؤكد على ضرورة وضع رؤية واضحة للاستدامة يتم ترجمتها إلى أهداف قابلة للتحقق.[1]

9- وفي عام 1997: تم الاعتماد على " **بروتوكول كيوتو** " والذي يهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والعمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية والعمل على زيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة.[2]

10- مؤتمر نيويورك عام 2000: يطلق عليه " **مؤتمر الألفية** "، والذي أكد على ضرورة دعم جميع الحكومات المبدأ الاستدامة وقد إحتوت الأهداف الإنمائية للألفية على هدف يختص بالاستدامة البيئية، وتأكيده على ضرورة دمج مبادئ الاستدامة بالسياسات والبرامج التنموية مع تجنب الإسراف في استخدام الموارد واستهلاكها.

11- مؤتمر جوهانسبورغ 2002: انعقاد **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة** (ريو +10) في جوهانسبورغ بإفريقيا والذي ناقش الفرص والتحديات أما ما التنمية المستدامة وسلطة الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى الموارد الطبيعية، حيث أصدر المؤتمر " **خطة جوهانسبورغ** " لوضع الترتيب اللازم لتحقيق الأهداف ذات الصلة بالإستدامة، وقد أكد في المؤتمر على ضرورة وضع كل الدولة الإستراتيجية الخاصة الاستدامة وذلك قبل حلول عام 2005، وهذا يعني أننا أما متأخر كبير في العالم العربي في مجال وضع هذه الاستراتيجيات وتنفيذها، فمعظم الدول العربية لم تنجز شيئا مذكورا في هذا الاتجاه.[3]

12- وفي عام 2005: أصبح " **بروتوكول كيوتو** " حيز التنفيذ حول تخفيض الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري.[4]

---

[1]- بوقدوم مريم وآخرون، مجلة من الكتاب جماعي لمجموعة مؤلفين، **مرجع سبق ذكره**، ص 107، 108.

[2]- سنوسي سعيدة، **الآثار البيئية والصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفرية ودور التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2010، ص 99.

[3]- بوقدوم مريم وآخرون، مجلة من الكتاب جماعي لمجموعة مؤلفين، **مرجع سبق ذكره**، ص 108.

[4]- بوراس عصام، **المياه والتنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2009، ص 50.

13- وفي عام 2007: خلال الفترة الممتدة بين 03-14 ديسمبر سنة 2007، انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة " **بالي بأندونيسيا** "، وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الإحتباس الحراري.[1]

14- في عام 2010: بعدها بثلاث سنوات انعقدت **قمة المناخ** " **بكوبن هاغن** " سنة 2010، بسبب تأكد جميع الأطراف السياسية أن حالة البيئة في العالم مازلت في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من الاتفاقيات، وقد ناقشت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف إستراتيجياتها الكلية والجزئية، لكن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة وكمية كالتي خرج بها بروتوكول كيوتو، واكتفى الأعضاء المشاركون بتحديد خطوط عريضة للعمل من أجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري. [2]

15- مؤتمر ريو دي جانيروا 2012: يعد هذا المؤتمر من أهم المفاصل التاريخية الأممية بشأن إدماج الاستدامة في التعليم العالي على وجه التحديد، نظرا للإيمان المترسخ بأهمية هذا التعليم في صناعة عقول المستقبل، وقد أعلن في هذا المؤتمر عما سمي به " **وثيقة التزام مؤسسات التعليم العالي بممارسات التنمية المستدامة** " ومطالبة قادة تلك المؤسسات بالتوقيع على تلك الوثيقة بالإضافة إلى حشد التأييد السياسي.

وفيه اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إنشاء فريق عمل لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، والتي تم صياغتها بشكل نهائي في يوليو 2014، لتصبح بمثابة جوهر خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

16- قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بنيويورك 2015: في سبتمبر من نفس السنة، حضر أكثر من 150 من قادة العالم في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في نيويورك لاعتماد خطة جديدة طموحة للتنمية المستدامة رسميا. وتتألف الخطة التي وافقت عليها الدول الأعضاء الـ 193 في الأمم المتحدة بعنوان " **تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030** " من 17 هدفا و 169 غاية للتنمية المستدامة.

على أن يبدأ التنفيذ الرسمي للخطة إبتداء من 01 يناير 2016، بتكاثف الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ. [3]

---

[1]- ساري نصر الدين، عبيدات ياسين، **السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية من النمو إلى الاستدامة**، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة، الجزائر، 2011، ص 03.

[2]- العربي حجام، سميحة طري، **مرجع سبق ذكره**، ص 129.

[3]- **تقرير أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة**، على الموقع الإلكتروني: https://unstats.un.org/sdgs/report/2023/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2023_Arabic.pdf ، تاريخ الإطلاع: 2024/04/27، على الساعة: 19:37.

17- المؤتمر الدولي الثامن للتنمية المستدامة 2020: ينظم المركز الأوروبي للتنمية المستدامة (ECSDEV) المؤتمر الدولي الثامن للتنمية المستدامة (ICSD) وانعقد في الفترة من 09 إلى 10 سبتمبر 2020 في فعاليات **Rome Trevi Fountain**، بروما، لاتسيو، إيطاليا، ويتم تنظيم المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة من قبل المركز الأوروبي للتنمية المستدامة بالتعاون مع جامعة CIT، ويستلهم المؤتمر الدولي الثامن للتنمية المستدامة 2020 من التحدي الحاسم المتمثل في الاستدامة البشرية والبيئية والاقتصادية فيما يتعلق بالأجيال الحالية والمستقبلية على نطاق عالي، وقد تمحور موضوع المؤتمر حول " إنشاء أساس موحد للتنمية المستدامة، والبحث والممارسة والتعليم، كما يوفر مؤتمر (ICSD-2020) منتدى لتبادل الأفكار وعرض نتائج البحوث ومناقشة القضايا المهنية ذات الصلة بالاستدامة، حيث تتداخل في هذا المؤتمر الاهتمامات البيئية، الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية.[1]

والشكل أسفله يوضح أهم مراحل التطور التاريخي للتنمية المستدامة:

[1]- بوقدوم مريم وآخرون، مجلة من الكتاب جماعي لمجموعة مؤلفين، **مرجع سبق ذكره**، ص 108.

الشكل رقم (2.1): أهم مراحل نشأة وتطور التنمية المستدامة

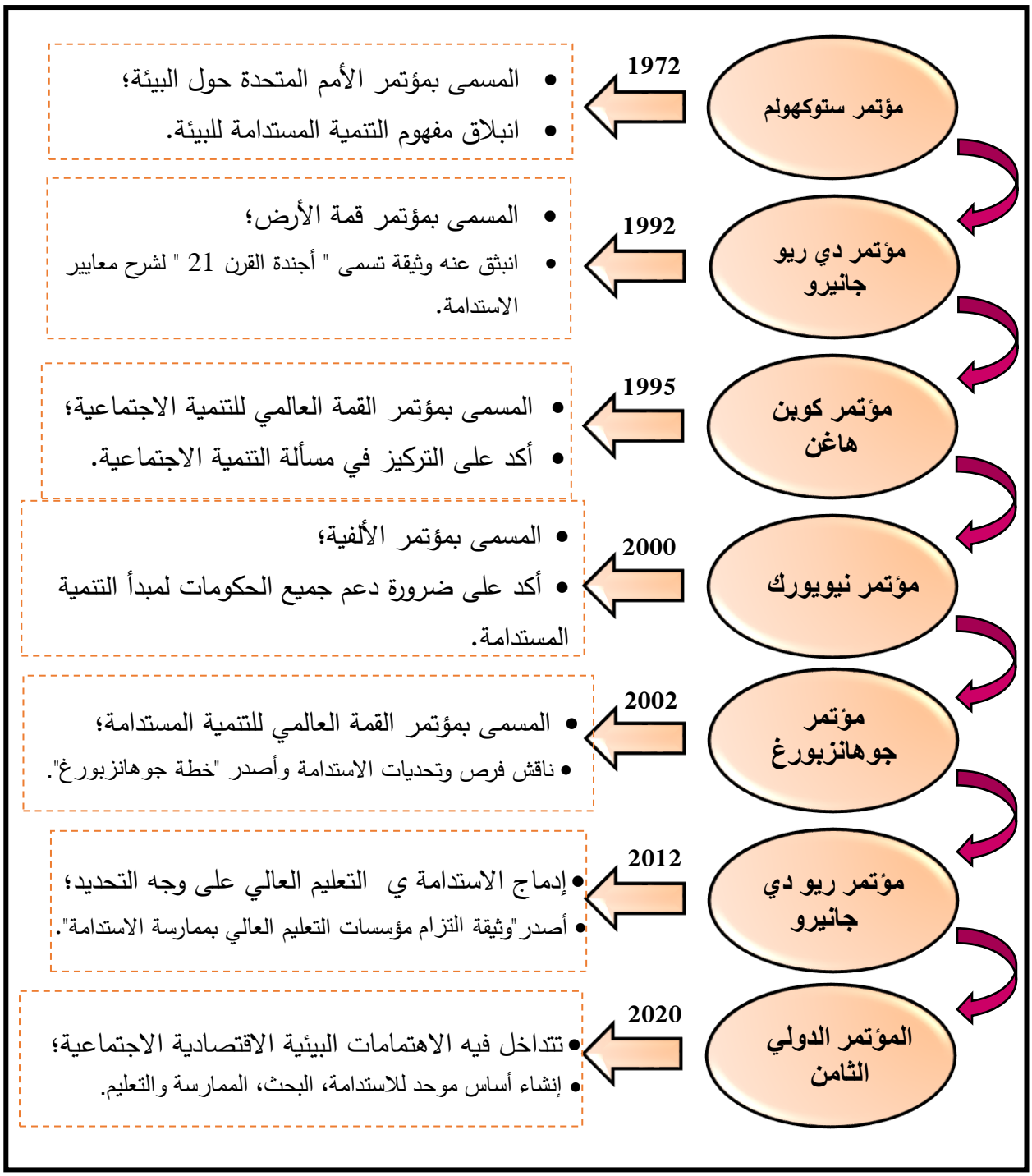

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد المعطيات السابقة، وعلى مجلة بوقدوم مريم وآخرون، **واقع مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة (2016-2023)**، مجلة من كتاب جماعي حول واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل رهانات الأمن الغذائي والصحي والطاقوي"، تأليف: مجموعة من الباحثين، الجزائر، 2023.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

يتكون اصطلاح التنمية المستدامة من لفظتين هما: التنمية والمستدامة، ومنه قبل أن تتطرق لمفهوم التنمية المستدامة سنتطرق إلى تعريف:

التنمية لغة: التنمية في اللغة مصدر من الفعل نمى، يقال: أنميت الشيء ونميته وجعلته ناميا.

التنمية اصطلاحا: يقصد بالتنمية الازدهار والتكاثر والزيادة والرفاهية، والتنمية سياق حركي يؤدي إلى الانتقال من وضع سابق غير مرض إلى وضع لاحق يستجيب بكيفية مرضية إلى حاجات وطموحات الشخص والجماعة. [1]

وكما عرفها أيضا "**عاطف غيث**" أن التنمية:« تعني التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها ». [2]

أما كلمة المستدامة فمأخوذة من استدامة الشيء، أي طلب دوامه واستمراريته.

- **التعريف الأول:** هي عملية التنمية الإقتصادية التي تلبي متطلبات وحاجات الحاضر دون تعريض قدرات أجيال المستقبل وحاجاتهم للخطر.[3]
- **التعريف الثاني:** هي السعي الدائم لتطور نوعية الحياة الإنسانية، مع الأخذ بعين الإعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي والذي يحتضن الحياة.[4]
- **التعريف الثالث:** هي التنمية التي لا تؤدي مع مرور الزمن إلى تناقص رأس المال البشري والطبيعي والبيئي على الصعيد المحلي والعالمي.[5]

ولقد اكتسب مفهوم التنمية المستدامة اهتماما عالميا كبير خاصة بعد ظهور تقرير " Brudtland " تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، والتي كانت تحت رئاسة رئيسة وزراء النرويج " **جرو هالم برونتلاند** Gro Harlem Bruntland " حيث وضع أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها:

---

[1]– فتيحة قشور، عبد القادر سوفي، **دور الوقف في التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، يومي 20–21 ماي، 2013، ص 03.

[2]– قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية، ط1، بيروت، لبنان، 2013، ص 25.

[3]– جمال علاوة وآخرون، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص 131.

[4]– رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي**، دار دجلة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص 51.

[5]– سليمان الرياشي، **دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1998، ص 244.

« التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم ». [1]

وجاء هذا التقرير للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة في الحاجات الرئيسية بين الأجيال الحالية والقادمة، ويعد مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العام مفهوما بيئيا ثم تحول إلى مفهوم تنموي شامل يراعي ثلاث محاور رئيسية وهي:

- **المحور الاجتماعي (الإنسان):** ونعني بذلك السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.
- **والمحور الاقتصادي:** ففي الدول المتقدمة التنمية المستدامة تعني خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما في الدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.
- أما بالنسبة **للمحور البيئي:** فتعني به حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.[2]
- وأما على **الصعيد التكنولوجي:** فتعني التنمية المستدامة نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة.

وقد إتفق العديد من دول العالم بمناسبة إنعقاد " **مؤتمر الأرض** " سنة 1992 في مدينة **ريودي جانيرو البرازيلية** على تعريف التنمية المستدامة في **برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNU)** بأنها: " تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة ". [3]

كما تم تعريفها في نفس المؤتمر **(PNU) المنعقد بمدينة ريودي جانيرو البرازيلية** على أنها :« عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية الزراعية والصناعية كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا، اجتماعيا وايكولوجيا مستديمة ».

وتجدر الإشارة إلى وجوب التفريق بين التنمية المستدامة والتنمية المستديمة، إذ أن مصطلح التنمية المستدامة يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية، بينما يشمل مصطلح التنمية المستديمة على مبدأ الاستمرارية و يشير بشكل واضح إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريتها ونعني بذلك الجهود الإنسانية

---

[1]– اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، " **مستقبلنا المشترك** "، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 142، الكويت، أكتوبر 1989، ص 66.

[2]– ملعب مريم، **التنمية المستدامة في الجزائر بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية وحماية البيئة**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 7، العدد 01، 2023، ص 48.

[3]– الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، المجلد 16، العدد 16، 2016، ص 300.

المتمثلة في مشاركة الأفراد من جهة والاعتماد على الذات في كل جانب من جوانب عملية التنمية من جهة أخرى.[1]

ويعرف البنك الدولي التنمية المستدامة: بأنها " تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرصة التنموية الحالية نفسها للأجيال القادمة، وذلك بضمانات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن، حيث أن رأس المال الشامل يتضمن رأس مالٍ **صناعيا** (معدات وطرق ...الخ) **وبشريا** (معرفة ومهارات)، **واجتماعيا** (علاقات ومؤسسات)، **وبيئيا** (غابات ومرجانيات).[2]

أما المفهوم الجزائري للتنمية المستدامة فنجدة في المادة الرابعة من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمينة المستدامة، حيث تم التطرق إليها بأنها " مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية ".[3]

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن التنمية المستدامة تقوم على تحقيق النمو الاقتصادي بما لا يتعارض مع العدالة الاجتماعية والتوازن البيئي، كما تسعى لتلبية احتياجات الأجيال الحالية منها دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم، والرفع من مستوى معيشة الأفراد وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع فيما يخص توزيع الموارد المتاحة واستغلالها.

الفرع الثاث: خصائص وأبعاد التنمية المستدامة

أولا: خصائص التنمية المستدامة

التنمية المستدامة مفهوم مرتبط بالتوفيق بين البيئة والتنمية، بحيث يتم مراعاة الجوانب البيئية وأخذها في الاعتبار لدى قرارات التنمية وهي تنمية إنسانية بالدرجة الأولى غايتها الإنسان وتأهيله دينيا، تعليميا، ثقافيا، صحيا، وتلبية حاجاته الأساسية وتحقيق المساواة والعدالة داخل المجتمع وتحدد خصائص التنمية المستدامة في الجوانب التالية: [4]

---

[1]- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة - فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2014، ص ص 23، 25.

[2]- طارق حمول وآخرون، **التأمين كإستراتجية لدعم المؤشرات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة**، " مجلة من الكتاب الجماعي حول واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل رهانات الأمن الغذائي والصحي والطاقوي"- تأليف: مجموعة من الباحثين، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر، 2023، ص 196.

[3]- أنظر المادة الرابعة (4) من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليو سنة 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2003، ص 09.

[4]- صلاح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، مصر، 2010، ص 18.

- **التمركز حول البيئة**

حيث يتم التركيز على إرتباط التنمية بالبيئة، حيث تؤخذ التكاليف البيئية في الاعتبار ضمن عناصر تكاليف الإنتاج.

- **ذات بعد قومي**

تتطلب التنمية المستدامة بعدا استراتيجيا لارتباطها بالبشر والموارد النامية والتلوث الذي لا يعرف الحدود السياسية بين الدول فينتقل عبر الماء والهواء والكائنات الحية.

- **الإهتمام بنوعية حياة الإنسان**

فالتنمية المستدامة تنمية إنسانية بالدرجة الأولى تتمتع بالارتقاء بالإنسان من كافة الجوانب التي تحقق سعادته الحقيقية في دنياه وآخرته.

- **تنمية متوازنة**

توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة في نفس الوقت بما يكفل تحقيق التوازن بين أنشطة الإنسان والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لتحسين فرص حياة الإنسان في حاضره ومستقبله.

- **التركيز على البعد الزمني**

فهي تنمية طويلة المدى تؤثر على الجيل الحاضر والأجيال القادمة.

- **ذات بعد مستقبلي**

فهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد المناخية.

- **التمركز حول الإحتياجات الأساسية للفرد**

تتركز إهتمامات التنمية المستدامة على الإنسان وتلبية حاجاته الأساسية لتحسين نوعية حياته المادية والمعنوية.

- **تنمية متكاملة**

تراعي البعد البشري والحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع بضمان الحرية والمساواة والعدالة والارتباط الوثيق بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة حتى تنشأ مصطلح التنمية البشرية المستدامة.

- **تنمية تحقق الفرص المتساوية:**

حيث تلبي الإحتياجات الإنسانية والفرص المتساوية للجميع.

- **تنمية ذات بعد أخلاقي:**

ترتبط بفكرة العدالة والمشاركة في المجتمع ومراعاة الفئات الضعيفة وتلبية إحتياجاتها.

- **تنمية متعددة الأبعاد:**

– تمس كل الجوانب والأبعاد سواء مادية، أو معنوية للإنسان.

– التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تداخلا وتعقيدا ولا سيما فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.[1]

- **الإستمرارية:** هو ما يتطلبه إستثمار وتوليد دخل مرتفع يمكننا إستثمار جزء منه من أجل إجراء التجديد والإحلال وصيانة الموارد.
- **تنظيم استخدام الموارد الطبيعية:** ويقصد بها الموارد المتجددة وغير المتجددة، والتي تضمن حقوق الأجيال القادمة منها.
- **تحقيق التوازن البيئي:** إن المحافظة على البيئة بما يضمن تجدد الحياة الطبيعية هو المعيار الضابط للتنمية المستدامة، مع إنتاج الثروات المتجددة، والاستخدام المقنن والعادل للثروات غير المتجددة.[2]

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

أ: الأبعاد الأساسية: هناك من يعرف التنمية المستدامة على أنها تنمية بثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتشم بالضبط والتنظيم والترشيد الأمثل للموارد، وتتمثل الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة في:

1- البعد الاقتصادي Econmic Dimension: يقصد به تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تلبية إحتياجاتهم من السلع والخدمات، ويتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة تمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، ووضع آليات مالية للحفاظ على البيئة، تقوية دور التجارة والصناعة من خلال ترقية الإنتاج النظيف وتشجيع مبادرات المؤسسات في المجال البيئي، استعمال الأدوات الاقتصادية للحفاظ على البيئة.

2- البعد الاجتماعي The Social Dimension: في هذا المجال تبرز فكرة التنمية المستدامة في رفض الفقر والبطالة والتفرقة التي تحد من حقوق المرأة، والفهوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء، ويتجلى هنا البعد الاجتماعي كأساس للاستدامة عن طريق العدل الاجتماعي، وأهم عناصر البعد الاجتماعي تثبيت النمو

---

[1]– سحر قدوري الرفاعي، **المنظور الإقتصادي للتنمية المستدامة– التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة**، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية، سبتمبر 2006، ص 25.

[2]– حنان عبد الخضر هاشم، **واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: إرث الماضي وضرورات المستقبل**، مركز دراسات الكوفة، العدد 21، 2011، ص 249.

الديمغرافي الحراك الاجتماعي، الصحة والتعليم، المشاركة الشعبية التنوع الثقافي، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي من جهة ثم بين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي من جهة أخرى.

3- البعد البيئي The Environmental Dimension: ويركز على حماية وسلامة البيئة وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية، كما أن حقيقة استنزاف الموارد الطبيعية والتي تعتبر ضرورية لأي نشاط زراعي أو صناعي ستكون له آثار سلبية على التنمية والاقتصاد بشكل عام، كما يركز البعد البيئي على حماية النظم البيئية والتعامل الأمثل مع الموارد الطبيعية، من خلال المحافظة على التنوع البيولوجي، الحد من ظاهرة التلوث بمختلف أشكاله، والمحافظة على الثروات والموارد الطبيعية كالمحروقات. [1]

كما أن بعض المختصين حاولوا إدماج بعد رابعا ضمن أبعاد التنمية المستدامة وسمي" بالبعد الثقافي ":

4- البعد الثقافي The Cultural Dimension: وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي"، فأصبحت الثقافة بعدا رابعا يضاف لألبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي يبنى عليها مفهوم التنمية المستدامة، والذي يضع الفرد في قلب اهتمامات العملية الاقتصادية، أين لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال المرور عبر البعد الثقافي، والذي بدوره يسمح بنشر مبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية والاجتماعية من خلال الاحتكاك الكائن بين الثقافات المختلفة من زاوية تعدد وتنوع الثقافات.[2]

ب: الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة:

بالإضافة إلى الأبعاد الثلاث السالفة الذكر هناك من يضيف أبعاد أخرى ثانوية تتمثل في: [3]

1- البعد التكنولوجي: هو بعد يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكثر كفاءة تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد والهدف من النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وإعادة رسكلتها، ومن هذا المنطلق لابد من مراعاة أمور عدة أهمها:

- ✓ إستخدام تكنولوجيا أنظف؛
- ✓ الحد من إنبعاثات الغازات؛
- ✓ إستخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي؛

---

[1]- بوقدوم مريم وآخرون، مجلة من الكتاب جماعي لمجموعة مؤلفين، **مرجع سبق ذكره**، ص 112.

[2]- عدنان محمد، **البعد الثقافي مدخل لاعتماد مبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية والاجتماعية**، مجلة الإصلاح الاقتصادي والإعلام، المدرسة العليا للتجارة، المجلد 11، العدد 21، الجزائر، 2016، ص 01.

[3]- العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 28، 29.

- ✓ إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها؛
- ✓ الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

2- البعد السياسي: هو تطبيق الحكم الديمقراطي الذي يسمح بالمساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل وبين الأجيال وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.

3- البعد المؤسساتي: يتمثل في الإدارات والمؤسسات العامة التنفيذية للدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية.

توفير الدولة للخدمات والمنافع لمواطنيها ورفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية، وتوفير الإطار الصالح لإلتزاماتهم بواجباتهم تجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإدارتها في أداء وظائفها ومهماتها.

حيث أصبح كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة يعكس لنا مميزاته ومايبرزه وتتمثل في:

- " **البعد الاقتصادي**" يعكس لنا الفعالية الإقتصادية في البلاد، **و**" **البعد الاجتماعي** " يهدف إلى الرقي المجتمع واستقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، بالإضافة إلى القضاء على الفقر والجوع وتحقيق العدالة الاجتماعية، **أما** " **البعد الثقافي**" فيسعى إلى تعزيز التنوع الثقافي من خلال الاحتكاك الكائن بين الثقافات المختلفة.

إضافة إلى البعدين " **البيئي والتكنولوجي**" حيث يهدفان إلى التطور التكنولوجي في شتى المجالات مع استخدام التكنولوجيا النظيفة والتقليل من إستنزاف الطاقة والموارد والحد من إنبعاثات الغازات ومحاولة تحقيق التوازن البيئي.

كذلك بالنسبة " **للبعد السياسي**" الذي هو تطبيق للحكم الديمقراطي الذي يهدف إلى مساواة بين الأجيال من حيث توزيع الموارد والثروات، وأخيرا " **البعد المؤسساتي**" الذي يوضح إدارات ومؤسسات الدولة التنفيذية وسياساتها في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والشكل الموالي يوضح لنا الأبعاد الأساسية والثانوية للتنمية المستدامة ومميزاتها:

الشكل رقم (3.1): الأبعاد الأساسية والثانوية للتنمية المستدامة ومميزاتها

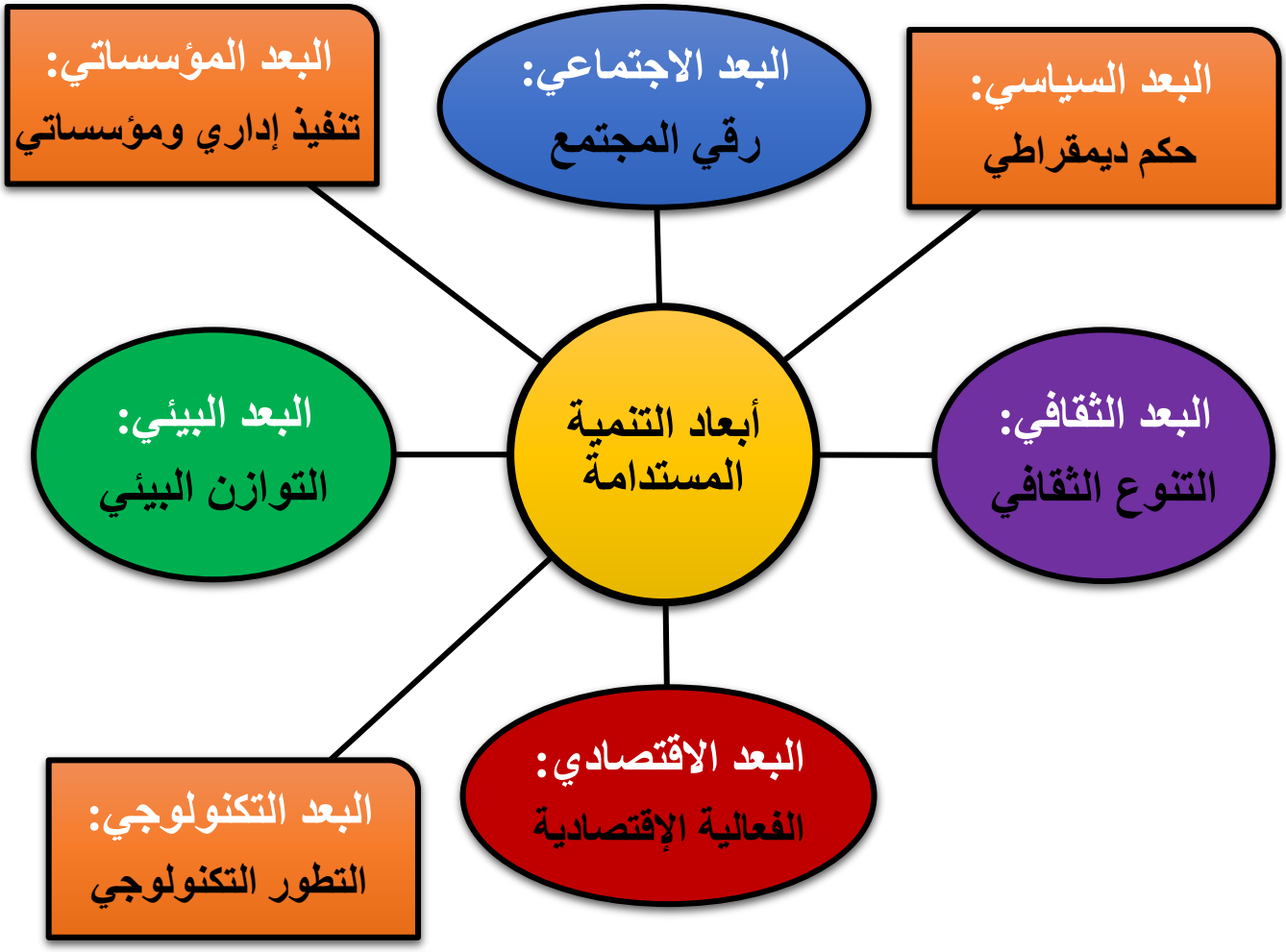

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعطيات السابقة (بتصرف).

المطلب الثاني: أسس التنمية المستدامة ومبادئها

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التنمية وحماية البيئة وكلاهما من حقوق الإنسان الأساسية.

الفرع الأول: أسس التنمية المستدامة: إن للتنمية المستدامة أسس ثلاث وهي: [1]

1- الإنسان: وهو المسؤول وحامل الأمانة، وينبغي على إستراتيجيات التنمية أن تتعامل مع النمو السكاني وصحة النظام البيئي كما ينبغي أن تكون إهتمامات السكان جزءا من إستراتيجيات التنمية المستدامة ويجب على الدول أن تحدد لها أهدافا وبرامج سكانية واضعة في الإعتبار أن التكوين الحرمي للسكان والتي يزداد فيه نسبة صغار السن سوف يخلق في المستقبل القريب مطالب وضغوطا على الموارد.

2- الطبيعة: يعتبر المحيط الحيوي خزانة الموارد المتجددة حيث بعد الإنسان عنصرا أساسيا من عناصر إستهلاك تلك الموارد، وإنتاج هذه الأخيرة هو إنتاج متجدد مستمر لصحة النظام البيئي، وغير متجددة يتطلب الأمر ترشيدها وتنميتها وهذا الترشيد هو التنمية المستدامة.

3- التكنولوجيا: لقد أصبح التطور التكنولوجي في حياة الأفراد وذلك لأن الكثير من المشاكل التي تنشأ عنه، إلا البحث عن تقنيات تصوب الأخطاء وقد تبدو بعض وسائل التكنولوجيا عظيمة النفع أول الأمر، ولكن التجربة أظهرت أن المشاكل البيئية ناتجة عن التفاعلات الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا، والحل لهذا الخلل يعتمد بإيجاد طرق تتصل بالعناصر الثلاثة لتحقيق الإتزان في تفاعلاتها بما في ذلك التشريعات والإجراءات الإدارية.

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة عقيدة ذات أسس ومبادئ تسهل من عملية التنمية في مفهومها الشامل الجوانب الحياة البشرية والإقتصادية والتكنولوجية والإجتماعية وقد تم توضيح هذه المبادئ من قبل البنك العالمي لإنشاء والتعمير حيث تمثلت فيما يلي:

1- تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة المشكلات البيئية وندرة الموارد الطبيعية، التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية.

2- الإستفادة من كل وحدة نقدية: أفادت الجهود في مجال البيئة أن البحوث العلمية تسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة وإيجاد سبل أقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

3- إغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: تصميم السياسات البيئية لتحسين الكفاءة والحد من الإستنزاف المفرط المصادر الطاقة.

4- إستخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا: تقديم حوافز للأسواق الرامية إلى تخفيف الإنبعاثات وتدخل النقابات كما تفرض رسوم على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الإستخراج.

---

[1]- منور أوسرير، محمد حمو، **الإقتصاد البيئي**، دار الخلدونية، ط1، الجزائر، 2010، ص 163، 164.

5- الإقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: تتمثل في فرض ضرائب على الوقود أو قيود الإستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، وإدخال مبدأ الحوافز على المنظمات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

6- العمل مع القطاع الخاص: وذلك عن طريق توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

7- الإشراك الكامل للأفراد: وهو مشاركة المحليين للتصدي للمشكلات البيئية.

8- توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا: هو الإعتماد على مبدأ التعاون وتظافر الجهود المشتركة بين القطاع الخاص والعام ومنظمات المجتمع المدني للتصدي للمشكلات البيئية.

9- تحسين الأداء المبني على الكفاءة والفعالية: تتمثل في مهمة الإداريين وذلك عن طريق انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف مثل حفض نسب التلوث في المصانع.

10- إدماج البيئة من البداية: هو أن تجعل البلدان مبدأ حماية البيئة عنصرا فعالا في إطار السياسات الإقتصادية والإجتماعية. [1]

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها حسب توقعات البنك العالمي لسنة (2030)

الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، عرفت هذه الأهداف تطورا متزامنا مع تطور مفهوم التنمية المستدامة، وسنقسمها إلى أهداف الجيل الأول، أهداف الجيل الثاني ثم أهداف الجيل الثالث، كما يأتي: [2]

- **أهداف الجيل الأول:** نقصد بالجيل الأول من أهداف التنمية المستدامة تلك الأهداف التي تبناها مفهوم التنمية المستدامة إثر تقرير مستقبلنا المشترك ومؤتمر قمة الأرض أجندة القرن 21)، حيث تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان؛
- إحترام البيئة الطبيعية؛
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية؛
- تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية؛

---

[1]- غالمي جميلة، محوز خالدية، **واقع التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2015، ص 12، 13.

[2]- عبد الله جامع وآخرون، **تطور مقاييس التنمية المستدامة وتطبيقاتها على الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2022، ص 76.

- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع؛
- إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع.

➢ **أهداف الجيل الثاني:** وتتمثل في الأهداف الإنمائية للألفية، وقد انبثقت عن الفصول الثمانية لإعلان الأمم المتحدة للألفية والموقع في سبتمبر 2000 وتتألف من ثمانية أهداف و21 غاية و60 مؤشرا القياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف واتخذت سنة 2015 كأجل لتحقيق هذه الأهداف.

وتسعى هذه الأهداف إلى تحفيز التنمية من خلال تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في أكثر بلدان العالم فقراء والأهداف الثمانية هي:

- استئصال الفقر والجوع الشديدين؛
- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل؛
- الحض على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء؛
- خفض معدل وفيات الأطفال؛
- تحسين الصحة الأمومية؛
- مكافحة فيروس نقص المناعة والملاريا وأمراض أخرى؛
- ضمان الاستدامة البيئية؛
- تطوير شراكة عالمية شاملة.

➢ **أهداف الجيل الثالث:** وهي أهداف التنمية المستدامة الإسم الرسمي لها هو: " **تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030** "، واختصارا: " **خطة 2030** "، والمتوقع تحقيقها بحلول سنة 2030، والتي تعرف أيضا باسم الأهداف العالمية، وقد تم تطويرها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحل محل الأهداف الإنمائية للألفية التي انتهت عام 2015، وقد دخلت حيز التنفيذ مع مطلع 2016، وهي تضم 17 هدفا عالميا، تغطي هذه الأهداف قضايا الفقر، الجوع الصحة التعليم المساواة بين الجنسين، المياه، الصرف الصحي، الطاقة النمو الاقتصادي الشامل البنية التحتية المساواة داخل وبين البلدان التحضر والمستوطنات، أنماط الاستهلاك والانتاج تغير المناخ البحار والمحيطات النظم الايكولوجية، السلام والعدل وتعزيز الشراكة العالمية.[1] إذ تعتبر هذه الأهداف شاملة من حيث تطبيقها وتراعي اختلاف الواقع المعاش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته وتحترم السياسات الوطنية، تعتبر هذه الأهداف غايات ذات طابع عالمي يطمح إلى بلوغها، حيث تحدد

[1]– عبد الله جامع وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 76، (بتصرف).

كل حكومة غايتها الوطنية الخاصة مسترشدة بمستوى الطموح العالمي مع مراعاة الظروف الوطنية، وتتمثل أهداف التنمية المستدامة في: [1]

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان: إن الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل والموارد ضمانا لمصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الاجتماعي، والاستبعاد من المجتمع، علاوة على عدم المشاركة في اتخاذ القرارات. لذا، يتعين أن يكون النمو الاقتصادي جامعا بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود التكافؤ.

2- القضاء التام على الجوع: لا يزال الجوع الشديد وسوء التغذية يشكل عائقا أمام التنمية المستدامة، ويخلق فخا لا يمكن للناس الهروب منه بسهولة. والجوع وسوء التغذية يعنيان أفرادا أقل إنتاجية وأكثر عرضة للمرض، وبالتالي غالبا ما يكونوا غير قادرين على كسب المزيد وتحسين أحوالهم المعيشية.

3- الصحة الجيدة والرفاه: (أي ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار): إن ضمان الحياة الصحية وتشجيع الرفاهة للجميع من كل الأعمار عنصر لا بد منه في التنمية المستدامة. وقد اتخذت خطوات واسعة النطاق صوب زيادة العمر المتوقع وخفض حالات الإصابة ببعض الأمراض العامة القاتلة المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات. وتحقق تقدم جوهري في زيادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وخفض حالات الإصابة بالملاريا، والسُل وشلل الأطفال، ومع ذلك فثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للقضاء كلية على مجموعة واسعة من الأمراض ومعالجة الكثير من شتى المسائل الصحية الدائبة والناشئة.

4- التعليم الجيد: أي **(ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع):** ويشكل الحصول على تعليم جيد الأساس الذي يرتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة. وقد أُحرز تقدم جوهري صوب زيادة إمكانية الحصول على التعليم بكل مراحله، وزيادة معدلات الالتحاق بالدراسة خصوصا بالنسبة للنساء والفتيات.

وقد تحسنت بقدر هائل مهارات القراءة والكتابة، إلا أن ثمة حاجة إلى بذل جهود أكثر جسارة كفيلة بتحقيق قفزات في إنجاز الأهداف العالمية المحددة للتعليم. فعلى سبيل المثال، حقق العالم التكافؤ بين البنات والبنين في التعليم الابتدائي، ولكن عدد البلدان التي تمكنت من تحقيق ذلك الهدف بجميع مراحل التعليم لم يزل قليلا.

[1]- رضوان آيت قاسي عزو، **التأمين كإستراتيجية لدعم المؤشرات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة من كتاب جماعي حول واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل رهانات الأمن الغذائي والصحي والطاقوي"، تأليف: مجموعة من الباحثين، الجزائر، 2023، ص 198- 203.

5- تحقيق المساواة بين الجنسين: " وتمكين كل النساء والفتيات ": رغم أن العالم قد أحرز تقدما في المساواة بين الجنسين بموجب الأهداف الإنمائية للألفية (بما يشمل التكافؤ في الحصول على التعليم الابتدائي بين البنات والبنين)، لا تزال النساء والفتيات يعانين من التمييز والعنف في كل بقعة من بقاع العالم. إن المساواة بين الجنسين ليست تشكل حقا أساسيا من حقوق الإنسان فحسب، ولكن أيضا أساسا من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم. كما أن توفير التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات سيكون بمثابة وقود للاقتصاديات المستدامة وسيفيد المجتمعات والإنسانية جمعاء.[1]

6- المياه النظيفة والنظافة الصحية: أي " **ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع**": إن توافر مياه نقية ويسهل الحصول عليها بالنسبة للجميع هو جزء أساسي من العالم الذي نريد أن نحيا فيه. وتوجد مياه عذبة كافية على كوكب الأرض لتحقيق هذا الحلم. ولكن نتيجة لسوء البرامج الاقتصادية أو لضعف البنية التحتية يموت كل سنة ملايين من البشر، معظمهم أطفال، من جراء أمراض مرتبطة بقصور إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة.وشحة المياه وسوء نوعيتها وقصور الصرف الصحي هي عوامل تؤثر سلباً على الأمن الغذائي واختيارات سبل المعيشة وفرص التعليم بالنسبة للأسر الفقيرة في مختلف أنحاء العالم.
ويعاني بعض أشد بلدان العالم فقراً من الجفاف، مما يؤدي إلى زيادة الجوع وسوء التغذية سوءًا. وبحلول سنة 2050 من المرجح أن يعيش شخص واحد على الأقل من كل أربعة أشخاص في بلد يعاني من نقص مزمن أو متكرر في المياه العذبة.

7- طاقة نظيفة بأسعار مقبولة: أي " ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة ": إن الطاقة محورية بالنسبة لكل تحد رئيسي يواجهه العالم وبالنسبة لكل فرصة متاحة أمام العالم الآن. فإمكانية حصول الجميع على الطاقة جوهرية، سواء من أجل فرص العمل أو الأمن أو تغير المناخ أو إنتاج الأغذية أو حتى زيادة الدخل. وتلزم طاقة مستدامة من أجل تعزيز الاقتصادات، وحماية النظم الإيكولوجية، وتحقيق الإنصاف. ويتولى بان كي. مون الأمين العام للأمم المتحدة قيادة مبادرة طاقة مستدامة للجميع لكفالة إمكانية حصول الجميع على خدمات طاقة حديثة، وتحسين كفاءة الطاقة، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

8- العمل اللائق ونمو الاقتصاد: أي " **تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع**": لا يزال نحو نصف سكان العالمي يعيشون على ما يعادل قرابة دولارين يوميا. وفي كثير من الأماكن، لا يضمن الالتحاق بوظيفة القدرة على الفرار من براثن الفقر. لذا

[1]- رضوان آيت قاسي عزو، **مرجع سبق ذكره**، ص 198- 203.

يقتضي منا ذلك التقدم البطيء وغير المتكافئ معاودة التفكير فيما ننتهجه من سياسات اقتصادية واجتماعية إزاء القضاء على الفقر، مع الاستعانة بأدوات جديدة في هذا المضمار.

وسوف يقتضي النمو الاقتصادي المستدام أن تعمل المجتمعات على تهيئة الظروف التي تتيح للناس الحصول على فرص عمل جيد تحفِّز الاقتصاد دون الإضرار بالبيئة. وسيقتضي أيضا إتاحة فرص العمل أمام جميع من هم في سن العمل من السكان، وكل ما يمكنهن من العمل في ظل ظروف لائقة.

9- الصناعة والابتكار البنية التحتية: أي بمعنى " **إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار**": إن الاستثمار في البنية الأساسية للنقل، والري، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويعد عنصرا حيويا من عناصر تحقيق التنمية المستدامة والتمكين للمجتمعات في كثير من البلدان. وهناك إقرار منذ زمن بعيد بأن النمو في الإنتاجية والدخل، وتحسين النتائج الصحية والتعليمية يقتضيان الاستثمار في البنية الأساسية.وينشأ أيضا عن وتيرة النمو والتحضر حاجة إلى استثمارات جديدة في البنية الأساسية المستدامة التي ستساعد المدن على التكيف بقدر أكبر مع تغير المناخ، وسيكون بوسعها أيضا إعطاء زخم للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

وإضافة إلى التمويل الحكومي والمساعدة الإنمائية الرسمية، يجري تشجيع التمويل من القطاع الخاص دعما للبلدان التي في حاجة إلى دعم مالي وتكنولوجي وتقني.

10- الحد من أوجه عدم المساواة: أي " الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها": خطى المجتمع الدولي خطوات واسعة صوب رفع الناس من هوة الفقر. ولا تزال أشد الدول ضعفا أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية والتي تشق طريقها صوب خفض حدة الفقر. بيد أن التباين لا يزال متواصلا، حيث هناك تباينات واسعة في إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وغير ذلك من الأصول الإنتاجية.

وعلاوة على ذلك، فرغم احتمال حدوث خفض في التباين في الدخل بين البلدان، فإن التباين داخل البلدان آخذ في الارتفاع. وهناك توافق متزايد في الآراء على أن النمو الاقتصادي ليس كافيا لخفض حدة الفقر إذا كان ذلك النمو غير شامل للجميع، ولا يتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وسعيا إلى خفض التباين، تم التوصية بإتباع سياسات شاملة من حيث المبدأ، على أن تولي الاهتمام في الوقت ذاته باحتياجات الفئات السكانية المستضعفة والمهمشة.

11- مدن ومجتمعات محلية مستدامة: أي "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة": إن المدن هي مراكز الأفكار والتجارة والثقافة والعلم والإنتاجية والتنمية الاجتماعية وما هو أكثر من ذلك بكثير .فالمدن مكّ نت الناس، في أفضل حالاتها، من التقدم اجتماعياً واقتصادياً.

بيد أن ثمة تحديات كثيرة تقف في طريق صيانة المدن على نحو يستمر معه إيجاد فرص عمل وتحقيق الرخاء مع عدم إجهاد الأرض والموارد .وتشمل التحديات المشتركة المتعلقة بالمدن الاكتظاظ، وعدم توافر أموال لتقديم الخدمات الأساسية، ونقص الإسكان اللائق، وتدهور البنية التحتية.

ومن الممكن التغلب على التحديات التي تواجهها المدن بطرائق تتيح لتلك المدن مواصلة الانتعاش والنمو، مع تحسينها في الوقت ذاته استخدام الموارد ومع تخفيضها للتلوث والفقر. وينطوي المستقبل الذي نبتغيه على مدن تتوافر فيها الفرص، ويتاح فيها للجميع الحصول على الخدمات الأساسية والطاقة والإسكان والنقل وما هو أكثر من ذلك. [1]

12- الإستهلاك والإنتاج المسؤولان: أي " ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة": تتعلق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بتشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، واستدامة البنية الأساسية، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وتحسين جودة الحياة لصالح الجميع. ويساعد تطبيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على إنجاز خطط التنمية الشاملة، وخفض التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مستقبلا، وتوطيد القدرة التنافسية الاقتصادية، وخفض حدة الفقر.

وتستهدف أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة إنتاج المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل، وزيادة المكاسب الصافية في الرفاه الناشئة عن الأنشطة الاقتصادية بخفض استعمال الموارد وتقليل تدهورها وما ينشأ عنها من تلوث، على مدار كامل دورة الحياة، مع العمل على زيادة جودة الحياة. ويدخل فيها شتى أصحاب المصلحة، ومنهم أصحاب الأعمال، والمستهلكون، والمسؤولون عن رسم السياسيات، والباحثون، والعلماء، وتجار التجزئة، ووسائط الإعلام، ووكالات التعاون الإنمائي.

13- العمل المناخي: أي " اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره": بلغت انبعاثات غاز الدفيئة الناشئة عن الأنشطة البشرية أعلى مستوى لها في التاريخ .وينشأ عن تغير المناخ، الناتج عن النمو الاقتصادي والسكاني، تأثيرات واسعة النطاق في النظم البشرية والطبيعية بكل بلد من البلدان، وبكل قارة من القارات.
وبعد تعرض الغلاف الجوي والمحيطات للاحترار، ما برحت مساحات الثلوج والجليد في تناقص، ومستويات البحر في ارتفاع.

ومن المتوقع أن ترتفع درجة حرارة المسطح العالمي على مدار القرن الحادي والعشرين، وما لم تُتخذ الإجراءات اللازمة من المحتمل أن ترتفع بما يتجاوز ثلاث درجات مئوية خلال هذا القرن.

وفي ضوء ما يحدثه تغير المناخ من تأثيرات في التنمية الاقتصادية، والموارد الطبيعية، وحالة الفقر، أصبحت معالجته تشكل عنصرا معقدا في إطار إنجاز التنمية المستدامة .وسوف يضمن التوصل إلى حلول

[1]- رضوان آيت قاسي عزو، **مرجع سبق ذكره**، ص 198- 203.

لتغير المناخ بصورة غير مكلفة ومتصاعدة عدم تعثر التقدم المحرز على مدار العقود السابقة بسبب تلك الظاهرة، وتمتع اقتصادات البلدان بالصحة والقدرة على التكيف.

14- الحياة تحت الماء: وتعني " حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة ": إن محيطات العالم درجة حرارتها والكيمياء الخاصة بها وتياراتها والحياة فيها هي التي تقف وراء النظم العالمية التي تجعل كوكب الأرض صالحاً للسكن بالنسبة للبشرية.

فمياه أمطارنا ومياه شربنا وطقسنا ومناخنا وسواحلنا وقدر كبير من غذائنا، بل وحتى الأكسجين الموجود في الهواء الذي نتنفسه، توفرها البحار وتنظمها جميعاً في نهاية المطاف .وقد كانت المحيطات والبحار على مر التاريخ قنوات حيوية للتجارة والنقل.

وتمثل إدارة هذا المورد العالمي الجوهري بعناية سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام.

15- الحياة في البرّ: وتهدف إلى حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

16- السلام والعدل والمؤسسات القوية: حيث أكدت من جديد البلدان، خلال مؤتمر **(ريو 21+)** عام 2012، أهمية إدراج الحرية والسلام والأمن وإحترام حقوق الإنسان في إطار التنمية الجديد الذي سينبني على الأهداف الإنمائية للألفية، مؤكدين أن ثمة حاجة إلى المجتمعات التي يسود فيها العدل والديمقراطية بغية إنجاز التنمية المستدامة.

17- تعزيز الشراكة من أجل تحقيق الأهداف: أي " تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة ": يتطلب جدول تنمية مستدامة ناجح شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهذه الشراكات الشاملة تُبنى على قواعد وقيم ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة تضع الناس والكوكب في القلب من هذه الجهود، وجميعها متطلبات على الصعد العالمية والإقليمية والقُطرية والمحلية. [1]

وهي تعتبر أهدافا واسعة ومترابطة لكل منها قائمة منفصلة من الأهداف الجزئية لتحقيقها، بلغت في مجموعها 169 هدفا جزئيا وتضع هذه الخطة سنة 2030 كأجل تحقيق قيم التحسن المستهدفة.

هذا وتعتبر أهداف التنمية المستدامة وفق " **خطة 2030** " أوسع نطاق مقارنة بالأهداف الإنمائية، كما تتميز الأهداف الجديدة بتركيزها القوي على وسائل التنفيذ مثل تعبئة الموارد المالية وبناء القدرات والتكنولوجيا، فضلا عن البيانات والمؤسسات، كما تعترف بأن التعامل مع تغير المناخ أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة

[1]- رضوان آيت قاسي عزو، **مرجع سبق ذكره**، ص 198- 203.

والقضاء على الفقر (الأمم المتحدة 2017). وبينما ركزت الأهداف الإنمائية للألفية في المقام الأول على الحكومات، يتطلب أهداف التنمية المستدامة جهود منسقة من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، ومساهمات من المحكومات والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.[1]

الشكل رقم (4.1): أهداف التنمية المستدامة حسب " خطة 2030 "

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على تقرير الأمم المتحدة، وعبر الموقع الاكتروني:

https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/، تم الإطلاع يوم: 2024/05/03، على الساعة: 14:38.

[1]– عبد الله جامع وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 76

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

قبل التطرق للمؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة يجب توضيح مصطلح الناتج المحلي الإجمالي والذي يرمز له ب GDP.

الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة لأي بلد، وهو عبارة عن مجموعة قيم الأنشطة الاقتصادية كافة من جانب المنتجين المقيمين داخل البلد، ويتم تقديره إما بالأسعار الجارية أي الأسعار خلال الفترة ذاتها، أو بالأسعار الثابتة والتي كانت سائدة خلال فترة مرجعية محددة.[1]

أولا- المؤشرات الاقتصادية: ويتضمن المؤشر الاقتصادي عدة مؤشرات أهمها: [2]

1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي ويقيس مستوى الإنتاج، إذ أن تحقيق زيادة مستمرة وإيجابية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعد شرطا ضروريا وإن كان غير كاف في تقدير مستوى التنمية المستدامة، أي لهذا المؤشر تأثير إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة.

2- صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات: ويبين هذا المؤشر قدرة البلد على الاستمرار في الاستراد بعبارة أخرى يعكس قدرة الدول على الاستمرار في الاستراد من دون حدوث عجز، ويعبر عنه كنسبة مئوية، ولهذا المؤشر تأثير إيجابي قوي في تحقيق التنمية المستدامة، فكلما ازدادت هذه النسبة كلما ازدادت قدرة الصادرات على تغطية نفقات الواردات، ومن ثم القدرة على توفير متطلبات التنمية بشكل عام، وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة تحقيق التنمية المستدامة.

3- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: يقيس مؤشر رصيد الحساب الجاري درجة مديونية الدول، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال قدرة الدول على نقل الموارد إلى إنتاج الصادرات، وهذا من أجل تعزيز القدرة على التسديد، فضلا عن ذلك، فهذا المؤشر يوضح مقدار الفائض أو العجز.

4- صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المستلمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة ميسرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية ويكون على شكل نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وتشمل المساعدات الإنمائية الرسمية المنح، والقروض الميسرة

---

[1]- أحمد صبيح عطية، **دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة مع الاشارة إلى تجربة الامارات العربية**، (بلا تاريخ)، ص 20.

[2]- نسيم زهير محمد اليوزيكي وآخرون، **التنمية المستدامة ومدى تحقيقها في بلدان عربية مختارة للمدة (1980-2008)**، مجلة زراعة الرافدين، المجلد 45، العدد 04، 2017، ص 05، 06.

التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان أو الأقاليم، ولهذا المؤشر تأثير إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة.

5- إجمال الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: يمثل نسبة مجموع الدين الخارجي الممنوح أو المتلقي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقيس هذا المؤشر درجة مديونية البلدان ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، ويمتاز هذا الأخير بعلاقة عكسية مع التنمية المستدامة فلكما ازدادت نسبة هذا المؤشر أي الديون التي يتحملها ذلك البلد كلما انخفضت عملية تحقيق التنمية المستدامة والعكس صحيح.

6- البنية الاقتصادية: من أهم مؤشرات البنية الاقتصادية الأداء الاقتصادي الذي يقاس بمعدل الدخل الفردي ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي، والتجارة التي تقاس بالفرق بين حجم الصادرات والواردات والمعبر عنها بالميزان التجاري، والحالة المالية التي تقاس بنسبة المساعدات التنموية الخارجية وقيمة الديون مقابل الناتج القومي الإجمالي.

7- أنماط الإنتاج والاستهلاك: لاشك بأن الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية التي ظهرت مؤخرا لا تدعم التنمية المستدامة نظرا لأنها تعمل على استنزاف الموارد الطبيعية في الكرة الأرضية، وبالتالي فإن المسؤولية تقع على الدولة و من أهم مؤشرات هذه الأنماط هي استهلاك المادة، إنتاج وإدارة النفايات، النقل والمواصلات.[1]

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية: وتشير إلى العدالة الاجتماعية التي تعتبر واحدة من أهم القيم الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة وتشمل الحد من الفقر معدل البطالة، معدل النمو السكاني، معدل الأمية بين البالغين، معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية.

1- مؤشر الفقر البشري: هو مؤشر مركب يشمل عدة أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية وهي: طول العمر أي حياة طويلة وصحية، والمعرفة أي الحصول على مستوى معين من التعليم، وأخيرا مستوى معيشة لائق من خلال توافر الوسائل الاقتصادية.[2]

2- نوعية الحياة: يستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان، وكذلك نسبة السكان الذين لا يتيسر لهم الإنتفاع بالمياه المأمونة والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي، والتي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة.

---

[1]- طالب بن علي، والسيابي بن مصبح، **التنمية وأثرها في المجتمعات الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية، المجلد 03 ، العدد 04، الجزائر، 2017، ص 110.

[2]- تقرير عن هيئة الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية**، 2009، ص 177.

3- معدل البطالة: ويشمل جميع أفراد القوى العاملة الذي ليسوا موظفين ويتقاضون مرتبات، أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة، وبما أن معظم سكان الدول العربية هم شباب وبنسبة تجاوزت 60%، فإن معدلات البطالة إرتفعت إلى 14.4 % سنة 2005 وبدرجات متزايدة خاصة بين الداخلين لسوق العمل من خريجي الجامعات والنسبة الأكثر بينهم من الإناث، ويقدر عدد الداخلين في السوق بـ 51 مليون طالب عمل بحلول 2015. [1]

4- التعليم: يستخدم التعليم القياس نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة، والذين لا يعرفون القراءة والكتابة، والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية، والذي يبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي وبلغت نسبة الشباب في سن الدراسة في التعليم العالي (18-24 سنة) الذين يزاولون دراساتهم العليا في سنة 2001 حوالي 20% من هذه النسبة تفوق متطلباتها في الدول النامية والمقدرة في المتوسط بـ 12% في حين يشكل الأميون من 39% من السكان البالغين في الوطن العربي، غير أنها انخفضت إلى نسبة 28.8%، في حين بلغت النسبة العالمية 16.1% لسنة 2007.

5- معدل النمو السكاني: يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة، ويعبر عنه كنسبة مئوية، ووفقا التقديرات الأمم المتحدة يقدر متوسط معدل النمو السكاني العربي خلال الفترة 1995-2005 بنحو 2.6% مقابل 1.5% عالميا، متراجعا من حوالي 2.4% خلال الفترة 1985-2000، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 2.3 % خلال الفترة 2005-2010، بينما يبلغ معدل النمو السكاني العالمي 1.2% لنفس الفترة المتوقعة.[2]

ثالثا: المؤشرات البيئية

1- نصيب الفرد من الموارد المائية: يرتبط هذا المؤشر بظاهرتين رئيسيتين الأولى معدل النمو السكاني والمتغيرات الديمغرافية، والثانية ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخول التي تستهدفها بعض برامج التنمية الاقتصادية .

2- متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة: يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأرض المزروعة.

3- كمية الأسمدة المستخدمة سنويا: يقيس هذا المؤشر كثافة استخدام الأسمدة ويقاس بالكيلوغرام للهكتار.

4- التصحر: يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد، وتعد نسبة التصحر في الوطن العربي من النسب المرتفعة عالميا.

---

[1]- سعيدة طبايبية، سليمة بورديمة، **التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها الملتقى الوطني الأول حول: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية**، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2010، ص 13.

[2]- عن هيئة الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره**، 2009، ص 180.

5- التغير في مساحة الغابات: يشير هذا المؤشر إلى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات بنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلد. [1]

رابعا: المؤشرات المؤسسية: وتتمثل في:

1- خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة: يعد أعم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد.

2- المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة: يشير هذا المؤشر إلى عند مستعملي الهواتف النقالة والمشتركين في خدمة هاتفية متنقلة عمومية آلية تتيح النفاذ إلى الشبكة الهاتفية التبديلية العمومية القائمة على إحدى التكنولوجيتين الخلويتين المتماشية أو الرقمية.

3- الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة: إن عدد الحواسب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين يعد مقياسا القدرته على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته.

4- مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة: يقيس مدى مشاركة الدول في عصر المعلومات. [2]

الفرع ثالث: معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة

هناك مجموعة من المعايير التي تساهم في إعداد مؤشرات للتنمية المستدامة تمتاز بالدقة والجودة سنوجز بعضها في: [3]

- **القابلية للقياس والتنبؤ:** أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها؛
- **القيمة:** أن تكون ذات قيمه حدية متاحة؛
- **قابلة التغيير:** أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للتغيير ويمكن التحكم فيها أم لا؛
- **الدقة:** أن تص توظياها بدقه؛
- **القبول:** وأن تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وأن يكون من السهل إعادة إنتاجها؛
- **الوضوح:** أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها، كما يبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح ليتمكن المجتمع من فهمها بسهولة.

---

[1]- سعيدة طايبية، سليمة بورديمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

[2]- سعيدة طايبية، سليمة بورديمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 14، 15.

[3]- بودلال علي، **مؤشرات الصحة والتنمية المستدامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية "بين التحديات وأفاق المستقبل"**، منشورات البحث الحكومة والاقتصاد الاجتماعي، المجلد 01، العدد 01، سبتمبر 2015، ص 98.

المبحث الثالث: دور ومساهمة الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

في ظل التحديات التي تواجهها الدول النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يبرز الشمول المالي الرقمي كأداة فعالة لتحقيق هذه الأهداف، وذلك من خلال إتاحته للأفراد إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية من خلال استخدام التكنولوجيا، خلقه لفرص جديدة للعمل وتحسين الدخل، وتعزيز المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى دعم الشمول الاجتماعي، وتحفيز النمو الاقتصادي، ومساهمته في حماية البيئة، فيجب على الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني العمل معًا لضمان حصول الجميع على إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية.

المطلب الأول: أهمية الشمول المالي في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تتجلى العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة في الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يجلبها الإدماج المالي للأفراد والشركات والحكومة في السعي لتحقيق الاستدامة، يمكن أيضا إدراك القرابط بين الإدماج المالي والتنمية المستدامة عند تنفيذ سياسات الشمول المالي من خلال الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القائمة والتي تعتبر ضرورية للتنمية المستدامة، غالبا ما توفر هذه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القنوات التي يصل من خلالها مقدمو الخدمات المالية إلى البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك ويخدمون عملاء البنوك، بالنظر إلى هذه العلاقة المتبادلة، فإن المناقشات حول الصلة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة مهمة ويجب تشجيعها بين الأكاديميين والممارسين وصانعي السياسات.

ويحتل الشمول المالي مكانة بارزة كعامل تمكين الأهداف تنموية في أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، حيث يظهر كعامل رئيسي في ثمانية من الأهداف السبعة عشر، وهي تشمل الهدف الأول بشأن " **القضاء على الفقر**"، الهدف 2 بشأن " **القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة**"، الهدف 3 بشأن " **الاستفادة من الصحة والرفاه**"، والهدف 5 بشأن " **تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة**"، أما الهدف 8 فكان بشأن " **تعزيز النمو الاقتصادي والوظائف**"، ثم الهدف 9 بشأن " **دعم الصناعة والابتكار والبنية التحتية**"، والهدف 10 بشأن " **الحد من عدم المساواة** " بالإضافة إلى ذلك في الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بشأن " **تعزيز وسائل التنفيذ** " هناك دور ضمني لزيادة الشمول المالي من خلال زيادة حشد المدخرات للاستثمار والاستهلاك الذي يمكن أن يحفز النمو.

توجد أفكار أو وجهات نظر حول من يستفيد من نتائج الشمول المالي، وتجادل بعض الدراسات بأن الفقراء هم المستفيدون النهائيون من الشمول المالي، بينما يعتقد البعض الآخر أن المرأة هي المستفيدة من نتائج الشمول المالي بينما يعتقد البعض أن الاقتصاد والنظام المالي هما المستفيدان من الشمول المالي، بصرف النظر عن النساء والفقراء، هناك مستفيدون محتملون آخرون من الشمول المالي تم تجاهليم في الأدبيات مثل الشباب وكبار السن والمرضى والمعاقين والأفراد الذين سبق طردهم من القطاع المالي بسبب ارتكاب جرائم جنائية، فيما يلي أربع نظريات تشرح من الذي يستفيد من الشمول المالي.

كما أن الشمول المالي يساهم في سلامة الأنظمة المالية ذاتها، وذلك ما يسمح لها بتوفير خدمات مالية تمكن الأفراد من الاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال.

كما ذكرنا سابقا، يتعلق الشمول المالي بالشمولية في توفير خدمات مالية رسمية ميسورة التكلفة لجميع الأفراد والشركات، بينما التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتهم.[1]

الجدول رقم (2.1): الشمول المالي وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

الهدف	كيفية تحقيق الهدف من خلال الشمول المالي
القضاء على الفقر	يمكن للخدمات المالية الرقمية منخفضة التكلفة مثل (الائتمان، المدفوعات، الأجور والمعاشات التقاعدية، التحويلات الحكومية) مساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض على رفع مستوى المعيشة وتغذية نماذج الأعمال.
القضاء التام على الجوع	تعزيز الاستقرار المالي: استقرار التدفقات النقدية من خلال الادخار والإقراض، حيث تساعد الخدمات المالية الرقمية الفئات الضعيفة (الفقراء، المزارعين....) على تحقيق إنتاجية أكبر لتحويلات اجتماعية أكثر أمانا وموثوقية.
الصحة الجيدة والرفاهية السكان	تساعد الخدمات المالية الرقمية العائلات في الاستعداد والتعامل مع تكاليف الرعاية الصحية غير المتوقعة في حالة الطوارئ الصحية، كما أن تعزيز التأمين الصحي الأصغر العام والخاص الرقمي منخفض التكلفة ويجعل التأمين الصحي أكثر قابلية للتطبيق بالنسبة للفقراء.
التعليم الجيد	**تمكين التخطيط المالي والادخار للرسوم المدرسية:** حيث قد تدير الأسر ذات الدخل المنخفض تكاليف تعليمها بشكل أفضل باستخدام التمويل الرقمي، في حين أن المؤسسات والأنظمة التعليمية الوطنية يمكن أن تعزز إدارتها المالية، نتيجة لذلك، قد يساعد التمويل الرقمي في تخصيص الأموال للمدربين والموارد والتكنولوجيا التي تعمل على تحسين النتائج التعليمية.
المساواة بين الجنسين	تعزيز ريادة الأعمال النسائية والرقابة المالية: حيث قد يكون للمرأة سيطرة أكبر على أموالها وتطور الأصول بمساعدة الخدمات المالية الرقمية، كما يتم دعم المساواة بين الجنسين من خلال زيادة القوة المالية.
الحصول على المياه النظيفة الصرف الصحي	يمكن لمقدمي خدمات المياه والصرف الصحي الآن تقديم خدمات للأسر ذات الدخل المنخفض من خلال التمويل الرقمي الذي يخفض النفقات التشغيلية، بما يعزز في الوقت نفسه التنمية طويلة الأجل لشبكات الطاقة في المناطق الريفية.

[1]– عبد القادر دبوش، نورة بيري، **دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة– دراسة قياسية للفترة 2011–2021**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، مارس 2023، ص 164.

الحصول على الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة	يمكن أن يوفر التمويل الرقمي والمدفوعات الرقمية للأسر ذات الدخل المنخفض، خدمات منخفضة التكلفة أو مدفوعة مسبقا التي تساعد على زيادة الجدوى المالية.
العمل اللائق والنمو الاقتصادي	توافر التمويل الذي يدعم ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار: حيث تدعم الخدمات المالية الرقمية استراتيجيات الأعمال منخفضة التكلفة (على سبيل رقمنة الراتب أو الأجور، المدفوعات التجارية والائتمان) على وجه الخصوص للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مما يحتمل أن يخلق 95 مليون وظيفة جديدة ويزيد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 6 % بحلول عام 2025.
الصناعة والابتكار البنية التحتية	قد تستخدم الشركات الصغيرة التمويل الرقمي للتطوير، والابتكار ودخول الأسواق جديدة وجذب المزيد من المواهب الشابة إلى الاقتصاد الرقمي.
الحد من أوجه عدم المساواة	يمكن للتمويل الرقمي أن يخلق قوة عدل تمنح للأسر ذات الدخل المنخفض للوصول إلى تمويل الرقمي منخفض التكلفة وتحسين المرونة المالية.
مدن ومجتمعات محلية مستدامة (ذكية)	المدن التي تعتمد على المعاملات النقدية في الخدمات العامة مثل النقل العام غير فعالة ومكلفة، نتيجة ذلك قد تساعد رقمنة المدفوعات في تقليل النفقات غير الضرورية.
الإنتاج والإستهلاك المسؤولان	مفتاح الإنجاز هو تمويل البحث والتطوير بالإضافة إلى البنية التحتية والتعليم يزيد من الموارد – المحلية والدولية – المتاحة لهذا الغرض.
العمل المناخي (تصدي لتغير المناخ)	قد يستفيد الأفراد، المجتمعات والشركات والحكومات من التمويل الرقمي في المكافحة والاستعداد للآثار الضارة لتغير المناخ من خلال زيادة المرونة وتشجيع الاستدامة للاستثمارات.
السلام والعدل والمؤسسات القوية	تعمل المدفوعات الرقمية على تحسين شفافية المعاملات الحكومية بشكل كبير، نتيجة لذلك قد يؤدي ذلك إلى زيادة مساءلة الحكومة والأطراف الأخرى عن استخدام الأموال العامة.
تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة	يسمح بمشاركة الجهات الفاعلة الخاصة، ومضاعفة المساعدة من الجهات الفاعلة العامة أو المدعومة من الدولة: و لهذا الهدف علاقة قوية بالتمويل الرقمي، لأنه قد يزيد من تحصيل الضرائب، مع تأثيرات إيجابية على الميزانيات، وقد يساعد أيضا في تعبئة الموارد والاستثمارات العامة والخاصة باستخدام قنوات عديدة مثل التمويل الجماعي .

المصدر: عريس عمار وبوزرب خير الدين، الشمول المالي الرقمي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة (التجربة الإماراتية نموذجا وإمكانية الاستفادة منها بالجزائر)، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، 2023، ص 313، 314.

يوضح الجدول أعلاه أن الشمول المالي يمكن الناس من إدارة التزاماتهم المالية بكفاءة، ويحد من الفقر وبدعم النمو الاقتصادي على نطاق أوسع وبالتالي، فإن الشمول المالي وخاصة الوصول إلى الائتمان، في ظل توفر عوامل مساعدة مثل المستوى العام الأساسي لمحو الأمية المالية وشفافية الخدمات المالية، مما يسمح للعملاء بسهولة حساب المخاطر والعائد لأي منتج مالي فالتضمين ماليا يقلل من ضعف الأفراد، على سبيل المثال، من خلال تسهيل الادخار الذي يسمح للناس بالتغلب على الصدمات والاستثمار في تعليمهم وصحتهم ثانيا، يمكن أن يزيد الشمول بشكل كبير من كفاءة الحياة اليومية يمكن دفع الفواتير بشكل إلكتروني دون أخذ إجازة من العمل ثالثا، لا ينتهي الشمول المالي بتوفير الادخار والائتمان وحده يمكن أن يؤدي إلى التنشئة الاجتماعية وتنويع المخاطر المالية للناس من خلال الأدوات المالية المتقدمة على سبيل المثال يمكن أن يمنع تأمين المعيل الأشخاص من الوقوع مرة أخرى في براثن الفقر رابعا، يدعم الشمول المالي النمو الاقتصادي من خلال زيادة الموارد المالية لدعم النشاط الاقتصادي الحقيقي، خاصة للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]
ويركز إثنان من أهداف التنمية المستدامة على الوصول إلى البنية التحتية والموارد الأساسية وهما: المياه والصرف الصحي، والطاقة من المحتمل أن يكون لهذين الهدفين تأثير كبير على نوعية حياة الناس، هناك العديد من الأسباب للاعتقاد بأن الابتكارات في الخدمات المالية الرقمية من المرجح أن تسرع الوصول إلى هذه الموارد على الرغم من أن الأدبيات لم توثق هذا التأثير بعد أكثر من مليار شخص يفتقرون إلى المياه النظيفة، وفقا للبنك الدولي يمكن أن يؤدي عدم كفاية الوصول إلى المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي إلى مشاكل صحية خطيرة غالبا ما تتسرب الفتيات من المدرسة بعد سن البلوغ بسبب عدم توفر المراحيض المغلقة، ويموت العديد من الأطفال بسبب الأمراض التي تنقلها المياه في المنازل التي تفتقر إلى المياه الجارية غالبا ما تجبر النساء على جلب المياه من مصدر خارجي يؤدي هذا إلى تحويل الوقت عن العمل الموجه نحو السوق ويقلل من مساهمة المرأة في دخل الأسرة، وفيما يتعلق بالطاقة حوالي 13 مليار شخص يفتقرون إلى الكهرباء، بما في ذلك ثلثي سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حسب تقارير وكالة الطاقة الدولية بدون الحصول على الطاقة الحديثة يضطر الناس إلى الاعتماد على مصادر طاقة خطيرة وغير فعالة، مثل الخشب والفحم النباتي لتلبية احتياجاتهم في الطبي والتدفئة، يمكن أن يؤدي توافر الطاقة إلى تحسين ظروف العمل وزيادة فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية وبالتالي زيادة الانتاجية ونوعية الحياة.[2]

[1]– عبد القادر دبوش، نورة بيري، **مرجع سبق ذكره**، ص 166.

[2]– عبد القادر دبوش، نورة بيري، **مرجع سبق ذكره**، ص 167.

المطلب الثاني: دور الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة

يؤدي الشمول المالي عند تقديم خدمات مالية مثل استخدام الهواتف الذكية والمحمولة في الخدمات المصرفية أو ما يعرف بالمصارف الخلوية، وأيضا الاستثمار عبر الهاتف المحمول والعملات الرقمية المشفرة، والهادفة لجعل الخدمات المالية في متناول مختلف فئات المجتمع إلى تطورات تساهم في تحويل وتغيير المشهد الاقتصادي والمالي، من هنا يبرز أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة من خلال:

1- الانفتاح على كل مزايا التكنولوجيا المالية بكل تأثيراتها الواسعة النطاق الاجتماعية والاقتصادية خاصة في البلدان الصغيرة والمنخفضة الدخل، والفئات المهمشة ماليا، مع الاستعداد لكسب المنافع الممكنة على نطاق واسع، بما في ذلك زيادة إتاحة الخدمات المالية، وتعميق الأسواق المالية، وتحسين أنظمة المدفوعات والتحويلات عبر الحدود.

2- تعزيز المنافسة والإلتزام بتوفير أسواق مفتوحة وحرة وتنافسية بتوفير فرص للجميع، وتشيجعا للمنافسة العادلة والإبتكار والخدمات المالية عالية الجودة.

3- ضمان استقرار الأنظمة النقدية والمالية المحلية مع الأخذ بإنعكاسات مبتكرات التكنولوجيا المالية على خدمات البنوك المركزية وهيكل السوق، والاستقرار المالي بعين الاعتبار.

4- تشجيع التعاون الدولي وتبادل المعلومات عبر المجتمع العالمي بهدف تبادل المعرفة والخبرات وتعزيز الرقابة الجماعية للنظام النقدي والمالي الدولي، وتطوير وتطويع السياسات القائمة واستحداث سياسات جديدة لدعم النمو العالمي، والتخفيف من الفقر وإرساء الاستقرار المالي العالمي.

5- العمل على ضمان استقرار الأنظمة النقدية والمالية المحلية من خلال انعكاسات مبتكرات التكنولوجيا المالية على خدمات البنوك المركزية وهيكل السوق، والمحافظة على الاستقرار المالي.[1]

- الشمول المالي يساعد على زيادة النمو الاقتصادي

فلا تزال هناك فجوة كبيرة بين الفقراء والأغنياء في الحصول على التعليم والصحة بالدول النامية، فالشمول المالي يتيح لهذه الفئات الوصول للخدمات والمنتجات المالية كتعبأة المدخرات وإعادة توجيهها لتمويل المشاريع غير المنتجة، ومع التطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة ساعد في تحسين وصول الخدمات المالية للمناطق النائية التي لا تتوفر بها فروع رسمية للمؤسسات المالية ما يُمكِّنُ الأفراد من الاستفادة من هذه الخدمات، على سبيل مثال استخدام الهاتف المحمول فيها وتوفير شبكات الإتصال الحديثة.

[1]- عماد بواعليش، زين الدين، **دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة بعض الدول العربية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، 2023، ص 66، (بتصرف).

- الشمول المالي يساهم في توفير الإدخار

يحتاج الناس إلى الحصول على الخدمات المالية لمساعدتهم على إدارة شؤونهم المالية وتحقيق أهدافهم، كتغطية مصاريفهم اليومية والادخار للمستقبل وحماية أسرهم من الصدمات. ولقد بيّنت البحوث أنّ الخدمات المالية الرسمية تُساعد السكان ذوي الدخل المنخفض والمهمّشين على:

- إدخار المال وتأمين مدخراتهم، ما يساعد الأسر على إدارة التدفّق النقدي غير المنتظم والاستهلاك السلس، والاستعداد للمستقبل؛
- إرسال الأموال واستلامها من خلال خدمات الدفع، بما فيها التحويلات العائلية والإعانات الحكومية.
- التخطيط للنفقات المنظّمة مثل رسوم الخدمات العامة ورسوم التعليم، وتسديدها؛
- تمويل الأعمال الصغيرة أو المشاريع الصغرى لمساعدتهم على تنمية أعمالهم؛
- التصدّي لحالات الطوارئ التي ترتّب نفقات غير متوقّعة، والتعافي منها.

إنّ الحاجة إلى مكان آمن لادخار المال هي حاجة مشتركة بين جميع السكان، بغض النظر عن مستوى دخلهم. ولكن لسوء الحظ، خدمات الادخار الرسمية غير متاحة للكثير من الفقراء لذلك، يعتبر الادخار غير الرسمي مهمًّا، لاسيّما مجموعات الادخار الشائعة في معظم الدول النامية. ومع ذلك، بدأت تتزايد حسابات الادخار الرسمية في البلدان النامية حيث تمكّن الخدمات المالية الرقمية مزوّدي الخدمات المالية من تقديم حسابات ادخار بأرصدة محدودة، حيث عندما تتوفر هذه الخدمة للأفراد، تساعدهم على إدارة شؤونهم المالية من خلال زيادة مقدرتهم في مواجهة الأزمات المالية، وتنظيم استهلاكهم وسلوكاتهم كتغطية مصاريفهم اليومية، زيادة على مقدرتهم على حيارة الأصول الإنتاجية والادخار للمستقبل وحماية أسرهم تحسبا للأزمات.[1]

[1]- **أهمية الشمول المالي**، بوابة FinDev -برنامج تابع لسيجاب، على الموقع الإلكتروني: https://www.findevgateway.org/ar/financial-inclusion-arabic، تاريخ الإطلاع: يوم 08 ماي 2024، على الساعة: 06:37، (بتصرف).

خلاصة الفصل

يُعد الشمول المالي الرقمي والتنمية المستدامة من أهم المفاهيم التي تشغل بال صناعي القرار والباحثين في مختلف أنحاء العالم، وضروريًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ويهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري متكامل حول هذين المفهومين، مع التركيز على دور الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر.

حيث وجدنا بأن الشمول المالي الرقمي هو القدرة على الوصول إلى واستخدام المنتجات والخدمات المالية الرقمية بسهولة وبأسعار معقولة.

كما يُساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي تمثل القدرة تلبية إحتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها، وقد حددت الأمم المتحدة في عام 2015 ال 17 هدفا لتحقيق عالم أفضل وأكثر استدامة، من خلال: الحد من الفقر وخلق فرص عمل جديدة، تعزيز الاندماج الاجتماعي وتمكين المرأة، دعم ريادة الأعمال والابتكار، تحسين كفاءة استخدام الموارد، تعزيز الحماية الاجتماعية، إضافة إلى تحسين قطاع الصحة والتعليم.

الفصل الثاني:

واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر ومتطلبات تعزيزه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

تمهيد

تُعد الجزائر من الدول العربية التي تُولي اهتمامًا كبيرًا بتعزيز الشمول المالي الرقمي، وذلك لما له من دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

كما يُعد هذا الفصل ذا أهمية كبيرة لصانعي السياسات والباحثين والممارسين في مجال الشمول المالي الرقمي في الجزائر، حيث يسلط الضوء على واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر، مُتناولاً التحديات والفرص التي تواجهها البلاد في هذا المجال، ويسعى إلى تحليل واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر، وتحديد أهم التحديات التي تواجهها، في سبيل تعزيزه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، واقتراح حلول عملية،

ويُناقش الفصل دور الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويُقدم توصيات لتعزيز دوره في هذا المجال، أنه يُقدم معلومات قيّمة لجميع المهتمين بفهم واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تم تقسيم هذا الفصل ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر؛
- **المبحث الثاني:** واقع التنمية المستدامة في الجزائر؛
- **المبحث الثالث:** متطلبات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر

إزداد اهتمام مختلف دول العالم والدول العربية وخاصة الدولة الجزائرية منها بتحقيق الشمول المالي الرقمي كونه محرك أساسي للنمو الاقتصادي ومن الحلول الهامة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية، فقد سهل التطور التكنولوجي على المؤسسات المالية من توسيع نطاق الوصول لخدماتها المالية إلى عدد كبير من الأفراد والمؤسسات المختلفة، مما أدى إلى تخفيض تكلفة تقديم هذه الخدمات المالية واستخدامها بفعالية، وتحسين مستوى كفاءتها، خاصة مع ازدياد طلب الأفراد على المنتجات البنكية والرقمية.

كما أنه وعلى غرار جميع الدول، توجهت الجزائر إلى تبني إستراتيجيات خاصة تضم جملة من التدابير التي تسمح بتعزيز الشمول المالي الرقمي ورفع مستوياته وفقا للبيئة المالية الخاصة بالدولة وفي ظل تشريعات عادلة وشفافة.

المطلب الأول: أوضاع الشمول المالي الرقمي في العالم

تعد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex، من أشمل مجموعة البيانات في العالم، والذي يصدره البنك العالمي كل ثلاث سنوات منذ عام 2011، إذ يشتمل هذا الإصدار على مؤشرات محدثة عن كيفية تمكن البالغين من إمتلاك حسابات مصرفية، والقيام بالمدفوعات والإدخار والإقتراض وإدارة المخاطر المالية. إذ يمتلك نحو 76% من البالغين في العالم حسابات مصرفية لدى البنوك أو مؤسسة تمويل أصغر أو مقدم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، مقابل 69%، 62% و51% خلال السنوات 2017، 2014 و2011 على التوالي وبالترتيب، أي إرتفاع نسبة إمتلاك الحسابات بحوالي 50% خلال الفترة 2011-2021، كما إزداد متوسط معدل ملكية الحسابات في البلدان النامية، وبالخصوص في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بمقدار 08 نقاط مئوية، وكان ذلك الإرتفاع من 63% إلى 71% من البالغين، ويرجع هذا التوسع إلى حد كبير لتبني الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول.

وقد انتشر النمو في ملكية الحسابات في العديد من الإقتصادات النامية، كما يتباين هذا الإنتشار الجغرافي تباينا كبيرا مع النمو الذي شهدناه في السنوات من 2011 إلى 2017، وبالخصوص في البلدان كالصين أو الهند.

وعلى الرغم من إستمرار الفجوات في الخدمات المالية فيما يخص البالغين الذين لا يحصلون على خدمات كافية، كالنساء والفقراء والفئات الأقل تعليما، فثمة تقدم كبير قد تحقق، حيث تقلصت الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات في مختلف البلدان النامية إلى 6% بعد أن كانت 9%، وهو المستوى الذي ظلت تحوم حوله لسنوات عديدة.

كما ساهم إنتشار التكنولوجيا المالية في توسيع دائرة التعامل بالخدمات المالية الرقمية، من خلال تسهيل وصول السكان المستبعدين ماليا الذين يعانون من نقص في الخدمات إلى الخدمات المالية الرسمية المناسبة لإحتياجاتهم، وبالتالي ربط الأفراد والمتعاملين الإقتصاديين بالبنوك والموردين والأسواق بسهولة.

وازدادت نسبة البالغين الذين يسددون مدفوعات رقمية أو يستلمونها في الدول النامية من 35% في 2014 إلى 57% في سنة 2021، بينما في الدول مرتفعة الدخل فإن نسبة البالغين الذين يسددون مدفوعات رقمية أو يستلمونها فتكاد تكون شاملة لجميع السكان وبنسبة 95%، كما يعد إستلام المدفوعات في حساب معين مباشرة بوابة للإستفادة من الخدمات المالية الأخرى، فالواقع أن 83% من البالغين في الدول النامية الذين استلموا مدفوعات رقمية سددوا أيضا مدفوعات رقمية، حيث شهدت هذه الفئة إرتفاعاً من 66% في 2014 وصولا إلى نسبة 70% سنة 2017، كما إستخدم نحو ثلثي مستلمي المدفوعات الرقمية أيضا حساباتهم لتخزين الأموال ولأغراض إدارة النقد، واستخدم نحو 40% منهم حساباتهم للإدخار، فيما إستفاد 40% من مستلمي المدفوعات من الإقتراض بشكل رسمي.

فالحسابات تتيح لأصحابها إمكانية تخزين الأموال اللازمة لتلبية إحتياجاتهم اليومية وإرسالها واستلامها بشكل آمن وميسور من حيث التكلفة، بالإضافة إلى التخطيط لحالات الطوارئ، والقيام بإستثمارات منتجة من أجل المستقبل، كما في الصحة والتعليم والأعمال التجارية. وعلى النقيض من ذلك نجد أن من لا يملكون حسابا، يضطرون إلى إدارة أموالهم باستخدام آليات غير رسمية، ومن ضمنها (النقد) التي قد تكون أقل أمانا وأقل موثوقية وأعلى تكلفة مقارنة بالطرق الرسمية.

وقد أصبحت الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول عاملاً مهماً من عوامل تمكين الشمول المالي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ومحرك من محركات ملكية الحسابات واستخدام الحسابات من خلال المدفوعات والإدخار والإقتراض عبر الهاتف المحمول.

وعلى سبيل المثال في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء في 2021، كان حوالي 55% من البالغين يملكون حسابا، بما في ذلك 33% من البالغين الذين يملكون حساب للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وهي أكبر نسبة في أي منطقة في العالم، وأكثر من ثلاثة أمثال المتوسط العالمي لملكية حسابات الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول البالغ 10%، وتضم منطقة أفريقيا جنوب الصحراء جميع البلدان الأحد عشر التي تزداد فيها نسبة البالغين الذي يملكون حسابا للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وليس حسابا لدى بنك أو مؤسسة مالية أخرى، وسمح انتشار حسابات الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بالتعبير عن فرص جديدة لتحسين الخدمة المقدمة للنساء والفقراء والفئات الأخرى التي كانت مستبعدة من النظام المالي الرسمي.

ويرجع الدور الكبير في لإنتشار الشمول المالي الرقمي إلى جائحة كورونا التي حفزت النمو في استخدام المدفوعات الرقمية، ففي البلدان النامية، دفع 18% من البالغين فواتيرهم مباشرة من حساباتهم سنة 2021، وحوالي ثلث هؤلاء البالغين فعل ذلك لأول مرة بعد بداية ظهور جائحة كورونا، كما إرتفعت نسبة البالغين الذين يسددون مدفوعات رقمية للتجار. فعلى سبيل المثال، قام أكثر من 80 مليون بالغ في الهند بسداد مدفوعات رقمية للتجار لأول مرة أثناء الجائحة. وفي الصين، سدد حوالي 82% من البالغين مدفوعات رقمية للتجار في 2021، من بينهم أكثر من 100 مليون بالغ و11% منهم فعلوا ذلك لأول مرة بعد بداية ظهور الجائحة، بينما في البلدان النامية باستثناء الصين، في2021 قام 20% من البالغين بتسديد مدفوعات رقمية للتجار.

وتشير هذه البيانات إلى الدور الذي لعبته القيود التي فرضتها الجائحة والتباعد الإجتماعي في تسريع وتيرة تبني المدفوعات الرقمية. [1]

المطلب الثاني: الشمول المالي الرقمي في الجزائر وفق المؤشر العالمي للشمول المالي

لقد أصبحت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ركيزة أساسية للجهود العالمية لتعزيز الشمول المالي. بالإضافة إلى الإستعانة بها على نطاق واسع من قبل صانعي السياسات والباحثين والعاملين في مجال التنمية، تُستخدم بيانات المؤشر العالمي (Findex) لتتبع التقدم نحو أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

ويحتوي هذا الإصدار الجديد (2021) من قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، استنادًا إلى استطلاعات تمثيلية لأكثر من 125000 بالغ في 123 اقتصادًا خلال جائحة كورونا، على مؤشرات محدثة عن الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية والمدفوعات الرقمية واستخدامها، ويقدم رؤى عن السلوكيات التي تجعل المرونة المالية ممكنة. تبين البيانات أيضًا الفجوات في الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها من قبل النساء والفقراء البالغين.

حيث وصلت ملكية الحسابات في جميع أنحاء العالم إلى 76 في المئة من سكان العالم، و71 في المئة من الناس في البلدان النامية، وانخفضت الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات عبر الإقتصادات والبلدان النامية إلى 6 نقاط مئوية من 9 نقاط مئوية، حيث كانت لسنوات عديدة وآخرها كان عام 2011.

إن تلقي المدفوعات الرقمية مثل مدفوعات الأجور أو التحويلات الحكومية أو التحويلات المحلية يحفز استخدام الخدمات المالية الأخرى، مثل تخزين الأموال وادخارها واقتراضها.

كما قد عززت جائحة كورونا إعتماد الخدمات المالية الرقمية: 40 في المئة من البالغين في الإقتصادات النامية (باستثناء الصين) الذين دفعوا للتاجر الرقمي باستخدام بطاقة أو هاتف أو الإنترنت وثلث البالغين في الإقتصادات النامية الذين دفعوا فاتورة خدمات مباشرة من حسابهم فعلوا ذلك لمرة أولى بعد بدء تفشي الجائحة.

[1]– البنك الدولي، **قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2021**، واشنطن، 2022، ص 1–4.

وأصبحت الأموال عبر الهاتف المحمول عاملاً تمكينيًا مهمًا للشمول المالي في أفريقيا جنوب الصحراء خصوصاً بالنسبة للنساء سواء كمحرك لامتلاك الحسابات أو لاستخدام الحساب من خلال الدفع عبر الهاتف المحمول والإدخار والإقتراض ويمكن لنحو نصف البالغين في الإقتصادات النامية الحصول على أموال إضافية في غضون 30 يومًا إذا واجهوا نفقات غير متوقعة. [1]

الفرع الأول: أهم المؤشرات المتعلقة بالشمول المالي الرقمي في الجزائر

وسنتطرق فيما يلي إلى أهم المؤشرات المتعلقة بالشمول المالي الرقمي في الجزائر وفق المؤشر العالمي للشمول المالي:

1- مؤشر إستخدام الحسابات المصرفية

وفقا لمؤشر Global Findex لعام 2017، فقد بلغت نسبة البالغين الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية في الجزائر 42.8% مقابل 50.5% و33.3% سنتي 2014 و2011 على التوالي وبالترتيب، ورغم وجود تذبذب في النسب إلا أنه يمكن القول أن هناك تحسنا في ملكية الحسابات، لكنه يبقى دون المعدلات العالمية المسجلة سنة 2017، والدول النامية حيث بلغت 63.9%، وأحسن من مثيلاتها في العالم العربي حيث سجلت 37% في نفس السنة.

الجدول رقم (1.2): نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسة رسمية (%)

الدول/ السنوات	2011	2014	2017	2021
الجزائر	33	50	43	44
العالم العربي	22	30	37	40
دول مرتفعة الدخل	88	93	94	96
الدول النامية	42	55	63	71
العالم	51	62	68	76

Source: Worldbank.Global Findex Database 2021.

[1]- البنك الدولي، **قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021: الشمول المالي والمدفوعات الرقمية والمرونة في عصر كورونا**، واشنطن، 2022، ص 225.

الشكل رقم (1.2): نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسة رسمية (%)

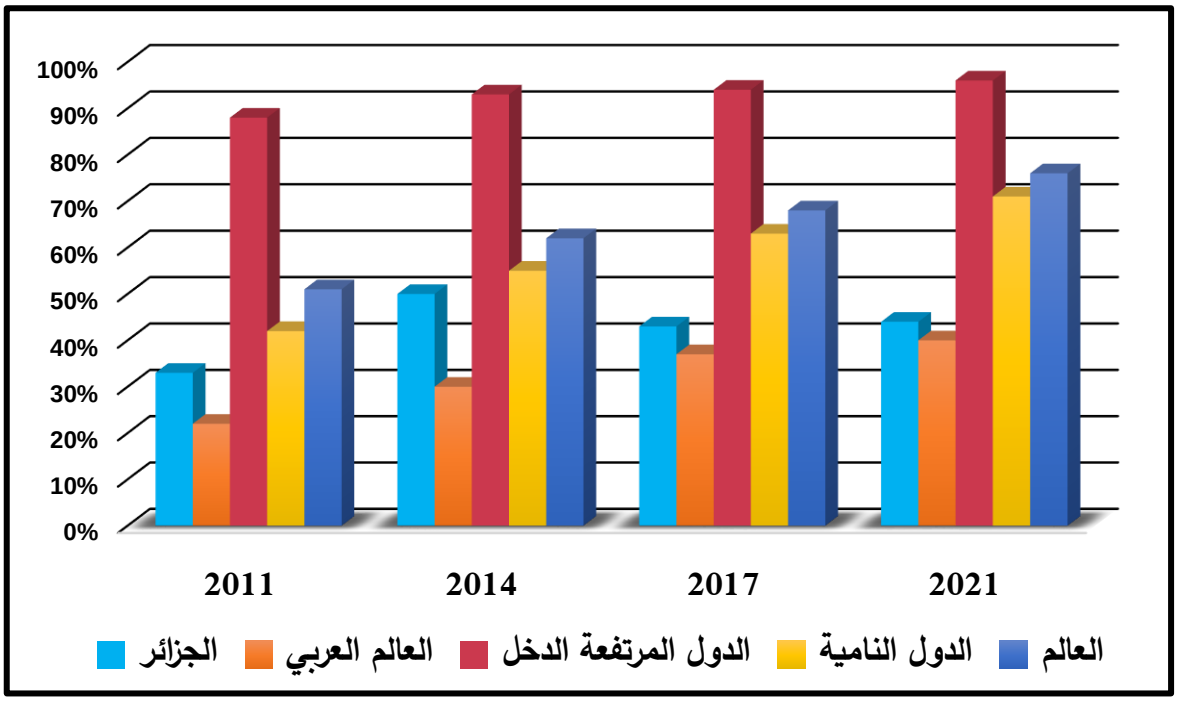

Source: Worldbank.Global Findex Database 2021.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ التحسن المسجل في إمتلاك الحسابات في الجزائر، إذ ارتفعت بحوالي 33%، خلال الفترة 2011-2021، وهي أحسن من مثيلاتها المسجلة في الدول العربية، والذي يرجع بالأساس إلى زيادة استخدام المدفوعات المالية عبر الإنترنت والهواتف المحمولة في ظل جائحة كورونا، إلا أنها تبقى بعيدة عن النسب المسجلة على الصعيد العالمي والدول المرتفعة الدخل، كما انه لا يزال هناك تفاوت بين الجنسين، فهناك 57% من الرجال يمتلكون حسابات مقابل 31% من النساء، أي بفجوة 26 نقطة مئوية.

كما لا تزال هناك فجوة بين الأغنياء والفقراء في الجزائر، إذ تراوحت بين 13 و22 نقطة مئوية خلال فترة 2011-2021، مما يتطلب مزيد من الجهود من الحكومة لضمان وصول جميع الفئات إلى الخدمات المالية.

2- مؤشر الإدخار

توضح بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي كيف ولماذا يقوم الناس بالإدخار والاقتراض، وتبرز مدى قدرتهم على تغطية النفقات غير المتوقعة.

إذ يدخر الناس الأموال بطرق مختلفة، فالكثيرون يدخرون بالطرق الرسمية من خلال استخدام حساب في مؤسسة مالية، إضافة إلى طرق أخرى شبه رسمية من خلال استخدام نوادي الإدخار، أو بإيداع المدخرات لدى شخص خارج الأسرة على سبيل الأمانة أو الادخار في المنزل، المجوهرات والعقارات والأدوات الاستثمارية (أسهم وسندات...إلخ).

وفي الجزائر قام نحو 46 % من الأفراد بالإدخار سنة 2021، مقابل 39% في سنة 2017، حيث يدخر 16% منهم باستخدام حساب رسمي سنة 2021، وهي مستويات أحسن عن تلك المسجلة بالدول العربية والنامية، إلا أنها تبقى منخفضة عن تلك المسجلة بالدول مرتفعة الدخل والعالم، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (2.2): نسبة الأفراد البالغين الذين قاموا بادخار الأموال (مدخرات رسمية + مدخرات شبه رسمية + وسائل أخرى) خلال 12 شهر الماضية (%)

الدول/ السنوات	2014	2017	2021
الجزائر	45	39	46
العالم العربي	38	31	35
دول مرتفعة الدخل	70	71	76
الدول النامية	53	43	42
العالم	56	48	49

Source: Worldbank.Global Findex Database 2021.

الشكل رقم (2.2): نسبة الأفراد البالغين الذين قاموا بادخار الأموال (مدخرات رسمية + مدخرات شبه رسمية + وسائل أخرى) خلال 12 شهر الماضية (%)

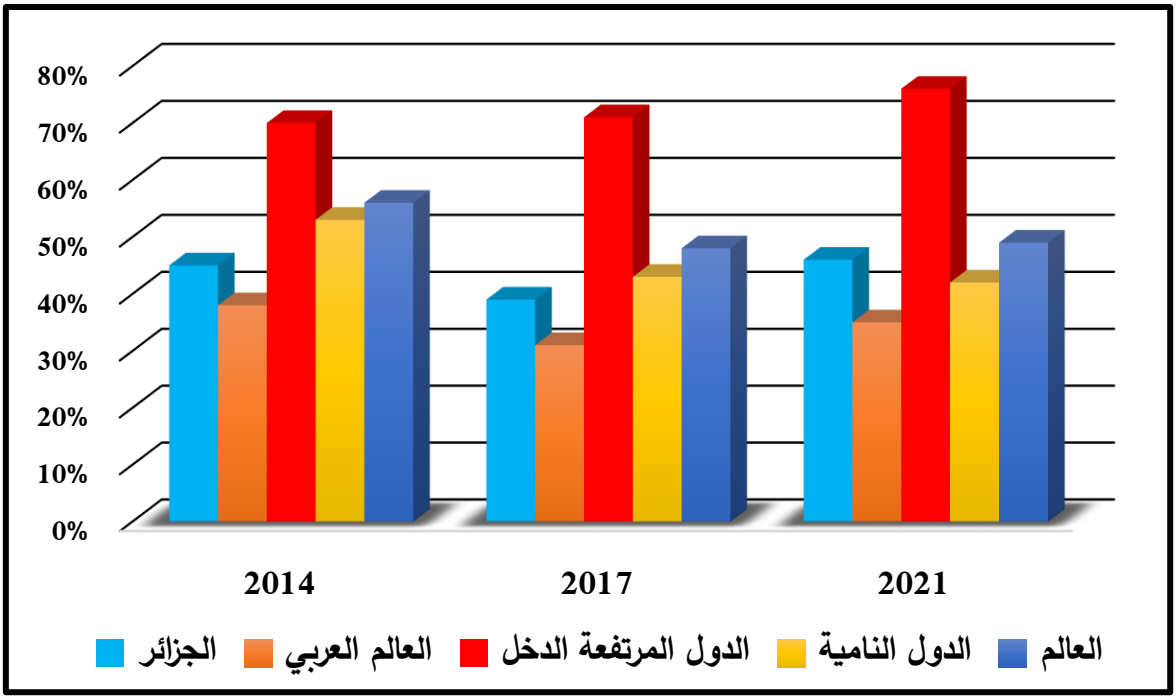

Source: Worldbank.Global Findex Database 2021.

وتتفاوت أنماط الإدخار حسب نوع الجنسين ومستوى الدخل، ففي الجزائر تزيد نسبة إدخار الرجال في المؤسسات المالية بواقع 5 نقاط مئوية مقارنة بالنساء سنة 2021، فيما يزيد إحتمال ادخار البالغين الأكثر ثراء بنحو 11 درجات مئوية عن تلك المسجلة لدى فئات الفقراء.

حيث أن 16% من المدخرين في الجزائر يدخرون لمرحلة كبر السن، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول مرتفعة الدخل أين بلغت نحو 53%، وتقترب من مثيلاتها في الدول النامية حيث بلغت 19% سنة 2021.

كما أفاد حوالي 14% من المدخرين بأنهم يدخرون لبدء مشروع جديد أو تشغيله أو توسيعه في سنة 2017، وهي نفس النسبة المسجلة في الدول مرتفعة الدخل والنامية على حد سواء.

3- مؤشر الإقتراض

يلجأ الأفراد للإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية عموما لغرض شراء عقارات (أرض، مسكن...ألخ) والسلع الاستهلاكية، وكذلك بغرض إنشاء مشروعاتهم، بالإضافة إلى تغطية نفقات التعليم والصحة....الخ، كما يقترضون من الأهل والأصدقاء.

ففي الجزائر إقترض نحو 38% من الأفراد البالغين في العام السابق لسنة 2021، منهم 4% فقط إقترضوا من مؤسسة مالية أو عبر الهاتف النقال، وهي أقل بكثير من مثيلاتها المسجلة في العالم بنسبة 29% وفي الدول مرتفعة الدخل بنسبة 56%، أي أن أغلبية المقترضين في الدول النامية يلجؤون إلى الأسرة والأصدقاء، في حين يلجأ المقترضون على الأرجح إلى الإئتمان الرسمي في البلدان مرتفعة الدخل، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (3.2): نسبة الأفراد البالغين الذين اقترضوا الأموال من أي جهة كانت (مؤسسات مالية + بطاقات الائتمان+ الأهل والأصدقاء) خلال 12 شهر الماضية (%)

الدول/ السنوات	2014	2017	2021
الجزائر	26	29	38
العالم العربي	45	39	49
دول مرتفعة الدخل	64	64	65
الدول النامية	47	44	50
العالم	50	47	53

Source: Worldbank.Global Findex Database 2021.

الشكل رقم (3.2): نسبة الأفراد البالغين الذين اقترضوا الأموال من أي جهة كانت (مؤسسات مالية + بطاقات الائتمان+ الأهل والأصدقاء) خلال 12 شهر الماضية (%)

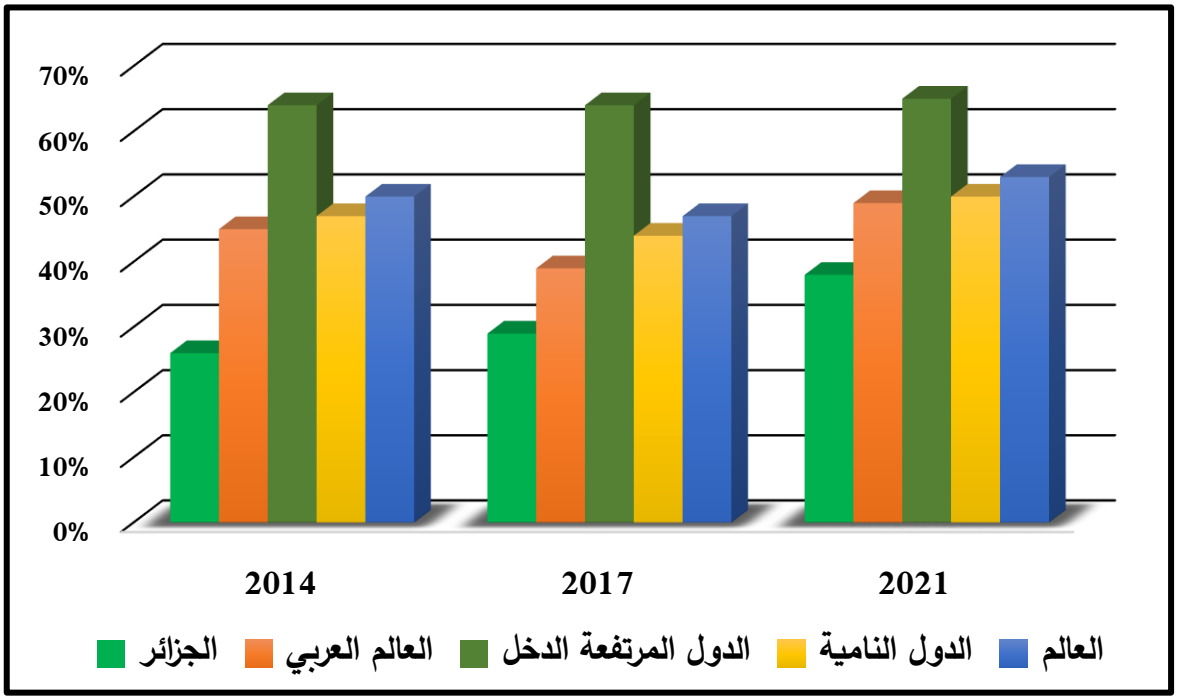

Source: Worldbank.Global Findex Database 2021.

أما فيما يتعلق بالوصول إلى الأموال في الحالات الطارئة، فقد أفاد الإستقصاء أن معظم المشاركين في البلدان مرتفعة الدخل سيلجئون إلى المدخرات (59% منهم)، أما في البلدان النامية سيحصلون على أموال من الأسرة والأصدقاء أو من عملهم بشكل عام.

ففي الجزائر أفاد 27% من المشاركين أنهم سيلجأون إلى المدخرات في الحالات الطارئة، فيما أفاد 41% و26% منهم أنهم سيلجأون إلى الأهل والأصدقاء وإلى العمل بالترتيب، وهي تقترب عن تلك المسجلة في العالم العربي والدول النامية بشكل عام. [1]

4- مؤشر المدفوعات الرقمية

يقوم معظم الناس بسداد مدفوعاتهم (فواتير، ضرائب، طلبيات، شحن رصيد المكالمات والإنترنت)، والقيام بإرسال الأموال إلى أقاربهم وأصدقائهم في أنحاء أخرى من البلاد، كما يتلقى معظمهم الأجور والمعاشات أو التحويلات الحكومية (الإعانات الإجتماعية كالدعم وإعانات البطالة...إلخ)، وذلك باستخدام حساب عبر الإنترنت والهاتف المحمول، أو نقدا.

[1] - The Worldbank, **Global FINDEX Database 2017**, Washington, (2018).

الجدول رقم (4.2): نسبة الأفراد البالغين الذين سددوا مدفوعات رقمية أو تلقوها (%)

الدول/ السنوات	2014	2017	2021
الجزائر	28	26	34
العالم العربي	21	26	32
دول مرتفعة الدخل	88	90	95
الدول النامية	35	44	57
العالم	44	52	64

Source: Worldbank.Global Findex Database 2021.

الشكل رقم (4.2): نسبة الأفراد البالغين الذين سددوا مدفوعات رقمية أو تلقوها (%)

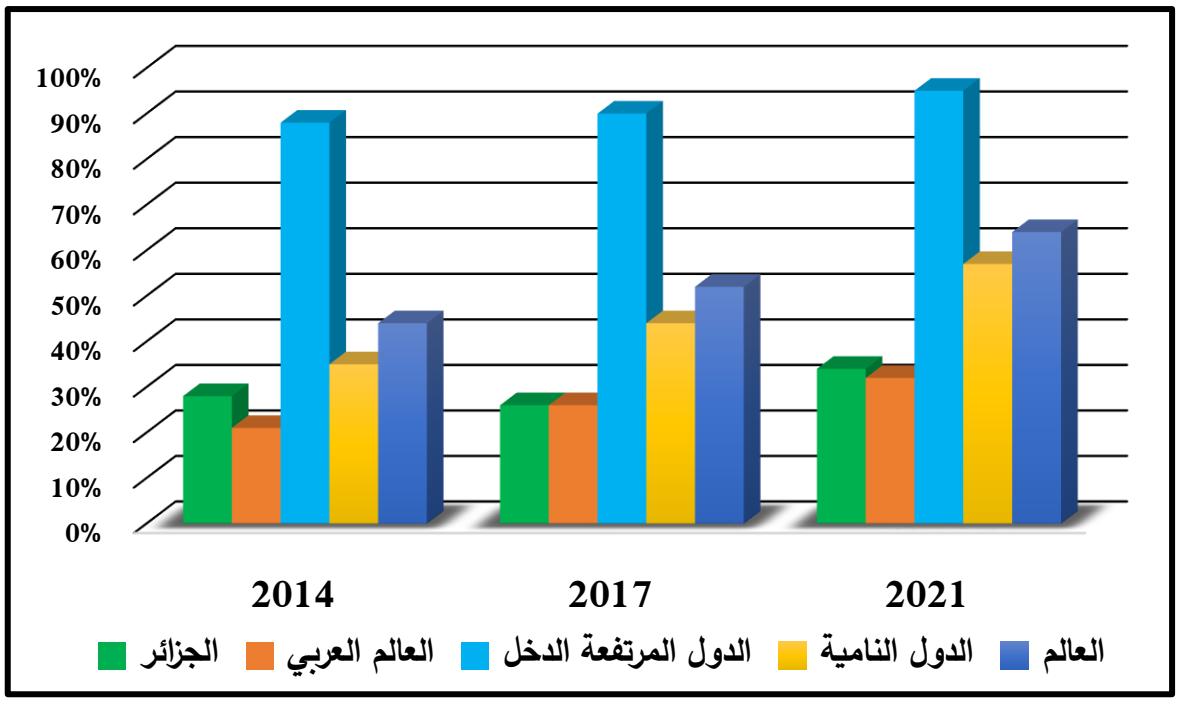

Source: Worldbank.Global Findex Database 2021.

في الجزائر سجلت نسبة البالغين الذين سددوا مدفوعاتهم رقميا أو يتلقونها تحسنا لا بأس به بلغ 34 % خلال فترة 2017-2021، وهي أقل من مثيلاتها المسجلة في الدول النامية (57%)، فيما بلغ نسبة الأفراد البالغين الذين استخدموا الإنترنت أو الهاتف المحمول مباشرة لشراء أشياء (سلع وخدمات) حوالي 8% سنة

2021، وهي نسبة رغم تحسنها تبقى بعيدة كل البعد مقارنة بباقي دول العالم التي وصلت إلى (39%)، وعن تلك المسجلة في الدول النامية (33%) والدول مرتفعة الدخل (64%). [1]

الفرع الثاني: العوائق التي تواجه تحقيق الشمول المالي الرقمي في الجزائر

يشهد العالم حاليا ثورة كبيرة في مجال التكنولوجيا، والتحول الرقمي من الأمور الأساسية التي يجب على الشركات العاملة في جميع القطاعات التفكير فيها وتنفيذها، ومع ذلك، تواجه العديد من المنظمات معيقات كثيرة في عملية التحول الرقمي للشمول المالي، من أهم هذه العوائق مايلي: [2]

1- المعوقات التقنية والتكنولوجية: وتتمثل هذه المعيقات في:

- ضعف البنية التحتية وضعف الاتفاق على البحوث والتطوير؛
- عدم ضمان توفير متطلبات التحول الرقمي عند كل مستقبلي الخدمة نتيجة ضعف الوعي الإلكتروني أو نتيجة ارتفاع تكلفة الحصول عليها؛
- عدم كفاية خطوط الإتصال وبطئ شبكة الإنترنت.

2- المعوقات التنظيمية

- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج التحول الرقمي؛
- عدم القيام بالتغيرات المطلوبة لإدخال الرقمنة الإدارية؛
- التحول من العمل التقليدي اليدوي إلى العمل الرقمي سوف يدعم الاهتمام بالسرية من قبل موظفين والخوف من التغيير من قبل المسؤولين؛
- التمسك بالمركزية وعدم الرضا بالتغيير؛
- الرؤية الضبابية للتحول الرقمي وعدم إستيعاب أهدافه.

3- المعوقات البشرية

- التناقض بين حاجات الفرد ورغباته؛
- عدم وجود التخطيط لتطوير الموارد البشرية؛
- مشاكل الفقر المعلوماتي والمعرفي؛
- ضعف الإقبال على استخدام طرق التدريب المتاحة لتحسين الأداء للموارد البشرية؛
- قلة الكفاءات البشرية لاستخدام هذه التقنيات؛

---

[1] - The Worldbank, **Global FINDEX Database 2017**, Washington, (2018).

[2] - أمقران خولة، بوثلجة صليحة، **دور التحول الرقمي في تعزيز مستوى الشمول المالي دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2011- 2021)**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2023، ص 41، 42.

– الأمية الرقمية لدى الشعب الجزائري كالعديد من شعوب الدول النامية مما أدى لصعوبة التوصل إلى إستخدام مختلف التقنيات الحديثة.

4– المعوقات التشريعية

– صعوبة الملاحقة القانونية لمخترقي معلومات ومزوريها وطول إثبات تورطهم؛

– صعوبة إيجاد بيئة عمل محمية وفق أثر قانونية تتناسب والعمل الرقمي مما يتطلب جهد ووقت طويل.

5– غياب الإرادة السياسية الفاعلة والداعمة لإحداث نقلة نوعية في التحول نحو النمط الجديد من الشمول المالي، وتقديم الدعم السياسي اللازم لإقناع الجهات الإدارية بضرورة إعتماد التحول الرقمي ومواكبة العصر الرقمي.

6– المعوقات المالية

– قلة الموارد المالية للاستعانة بخبرات المعلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات؛

– ضعف الحوافز المادية المتاحة بسبب الإرتباط بميزانيات ثابتة ومحددة؛

– إرتفاع التكاليف توفير البنية التحتية من شراء الأجهزة والبرامج وإنشاء المواقع وربط الشبكات.

7– المعوقات الأمنية والاجتماعية: يتطلب تحقيق الشمول المالي والتحول الرقمي فسح المجال لتبادل المعلومات والحصول عليها فور طلبها، إلا أن هناك مشاكل تصعب ذلك منها الاختراق ويعتبر الهجوم على المواقع واختراقها والتجسس الإلكتروني من أخطر التحديات في عمليا التحول الرقمي والمتمثلة كذلك في الجريمة المعلوماتية التي لا تعترف بالحدود الوطنية، ولا يمكن مواجهتها بالوسائل القانونية، وبالتالي التخوف من التقنية وعدم الإقتناع بالتعاملات الرقمية خوفا عما يمكن أن تؤذيه من مساس وتهديد العنصري الأمن والخصوصية في الخدمات الحكومية حيث من مظاهر أمن المعلومات بقاءها وعدم تدميرها، والجدير بالذكر أن التحقيق الأمن المعلوماتي يرتكز على ثلاثة عناصر:

أ– العنصر المادي: من خلال توفير الحماية المادية لنظم المعلومات.

ب– العنصر التقني: باستخدام التقنيات الحديثة في دعم وحماية أمن المعلومات.

ج– العنصر البشري: بالعمل على تنمية مهارات ورفع قدرات العاملين في المجال.[1]

[1]- أمقران خولة، بوثلجة صليحة، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

تهدف الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة وتبذل جهدا كبيرا في الحد من المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية والذليل على ذلك النتائج الايجابية التي تشهدها في السنوات الحالية رغم الصعوبات والعوائق التي تعرقل عملها، فقد شرعت الجزائر بمتابعة **خطة التنمية المستدامة 2030** والسعي لتحقيق الأهداف 17 التي جاءت بها هذه الأخيرة.

المطلب الأول: الجزائر وأهداف خطة التنمية المستدامة 2030

الفرع الأول: مميزات خطة التنمية المستدامة 2030

تختلف خطة التنمية المستدامة عن الخطط السابقة بطبيعة أهدافها والمتصفة بأنها:

عالمية: في حين أن الأهداف الإنمائية للألفية تنطبق على البلدان المعروفة بـ'البلدان النامية' فحسب، فإن أهداف التنمية المستدامة هي بمثابة إطار عالمي بكلّ ما للكلمة من معنى، وتنطبق على جميع البلدان. فيتعيّن عليها إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، وهي تواجه تحديات مشتركة وفريدة تعترض سبيل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الكثيرة التي تتضمنها أهداف التنمية المستدامة.

تحويلية: تتيح خطة عام 2030، باعتبارها خطة من أجل " الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة "، نقلة نوعية من نموذج التنمية التقليدي. وتوفر رؤية تحويلية من أجل تحقيق تنمية مستدامة محورها الإنسان وكوكب الأرض وقائمة على حقوق الإنسان ومراعية للمنظور الجنساني، تتجاوز إلى حد بعيد الرؤية الضيقة الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية، التي تأخذ بالحسبان النمو الاقتصادي كمؤشر للتنمية على حسابية العناصر الأخرى البيئية والإنسانية والعدالة الإنسانية والجيلية.

شاملة: تعد خطة عام 2030، إلى جانب إلتزامها بتحقيق سلسلة واسعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فهي تعتبر نسق كامل ومتكامل من الأهداف يمكن تجسيدها دون إحداث تناقضات على مستوى المحلي أو العالمي وتغطي أبعاد التنمية المستدامة، وبالتالي، تغطي الخطة قضايا حقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والمدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية والحق في التنمية.

جامعة: أي تجمع الخطة في سياق تنفيذها والاستفادة منها جميع سكان العالم دون تمييز جنساني، عرقي، ديني، قومي، التوجه السياسي أو أي أساس آخر.[1]

[1]- موقع الأمم المتّحدة، **لمحة عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030**، على الموقع الإلكتروني:
Https://www.ohchr.org/ar/sdgs/about-2030-agenda-sustainable-development، تم الإطلاع يوم: 2024/05/12، على الساعة: 15:37.

الفرع الثاني: أهداف الجزائر وفق خطة التنمية المستدامة 2030

بالنظر إلى جملة الأهداف التي نصت عليها الخطة العالمية للتنمية المستدامة وباعتبار الجزائر معنية بها لأسباب وطنية وعوامل خارجية، وهذا يفرض على الجزائر على صياغة خطط التنمية الشاملة أو الجزئية بتكثيف الجهود المادية والإصلاحية لتسهيل إدارة ملف التنمية المستدامة وتحييد العراقيل التي تحول دون ذلك.

وإذا انطلقنا من عام 2015 لرصد هذه المساعي نجد منها:

1- الأهداف الإقتصادية: يعد الفقر والجوع من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي لاتزال تعاني الجزائر منها رغم التحويلات الاجتماعية السنوية التي تنص عليها قوانين المالية والسنوية والتكميلية، فمن أسبابه التي تم رصدها هي الفساد الإداري وتعقيد البيروقراطية وزيادة معدلات التضخم وازدياد عدد البطالين في 2015 كان معدل البطالة 11.2 % من عدد السكان وتم رصد معدل 11.40 % سنة 2019، وقد تمت محاولة استيعاب هذه البطالة بما سم " **بمنحة البطالة** " لتقليل من حدة الفقر والعوز في الأسرة الجزائرية لا سيما المتعلمين منهم. وهذا لا يكفي لمحاربة الفقر فالحاجة إلى وظيفة ومنصب عمل إنتاجي من الضروريات الأساسية لتحقيق الهدف الثاني من الخطة والمتمثل في " **محاربة الجوع وتحقيق الامن الغذائي**"، حيث أن الجزائر تستورد ¾ من إحتياجاتها الغذائية من الخارج، بالرغم من إنخفاض نسبة الجوع في الجزائر من 15.6% إلى 9.4% لكن يبقى الإمن الغذائي في الجزائر رهن رغبة الدول المصدرة، وهذا يحتاج إلى مراجعة أركان النظام الاقتصادي بالاهتمام أكثر بالصناعة والفلاحة والخدمات وحتى السياحة. [1]

2- الأهداف الاجتماعية:

لاتزال الدولة الجزائرية تعمل وفق منطق الدولة الاجتماعية ومجانية الخدمات الاجتماعية والإدارية والصحية والتعليم، لكن تبقى مسألة تطوير هذه القطاعات هي المشكلة فيها، فجودة التعليم في الجزائر ضعيفة جدا ففي عام 2018، فقد احتلت جامعة العلوم والتكنولوجيا بالجزائر المركز 2212 عالميا، جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس المركز 2392، وجامعة قسنطينة بالمركز 2469، جامعة تلمسان 2577، بالإضافة إلى جامعة بجاية التي إحتلت المركز 2686 من بين 28000 ألف جامعة في العالم.

أما المنظومة الصحية بحسب مؤشر " **الأمن الصحي العالمي** " لسنة 2021 تحتل الجزائر المرتبة 139 عالميا، وهذا التصنيف يبين هشاشة المنظومة الصحية. ويؤكد رئيس وكالة الأمن الصحي في الجزائر أن تحقيق الأمن الصحي يشكل أهم التحديات المطروحة خاصة مع إمكانية تحول الأوضاع الصحية إلى حالات الطوارئ.

[1]- منير زعيب، ثقرولة كلود، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر بين المطالب الداخلية والتوصيات الدولية قراءة في ضوء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2030**، مجلة من الكتاب جماعي حول واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل رهانات الأمن الغذائي والصحي والطاقوي، لمجموعة مؤلفين، الجائر، 2023، ص 55، 56.

أما مسألة الرعاية الاجتماعية فهي من صلب السياسات الوطنية التي لا تغفل عنها الدولة في ما يتعلق بحماية الأسرة، الطفل والمسنين، والمتقاعدين، بالإضافة إلى الإسكان والثبات على نفس الموقف في ما يتعلق بالسياسات ذات الصلة بالفرد الجزائري.

– **مكافحة الفساد:** الفساد أي خلل في الدولة أو مؤسسة هو فساد كون هذا الخلل سيؤدي في نهاية المطاف إلى سوء توزيع الثروة واللاعدالة في توزيع المنافع والإخلال بالطبقات الاجتماعية وهذا بالأساس قد يرتبط بالنوايا السيئة وقد لا يرتبط، لكن تسجل الجزائر مستويات عالية في مؤشرات الفساد فبعدما كانت تحتل المرتبة 88 عالميا بدرجة 3.6 انتقلت إلى المرتبة 106 عالميا بدرجة 3.5. [1]

فقد جاء أن العديد من قضايا الفساد، على غرار قضية سوناطراك والطريق السيار شرق–غرب، كان وراءها مسؤولون رفيعوا المستوى والقيام بتبييض الأموال وتضخيم الفواتير وبيع ثروات البلاد بدون شروط ودون أن تستفيد الجزائر من عمليات البيع هذه، بالإضافة إلى إنتهازهم لفرص عدم الشفافية وغياب الرقابة ودور الإعلام، وحتى مع حدوث المظاهرات في البلاد والقيام بالحراك الوطني حيث كان الخط الزمني لبداية هذه التظاهرات الضخمة في يوم 22 فيفري 2019، ويبدأ أسبوع الإحتجاجات في الجزائر بيوم الأحد حيث تخلله كل المظاهرات لمختلف شرائح المجمع أو لقطاعات مهنية كل مرة، وشملت كامل التجمعات السكانية الكبيرة في الجزائر، بالإضافة إلى مظاهرات الجالية الجزائرية في فرنسا ودعمها. كما أن إنتشار الرأي العام وصعيده في كامل الجزائر ومختلف دول العالم حاز على الدعم لفترة من الزمن، لكن دون جدوى في سبيل القضاء على الفساد والمافيا العمقية في البلاد، أين توقفت المظاهرات والحراك الشعبي في 20 مارس 2020، بعد نهاية الحملة الإنتخابية وتعيين السيد عبد المجيد تبون وانخابه رئيسا للبلاد.

ومع تغيير العديد من الولاة والوزراء وحتى قادة الجيش من جنرالات ...إلخ وسجن الكثير منهم بسبب المشاركة في قضايا الفساد ووجت لهم العديد من التهم وحسب منصب كل شخص منهم، ورغم كل هذا لم يختفي الفساد في البلاد حتى الآن، بل أن الكثير من المسؤولين الآخرين رفيعي المستوى إستمروا في نهب الثروات واستغلال مناصبهم الوظيفية والسلطة لخدمة مصالحهم الشخصية ...إلخ.

إضافة إلى التسيير المبني على التعليمات التي تترفع عن أي مرجعية قانونية أو سياسية أو أخلاقية، تعبر عن غياب إستراتيجية واضحة ترتكز على أرقام وتواريخ محددة لتنفيذ مضمون ما يأتي في الخطابات والوعود يختم ببيان السياسة العامة كل سنة بما تقتضيه أدبيات التمثيل والرقابة والمحاسبة، فمنذ 2012 إلى غاية 2019 يجري مساءلة الحكومة عن مشاريعها ونسب تقدمها لأسباب الربيع العربي والعهدة الرابعة للرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة، ما مكن أوساط حكومية وبيروقراطية من توسيع دائرة الفساد والسعي حتى لشرعنته، كما نصت المادة السادسة مكرر من قانون الإجراءات الجزائية 2015 " لا تحرك الدعوى ضد مسيري المؤسسات

[1]– منير زعيب، ثقرولة كلود، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.

العمومية والاقتصادية التي تملك الدولة رأسمالها أو ذات الرأسمال المختلط عن أعمال التسيير التي تؤدي إلى سرقة أو إختلاس أو تلف أو ضياع أموال عمومية أو خاصة إلا بناء على شكوى مسبقة من الهيئات الاجتماعية للمؤسسة المنصوص عليها في القانون التجاري وفي التشريع الساري المفعول، والتي ألغيت عام 2019، حيث سمح هذا النوع من المواد لأصحاب السلطة والمراتب الوظيفية العليا وحتى المتوسطة في البلاد باستغلال منصبهم ونهب واختلاس وإضياع المال العام دون رقابة من قبل السلطات المعنية، حتى أنه لم تكن هناك شكاوي كثيرة من طرف المواطن الجزائري نتيجة نقص الوعي ودون دراية بحقوقه وواجباته في هذه البلاد والتي إختل في مفهومها في أذهان الأجيال الأخيرة ومحصورة في فئة معينة (شملت الملايين المواطنين الجزائريين) والتي كانت نتيجة الفساد الكبير في البلاد منذ عقود طويلة.

على الرغم من ذلك توجد الكثير من المواد، القوانين والمراسيم في الدستور الجزائري غير مدروسة بدقة وعلى المدى البعيد حتى الآن والتي تضر بمصالح الكثير من المواطنين الجزائرين المحليين أو حتى الجالية الجزائرية في الخارج، وتعيق مختلف نشاطاتهم وحياتهم اليومية، وعرقلتهم في السفر في كثير من المرات باختلاف الأزمات والذي كان لعدة أسباب منها سياسية ودبلوماسية مع بعض البلدان، وأخرى كضعف مكانة جواز السفر الجزائري في العالم ويحتل جواز سفر الجزائر المرتبة 90 عالميًا وفقًا لمؤشر جايد لترتيب جوازات السفر Guide Passport Index، حيث يتحدد ترتيب جواز سفر الجزائر استنادًا إلى مستوى حرية التنقل العالمي الذي يتيحه جواز سفر الجزائر لحامليه، والذين يمكنهم السفر بدون تأشيرة إلى 53 دولة على مستوى العالم فقط، في حين أنهم سيحتاجون إلى الحصول على تأشيرة مسبقة قبل السفر إلى 137 دولة،[1] كما توجد العديد من العراقيل التي يواجهها المواطنون داخل البلاد بسبب الفساد في العديد من الإدارات الجزائرية وتحديدا المشكلة التعلقة ببطاقات الهوية والوطنية وعدم إعطاء قيمة لجواز السفر الجزائري ورفضه عند استخراج المواطن بعض الوثائق الإدارية وفي قيامه للكثير من المعاملات، أين تسببت في انتشار البيروقراطية والحيلولة دون التطور في المجال الرقمي واستعماله في كافة إدارت وقطاعات البلاد مما كان أحد أسباب عرقلتها لتحقيق الشمول المالي الرقمي والوصول لأهداف التنمية المستدامة، حيث إنتشرت ولازالت فكرة وعملية تسيير مختف شؤون المواطنين وحتى الدولة بالإعتماد على الأوراق والوثائق دون اللجوء إلى إستخدام التنولوجيا واستغلال الشرائح الموجودة في بطاقات الهوية الوطنية (كبطاقات التعريف البيومترية أو بطاقات رخسة السياقة) والتي تمكن الإدارة من الوصول إلى كل البيانات المتعلقة بالمواطن وهويته، كما إنتشرت فكرة القيام بالمعاملات المالية نقدا مقارنة بالعمليات والمعاملات المالية الإلكترونية والتس كانت حيز إهتمام الشباب الجزائري فقط.

بالإضافة إلى كل ذلك فيعاني المواطن والشاب الجزائري من صعوبة ممارسة أي نشاط تجاري مربح عبر الإنترنت، كما يواجه صعوبة في تلقي وسحب الأموال المستلمة من خارج البلاد، وإن تمكن من ذلك فقد

[1]– ترتيب جوازات السفر في العالم، على الموقع الإلكتروني: https://www.passportindex.org، تم الإطلاع يوم: 2024/05/11، على الساعة: 14:49.

لايستطيع سحبها نقدا في حين إعتمد على البنوك الجزائرية، أين يتم عرقلة نشاطه ومحاسبته من طرف البنك والدولة وسؤاله عن مصدر هذه الأموال وإن كانت بسيطة في الدول الأخرى حيث أن معظم الجالية الجزائرية في الخارج يقومون بإرسال الأموال لأهاليهم المقدرة بالعملة الصعبة، ونأخذ كمثال مبلغ قدره 2000 يورو والتي تعد الحد الدنى للأجر في أوروبا، وقدرتها الشرائية تمكن المواطن الأوروبي من عيش حياة كريمة لكن في أغلب الحالات يتم إنفاقها في نفس الشهر، وفي المقابل يعتبر مبلغ 2000 يورو في الوطن الجزائري بمثابة أجرة وراتب رجال الأعمال والقيادات العليا في البلاد والجيش، والتي تقدر تقريبا ب 290000 دينار جزائري بسعر البنك،[1] في حين تقدر تقريبا ب 480000 دج حسب سعر السوق السوداء، والذي يحقق للمواطن العيش الكريم ويمكنه (من تحقيقه للإكتفاء الذاتي في الشهر ويستطيع بذلك تلبية مختلف حاجياته وإعالة أسرة من أكل وشرب وعلاج وتعليم للأبناء كما تمكنه من السفر مع عائلته لخارج البلاد) هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فقد إحتلت الجزائر المرتبة 98 من بين 105 دولة من حيث متوسط الحد الأجنى للأجر أو بعبارة أخرى الحد الأدنى للراتب الشهري للمواطن الجزائري، والذي يقدر بالعملة الصعبة (اليورو Euro) ب 138 يورو تقريبا، ويقدر ب 30000 دج فقط مقارنة بالحد الأدنى لأجر المواطن الأوروبي، وبهذا الأجر لا يمكن للمواطن الجزائري للعيش في أدنى ضروف المعيشة ولا يلبي كل إحتياجات فرد واحد بل يجعله يستغني عن كل الكماليات بل وحتى الإستغناء عن الكثير من الضروريات حتى يكفيه لآخر الشهر. وأحد عوامل هذا الإختلال الكبير في قيمة العملة الجزائرية وقدرتها الشرائية مقارنة باليويرو هو السوق السوداء للعملة الصعبة، والتي أستحوذت من طرف كبار رجال الأعمال والجنرالات في البلاد ومافيا والذي حال دون ملاحقتهم، وجعل من الصعب الوصول إليهم.

3- الأهداف البيئية:

بالرغم من أن الجزائر ليست دولة صناعية ولا تساهم بتلويث البيئة والاحتباس الحراري وزيادة الإحترار كما هو شأن الدول المتقدمة التي على رأسها أمريكا وحلفاءها وكذا الصين والهند، فإن وضع الجزائر تحت طائلة تحقيق الأهداف الخاصة بحماية البيئة هو تقييد لمسارات التنمية والتقدم، بحيث تتحمل ضريبة رفاه مجتمعات غربية لقرابة ثلاثة قرون، أولت الجزائر اهتماما بالغا للانتقال الطاقوي قصد ترشيد استغلال الطاقات الغير المتجددة، كما تسعى الحكومة لتطوير الطاقات المتجددة بشكل مستدام كالطاقة الشمسية، لتوفير احتياجات البلاد وتوليد ديناميكية للتنمية الاقتصادية.

أما نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب فقد إنخفضت من 500 متر مكعب سنة 2000 إلى 430 متر مكعب سنة 2020، فمعدل نصيب الفرد الجزائري من المياه يوميا في حدود 70 لتر يوميا فيما تنص التقديرات الدولية لضرورات الماء اليومية للفرد ب 131 لتر لليوم، في شؤون التمدين والإسكان كأهداف إجتماعية كانت

[1]- تصريف العملات حسب سعر البنك، على الموقع الإلكتروني: https://www.xe.com/، تم الإطلاع يوم: 2024/05/11، على الساعة: 14:09.

لها تبعات بيئية كارثية، خاصة تشييد المنشآت والمدن والبنايات في المساحات الصالحة للزراعة، أو الأماكن الغابية أين يتحتم إتلاف الغابات فقد إنحسر الغطاء الغابي في الجزائر كثيرا في حيز ضيق وزادت من إتلافها الحرائق في الخمس السنوات الماضية، إضافة إلى ما تم إتلافه أيام الحرب الأهلية لدواع أمنية. هذا الإختلال البيئي في المساحات الخضراء والصحراء لم تسايره حملة تشجير جادة لتدارك التصحر.

وتتبنى الجزائر العديد من السياسات بشأن البيئة عبر خطابات سياسية توحي بأهمية القطاع البيئي وعناصره في التنمية المستدامة لكنها تحتاج إلى تكثيف الكثير من الجهود الجادة لتحقيق هذا الهدف. [1]

المطلب الثاني: سياسة التنمية المستدامة بالجزائر ومعوقاتها

الفرع الأول: سياسة التنمية المستدامة بالجزائر

تسعى الجزائر على غرار باقي دول العالم الثالث إلى المسايرة الاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها توجهات العولمة ومنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى ترتيبات المؤسسات الدولية الأخرى، البنك وصندوق النقد الدوليين مما يستلزم أكثر من أي وقت وضع انسب للسياسات التنموية الشاملة، الجادة، الملائمة، التي تواكب هذه التغيرات والترتيبات وتنسجم مع متطلبات التنمية الإقتصادية والاجتماعية لاقتصادنا الوطني ومنه بلوغ التنمية المستدامة.

والعمل على معالجة المشاكل المتعلقة بالتنمية والتحكم الجيد في أساليب معالجتها يعد أحد أهم انشغالات واضعي السياسات الوطنية للتنمية المستدامة، فقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال اقتصادا ضعيف وغير متوازن بين فروع الإنتاج القطاع الواحد أو ما بين القطاعات، مما انعكس عند ظهور عدة ظواهر أو ما يسمى بالثالوث الجهنمي: الجهل، الفقر والمرض.

وأما بالنسبة لهذه الوضعية فقد أخذت الجزائر في اتخاذ سياسات وإجراءات مستعجلة تتمثل في استصدار القوانين والمراسيم التي تنظم النشاطات الاقتصادية، وقد كان ذلك من خلال البرامج والمواثيق التي وضعت، وكذا تسطير الخطوط العريضة للتنمية وقد ظهرت على إثر هذا عدة مخططات وسياسات إتبعتها الجزائر معتمد آنذاك على النظام الإشتراكي كخيار سياسي واقتصادي قصد تحقيق أهداف التنمية المرجوة، حيث سيتم التطرق إليها فيما يلي:

أولا: سياسة التنمية المستدامة بالجزائر من خلال المواثيق الوطنية

1- من خلال برنامج طرابلس لسنة 1962

- إن التنمية الحقيقية للبلد تكون عن طريق بناء صناعة قاعدية وهذا لوجود موارد طبيعية متوفرة في البلد.
- ضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي بمعنى أن منتجات الصناعة القاعدية تكون متجهة لتلبية إحتياجات القطاع الزراعي.

[1]- منير زعيب، ثقرولة كلود، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

– ضرورة تدخل الدولة في تحقيق تلك التنمية لعدم قدرة رأس المال الخاص على القيام بهذه المؤسسات.

وضمن هذا، فإن البرنامج وضع الأهداف الطموحة على المدى البعيد وأكد على ضرورة قيام صناعة ثقيلة إلا أنه يبقى متحفظا بأعلى درجة في صياغة السياسة التصنيعية حيث ينص في هذا المضمار على أنه:

" يجب على الدولة أن توجه مجهوداتها في تجاه إتقان الصناعة الحرفية وإقامة الصناعة الصغيرة محلية كانت أو جهوية وهذا لاستغلال المواد الأولية ذات الصفة الزراعية "، وعموما فإن برنامج طرابلس يعطي الصناعات القاعدية الأولوية ويقترح إقامة صناعة للحديد والصلب نظرا لوجود الموارد الطبيعية المناسبة لتطويرها. [1]

2– من خلال المواثيق: ميثاق الجزائر – 1964

لقد قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964 لقد جاء في نصوص هذا الميثاق على أن السياسة الاقتصادية للبلاد يمكن إدراجها في النقاط التالية:

– محاولة خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة؛

– توفير مواد الاستهلاك المحلي، وهذا يعني تخفيض إستيراد مواد الاستهلاك وزيادة تصدير المواد نفسها، ونتيجة لهذا العمل يجب أن تظهر أيضا في تمهيد مسائل جديدة للإنتاج الفلاحي ووضع قاعدة قاعدة لتطويرها؛

– إقامة تجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر، غير أن إقامة مثل هذه التجمعات يستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة.

3– المواثيق الوطنية لسنتي: 1976، و1986

أ– من خلال الميثاق الوطني 1976

كان الميثاق الوطني قد نوقش وصودق عليه من خلال إستفتاءٍ شعبي جرى يوم 27 جوان 1976، وترتكز أطروحات الميثاق الوطني حول التصنيع في الفصلين المتعلقين ب " **الثورة الصناعية** " و" **الأهداف الكبرى للتنمية المستدامة** "، وعلى وجه التحديد نستعرض بعض المقتبسات من الميثاق التي تمكننا من تعيين طابع هذه العملية:

" للتصنيع في الجزائر مدلول وأبعاد ثورة حقيقية: ذلك أنه، مثل الثورتين الثقافية والرزاعية، يجعل ضمن أهدافه المتمثلة في عمليات الاستثمار، وما يحدثه من أنشطة، وضمن تحويل علاقات الإنتاج الناجمة عن الاختيار الاشتراكي، التغيير العميق للإنسان، وإعادة تشكيل المجتمع في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تغيير ملامح البلاد ".

ومن ناحية أخرى فإن الثورة الصناعية تندرج في عملية رفع مستوى المعيشة لكل مواطن، فهي ليست مجرد أسلوب لتراكم رأس المال، بل إنها تهدف إلى القضاء على البطالة، وتحسين الظروف الحياتية للعمال، وإعادة

[1]- زرقين عبود، **صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 42.

توزيع الدخل القومي، من أجل ترقية الجماهير المحرومة.

فضلا عن هذا، فإن التصنيع هو وسيلة فعالة لتحديث الحياة الاقتصادية والاجتماعية فهو يدخل العلوم والتقنية والتكنولوجيا في حياة المجتمع. [1]

ب- من خلال الميثاق الوطني لسنة 1986

فقد قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني ونوقش وصودق عليه من خلال إستفتاءٍ شعبي جرى يوم 16 جانفي 1986، وكانت تهدف التنمية الصناعية من خلال هذا الميثاق إلى:

1- تزويد البلاد بصناعة شاملة ومتوازنة: وذلك من خلال:

- مواصلة تنمية الصناعات الأساسية؛
- تمكين صناعة وسائل التجهيز من تأدية دور أساسي.

2- تحقيق التكامل والإنسجام بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى؛

3- تدعيم صناعة متنوعة وتطويرها؛

4- ترقية الصناعات التي تضمن بلوغ التقدم التكنولوجي؛

5- ترقية الصناعة الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصناعات التقليدية.

ثانيا: السياسة التنموية من خلال المخططات الخماسية

تشمل السياسة التنموية التي اختارتها الجزائر خلال مخططات التنمية المتتالية أهدافا عامة تتمثل أساسا في التطبيق التدريجي للنهج الإشتراكي والتوصل إلى الإستقلال الإقتصادي وتحقيق الرفاهية الإجتماعية؛ وسنقوم بذكرها فيما يلي:

- **المخطط الثلاثي: 1967-1969؛**
- **المخطط الرباعي الأول: 1970-1973؛**
- **المخطط الرباعي الثاني: 1974-1977.**

1- السياسة التنموية بالجزائر خلال فترة الثمانينات

تحت وطأة المشكلات المتراكمة لمرحلة السبعينات التي أدت إلى انخفاض الأداء الاقتصادي انخفاضا ملحوظا، ونتيجة للتحولات في البنية الاجتماعية منذ الاستقلال حتى أوائل الثمانينات والتي كان من أبرزها اتساع نفوذ البورجوازية البيروقراطية، وتراكم الثروات لديها واستثمار جانبا منها في المجال الاقتصادي الخاص، أخذت الجزائر في الانتقال إلى نوع من الليبرالية الاقتصادية.

وفي ظل هذه الظروف، قامت الجزائر في عقد الثمانينات بعدة إصلاحات اقتصادية معبرة عنها من خلال

[1]- العربي حجام، سميحة طري، **مرجع سبق ذكره**، ص 133.

المخطط الخماسي الأول 1984-1980 والمخطط الخماسي الثاني 1989-1985 سعيا منها للخروج من الوضعية الصعبة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا والتكيف مع الوضع الدولي الجديد. وذلك من خلال:

- ✓ إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية: والتي مست:
  - استثمارات المخطط الخماسي الأول 1984-1980؛
  - إعادة الهيكلة للمؤسسات الوطنية.
- ✓ إستقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988.
- ✓ تقوية اقتصاد السوق: والذي شمل:
  - برنامج التعديل الهيكلي؛
  - الخوصصة؛
  - دور الدولة في منطق إقتصاد السوق.

2- السياسة التنموية بإحلال المشاريع الكبرى بعد الألفية

أ- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: ومن أهم ما جاء به هذا البرنامج:

- **واقع الاقتصاد الجزائري في التسعينات:** والذي كان بإعادة التصور التنموي للجزائر من خلال إعادة التوازن لاقتصاد الدولة والحفاظ على الثروات للأجيال القادمة وتحقيق تنمية مستدامة على المديين المتوسط والبعيد.
- **مخطط الإنعاش الإقتصادي 2001-2004:** والذي نستعرض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات:
  - بداية بدعم النشاطات الإنتاجية مثل الفلاحة والصيد البحري والموارد الصيدية والحفاظ على الموارد المائية والتي تعتبر مصدر التنمية المستدامة.
  - **التنمية المحلية والبشرية:** والذي أخذت الدولة على عاتقها التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات والتحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطن الجزائري من خلال المخططات البلدية وكذا توفير التشغيل والحماية الاجتماعية وتعزيز الخدمات العامة من خلال التجهيزات الهيكل ية للعمران وإحياء الفضاءات على مستوى المناطق الريفية والهضاب العليا والصحراوية، ثم تلي التنمية البشرية من خلال البرامج الخاصة بالتدريب وتنمية الأفراد القادرة على التسيير وخلق تنمية مستدامة في جميع القطاعات.

ب- البرنامج التكميلي 2005-2009: بحيث تميزت السنوات الأولى من برنامج الإنعاش السابق 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويلي بعد ذلك برنامج تكميلي للإنعاش الوطني من 2005-2009 والذي عكفت الدولة من خلاله بمواصلة تكثيف المسار والمتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني في جميع القطاعات من أجل خلق سياسة تنموية مستدامة وتدعيم المؤسسات المنتجة، من خلال

الإصلاح الاقتصادي وتحسين إطار الاستثمار وترقيته وتسوية مسألة العقار مع مراعاة جوانب التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة. [1]

فقد تطرق أيضا هذا البرنامج إلى عصرنة المنظومة المالية والنهوض بتنمية مستمرة ومنصفة عبر أنحاء البلاد مع تثمين الثروات الوطنية وتطويرها مثل قطاع: المحروقات والفلاحة، مع تدعيم ميدان السياحة والصناعات التقليدية والمتوسطة وحتى قطاع الاتصالات والتكنولوجيات الحديثة، إضافة إلى عدة مجالات أخرى مع الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة.

ج- البرنامج الإنعاش الجديد والذي كان من 2010 - 2014 وكذا البرنامج التكميلي 2015 – 2019

فسياسة الدولة هنا بدأت بمحاولة تكملة البرامج التنموية المعطلة من المخططين السابقين مما خلق نوعا من عدم التوازن في الميزان التجاري للجزائر وذلك بظهور عدة قضايا فساد في وعرقلتها للسياسة التنموية في بعض المجالات مثل قطاع المحروقات والأشغال العمومية، إلا أن الدولة سارت على نفس المنهج وهو الحفاظ على المكتسبات مع تثمين ما تم تحقيقه من مشاريع تنموية على أرض الواقع وذلك بالإعتماد على الاقتصاد الريعي الذي يأتي من صادرات المحروقات مهملة قطاعات أخرى مثل السياحة والفلاحة بالرغم من الجهود التي وفرت لها قصد خلق توازن والخروج من التبعية التامة لقطاع المحروقات. [2]

الفرع الثاني: الجهود الجزائرية المبذولة في إطار التنمية المستدامة

أولا: الجهود الجزائرية المبذولة ضمن القوانين والتشريعات الحكومية

للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة عهدت الجزائر الإنشاء آليات مؤسساتية وقانونية ومالية، كما إستخدمت مجموعة من الأدوات والوسائل تعتبر إطارا عاما للانطلاق والتفكير وحيزا محددا للتنفيذ والتنظيم، حيث سعت جاهدة لرسكلة هذه الأجهزة قصد تمكين القائمين عليها من القيام بدورهم على أحسن وجه مستعينة بتنظيمات قانونية وإجراءات اقتصادية والقصد منها وضع اليد على المتاح من الموارد بغية الحفاظ عليها بالطريقة التي تكفل حق الأجيال اللاحقة، ولكن على الرغم من ذلك إلا أن الطريق مازال طويلا، فالمسيرة تشوبها كثير من الثغرات والنقائص خاصة على المستوى القانوني والتشريعي إضافة إلى مجال المراقبة والحرص على تنفيذ كل هذه الآليات، الأمر الذي يحتاج إلى تفعيل ثقافة إحترام الإرث الطبيعي وحق الآخر. [3]

فمن بين الجهود التي قامت بها الجزائر نجد:

---

[1]- الفكر البرلماني، **برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة**، مجلس الأمة-الجزائر، العدد السادس، جويلية 2004، ص 39-40.

[2]- تقرير عن لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية الإفريقية، على الموقع الإلكتروني: https://uneca.org/، تم الإطلاع يوم: 2024/05/20، على الساعة: 12:46.

[3]- العربي حجام، سميحة طري، **مرجع سبق ذكره**، ص 137.

- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي حيث أصدرت الجزائر عدة قوانين في إطار التنمية المستدامة من بينها: [1]
  - القانون **01-19** الصادر في 12/12/2001 المتعلق بإدارة النفايات والرقابة عليها والتخلص منها؛
  - القانون **03-10** الصادر في 19/07/2003 المتعلق بحماية البيئة؛
  - القانون **04-09** الصادر في 14/08/2004 المتعلق بتعزيز الطاقات المتجددة؛
  - القانون **05-12** الصادر في 04/08/2005 المتعلق بالمياه؛
  - القانون **07-06** الصادر في 13/05/2007 المتعلق بإدارة وحماية وتنمية المساحات الخضراء؛
  - القانون **05-12** الصادر في 17/02/2011 المتعلق بالمناطق المحمية.
  - وضع إستراتيجية بيئية وطنية للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة؛
- سن الرسوم البيئية في النظام الجبائي الجزائري؛
- وضع إتاوة للمحافظة على جودة المياه.

ثانيا: الجهود الجزائرية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030

خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي إطار عمل كلي لإنهاء الفقر، مكافحه عدم المساواة والظلم، وحماية الكوكب وقد وقعت على هذه الخطة الطموحة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إقرارا بوجود تحديات كبيرة استمرت رغم عقود من النمو والتقدم، وتزداد تعقيدا بفعل تغيرات متسارعة بوتيرة غير مسبوقة، لتبلغ حد الأزمات، جاء إعتماد خطه عام 2030 وأهدافها ال 17 إلى إنجاز ما لم تنجزه الأهداف الإنمائية للألفية.

فبمجرد ما تبنت الأمم المتحدة سنة 2015 أهداف التنمية المستدامة شرعت الجزائر في متابعتها عن طريق ثلاث هيئات تتمثل في:

- وزارة الشؤون الخارجية تنسيقا إستراتيجيا؛
- الديوان الوطني للإحصائيات تنسيقا تقنيا أي من جانب المؤشرات؛
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تنسيقا مدنيا.

1- دور وزارة الشؤون الخارجية: ويتمثل في:

- وضع آليه وطنيه لرفض ومتابعه أهداف التنمية المستدامة تحت رعاية وزارة الشؤون الخارجية؛
- إنشاء لجنة مشتركة بين القطاعات المتابعه أهداف التنمية المستدامة بإشراف وزارة الشؤون الخارجية تتألف من نقاط الاتصال المعينة من قبل القطاعات والمؤسسات المعنية بأهداف التنمية المستدامة؛
- توظيف خبير وطني لأغراض صياغة التقارير المرحلية عن مدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- إنشاء ستة لجان عمل متخصصة تضم كل منها مجموعه من أهداف التنمية المستدامة؛

[1]- الندوة الجهوية لجامعات الوسط، **التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة**، على الموقع الإلكتروني: https://services.mesrs.dz/، تم الإطلاع يوم: 2024/05/21، على الساعة: 10:19.

– تنصيب فعلي للجنة المشتركة بين القطاعات لمتابعه أهداف التنمية المستدامة؛
– كلفت اللجنة المشتركة لمتابعة أهداف التنمية المستدامة رؤساء اللجان بجمع وتنسيق المدخلات القطاعية؛
– وضع رزنامة للاجتماعات بين الخبير ولجان العمل الستة؛
– وضع مبادئ توجيهية للجان العمل، مع حرص كل قطاع على إدراج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات القطاعية المكونة بما يسمى الجزائر تصور. [1]

2– الدور التقني للديوان الوطني للإحصائيات:

يساهم الديوان الوطني للإحصائيات في متابعة أهداف خطة التنمية المستدامة من خلال:
– دراسة وتحليل المؤشرات وفقا لمحالات صلاحيات كل قطاع؛
– استعراض مدى ملائمة المؤشرات المقترحة، اقتراح مؤشرات جديدة؛
– إمكانية إنتاج المؤشر وإمكانية تصنيفه حسب النوع؛
– تحديد مصادر المعلومات الخاصة بكل مؤشر؛
– إمكانية إعداد أدوات إحصائية لإنتاج المؤشرات التي تعتبر ذات الصلة؛
– إعادة صياغة بعض العمليات الإحصائية أو إجراء بعض التعديلات عليها بهدف التكفل بالمؤشرات التي هي على عاتق الديوان الوطني للإحصائيات. [2]

ففي السنوات الخمس الأخيرة، وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات وي رأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية. وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والإرتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة. وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21. [3]

---

[1]– زيدوني حميد، **مؤشرات متابعة أهداف التنمية المستدامة – دراسة بعض جوانب التجربة الجزائرية**–، الإجتماع الخامس للجنة الفنية المبادرة الإحصائيات العربية "عربسات"، صندوق النقد العربي للديوان الوطني للإحصائيات دبي، أبو ظبي، 7–8 نوفمبر 2018، ص ص 4، 7.

[2]- زيدوني حميد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 8، 9.

[3]- العربي حجام، سميحة طري، **مرجع سبق ذكره**، ص 135، 136.

الجدول رقم (5.2): مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21

جيدة	بعض البيانات الجيدة ولكنها ناقصة	هزيلة
▪ محاربة الفقر ▪ تغيير أنماط الإستهلاك ▪ مستوطنات بشرية ▪ التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد الأرضية ▪ محاربة إزالة الغابات ▪ محاربة التصحر والجفاف ▪ الإستغلال المستدام للجبال ▪ دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة. ▪ البيوتكنولوجيا ▪ المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ومواردها، النفايات الخطرة ▪ التربية والتوعية العامة والتدريب	▪ إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية إتخاذ القرار ▪ حماية الجو ▪ الحفاظ على التنوع البيولوجي ▪ الموارد المائية ▪ المواد الكيماوية السامة. ▪ المزارعون ▪ الموارد والآليات المالية ▪ التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات ▪ العلم في خدمة التنمية المستدامة ▪ التعاون الدولي من أجل بناء القدرات ▪ الصكوك القانونية الدولية ▪ الإعلام من أجل إتخاذ القرارت	▪ التعاون والتجارة الدولية ▪ الحفاظ على التنوع البيولوجي ▪ المزارعون ▪ الترتيبات المؤسسية الدولية

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على: تقرير عن لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية الإفريقية، على الموقع الإلكتروني: https://uneca.org/، تم الإطلاع يوم: 2024/05/20، على الساعة: 12:54.

ويتضح من الجدول السابق: أن البيانات والمعلومات المتوفرة بشأن التحولات الديموغرافية والاستدامة تعتبر جيدة جدا في الجزائر، وكذلك تلك المتعلقة بالصحة.

الفرع الثالث: معوقات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تعد الجزائر من بين الدول التي تواجه العديد من المشاكل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة، وفي ظل هذا تسعى الجزائر لتخطيها وتجاوزها، فمن بين هذه المعوقات نجد:

- **تلوث البيئة:** حيث تفاقم مشكل التلوث بشكل كبير ومتزايد هذا ما يشكل عالق يقف في وجه التنمية، كما هو الحال في الجزائر، حيث ظهر هذا المشكل نظرا لارتفاع النمو السكاني، حيث وصل عدد السكان خلال عام 2023 إلى حوالي 43 مليون نسمة وهو عدد ضخم مقارنة بالموارد البيئية المتاحة، ومن بين المسببات أيضا نجد العدد الكبير للسيارات، إضافة إلى التلوث الناجم عن النفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية منها 220 ألف طن من الفضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، ومن بين المشاكل الأخرى نجد:
- إنعدام التكامل في القطاعات الإنتاجية؛
- تفاقم ظاهرة البطالة وتدهور المداخيل والقدرة الشرائية للأفراد؛
- ضعف قاعدة الفلاحة والصناعة وانعلام إستراتيجية محكمة؛
- نقص الحوافز المادية والمعنوية ميدان صرف الميزانية؛
- عدم وجود المنافسة بين المؤسسات النقص الفعالية بينهم؛
- ظاهرة الفساد التي تقف عائق أمام الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة؛
- قلة الكفاءة ونقص التخصص في المجالات الحيوية وانعدام سياسة الدعم. [1]

وللوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، فإن الجزائر عهدت إلى استخدام مجموعة من الأدوات والوسائل تعتبر إطارا عاما للانطلاق والتفكير وحيزا محددا للتنفيذ والتنظيم، وسعت جاهدة لرسكلة هذه الأجهزة قصد تمكين القائمين عليها من القيام بدورهم على أحسن وجه مستعينة بتنظيمات قانونية وإجراءات إقتصادية، القصد منها وضع اليد على المتاح من الموارد بغية الحفاظ عليها بالطريقة التي تكفل حق الأجيال اللاحقة، واستعمال المستغل منها بالكيفية العقلانية الرشيدة، ضمانا لديمومة الموارد في سبيل التكفل بالقضايا التي تشغل الرأي العام من فقر وتلوث وغيره.

ولكن على الرغم من ذلك كل ذلك إلا أن الطريق مازال طويلا، فالمسيرة تشوبها كثير من الثغرات والنقائص، خاصة على المستوى القانوني والتشريعي إضافة إلى مجال المراقبة والحرص على تنفيذ كل هذه الآليات، الأمر الذي يحتاج إلى تفعيل ثقافة إحترام الإرث الطبيعي وحق الآخر، وعليه، هناك مجموعة من المعوقات تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ولعل من أهمها ما يلي:

1- ظاهرة الفساد التي تقف عائق أمام الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة؛

[1]- العربي حجام، سميحة طري، **مرجع سبق ذكره**، ص 136.

2- عدم الإستقرار وغياب الأمن؛

3- مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة؛

4- إستمرار الإزدياد السكاني وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية؛

5- تلوث الجو والهواء وتراكم النفايات؛

6- تفاقم الضغوط على الأنظمة الايكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية؛

7- وقوع الجزائر في منطقة خطرة معرضة لهزات الزلازل وأخطار الفياضانات؛

8- إستمرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر؛

9- النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها، وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ونقص الطاقة المتجددة في بعض المناطق؛

10- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة. [1]

المطلب الثالث: عرض وتحليل بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر وبعض الدول العربية

الفرع الأول: تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في بعض الدول العربية

سنتناول الآن عرض وتحليل مؤشرات التنمية المستدامة في بعض الدول العربية خلال للفترة 2016-2021، وذلك من خلال مايلي:

1- المؤشرات الاقتصادية:

تقاس التنمية المستدامة بهدف تحديد مدى تطور الوطن واستقراره ومن بين الأبعاد التي تدرسها البعد الاقتصادي تعكس المؤشرات الاقتصادية مدى قدرة البلد في بناء قاعدة قوية لتحقيق التنمية المستدامة، وبعد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي GDP من أهم المؤشرات، إذ أنه يعكس معدلات النمو الاقتصادي للبلد سوف تقوم بتحليل بعض المؤشرات الأساسية للتنمية الاقتصادية لبعض الدول العربية.

- **مؤشر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام:** يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة يعتمد عليه لتحديد القوة الإقتصادية للدولة، ويوضح الجدول الموالي تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في بعض الدول العربية.

[1]- سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص ص 440، 441.

الجدول رقم (6.2): تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدول الأمريكي في بعض البلدان العربية خلال الفترة (2016-2021)

البلدان/ السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإمارات العربية المتحدة	41054.50	43064.00	46722.30	45376.20	37629.20	44315.60
البحرين	22867.20	24349.90	25415.80	25869.10	23501.90	26563.00
السودان	2614.30	3188.80	769.90	748.00	608.30	751.80
الجزائر	3967.20	4134.90	4171.80	4022.20	3337.30	3690.60
المغرب	3132.90	3288.50	3492.70	3498.60	3258.10	3795.40
الملكة العربية السعودية	19300.10	20138.10	23318.70	22430.20	19539.60	23185.90
تونس	3796.20	3569.80	3577.10	3477.90	3497.70	3807.10

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي (The World Bank)، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/.

الشكل رقم (5.2): تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدول الأمريكي في بعض البلدان العربية خلال الفترة (2016-2021)

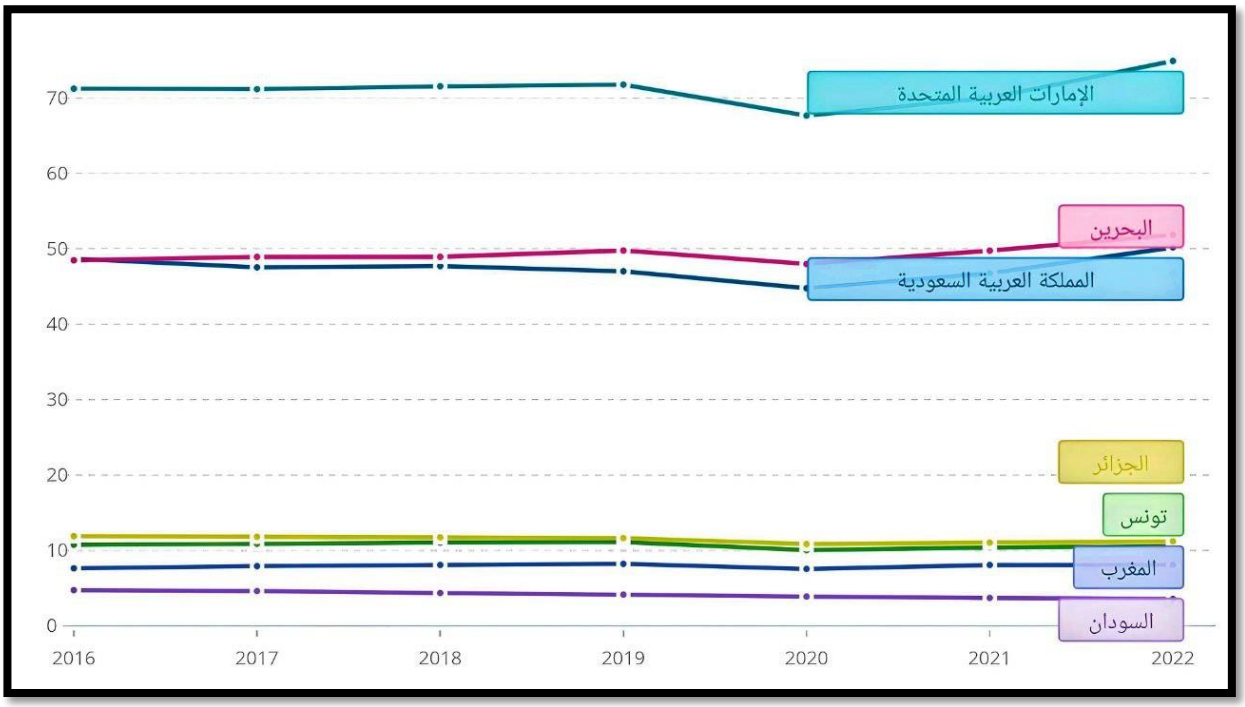

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي (The World Bank)، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/.

من خلال كل من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر خلال فترة الدراسة، خاصة في الإمارات العربية المتحدة حيث إحتلت المرتبة الأولى من بين الدول والتي سجلت إرتفاعا من 41054 دولار سنة 2016 إلى 46722 دولار سنة 2018، لينخفض سنة 2020 ويصل إلى 37629 دولار، ويعود للارتفاع مرة أخرى في السنة الموالية ليصل إلى 44315 دولار، في حين إحتلت البحرين المرتبة الثانية حيث ارتفع المؤشر من 22867 دولار سنة 2016 ليصل سنة 2021 إلى ما يعادل 26563 دولار، كما أن الجزائر عرفت كذلك إرتفاعا في مؤشر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام حيث سجلت سنة 2016 ما يقارب 3967 دولار، ليصل سنة 2018 إلى 4171 دولار ويتراجع سنة 2020 ليصل إلى 3337 دولار، ويعود سبب ذلك إلى الإغلاق الكبير حول العالم بسبب تفشي فيروس كورونا، إضافة تراجع البترول مما جعل الجزائر تفقد مداخيل مهمة إنعكست سلبا على هذا المؤشر، أما السودان فقد إحتلت المرتبة الأخيرة حيث سجلت سنة 2016 ما يقدر بـ 2614 دولار ليستمر في الإنخفاض وصولنا إلى 751 دولار سنة 2021.

ومما سبق يمكن القول أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تدني، وبالتالي سيؤثر على هذا الإدخار ويؤدي إلى إنخفاض نسبته مقارنة مع نسبة الإنفاق والاستهلاك، وهذا بدوره يؤثر سلبا على إعادة توزيع الدخل، ويقلل فرص تمويل الإستثمار ذاتها، مما يعزز ويرفع الحاجة إلى التموين الخارجي الذي يترافق أحيانا بشروط تمس السيادة الوطنية والقرار السياسي، وقد وضعت الأمم المتحدة شروطا لتقديم الدعم المالي بواسطة صندوق أهداف التنمية المستدامة، مما عقد آليات حصول الدول النامية ومن بينها الدول العربية على مصادر التمويل اللازمة لمشروعات التنمية المستدامة. [1]

- **مؤشر التضخم:** وبعد أحد أهم مؤشرات قياس أداء الاقتصاد الكلي والاستقرار الاقتصادي، كما أنه أحد المؤشرات التي تتم متابعتها بواسطة السياسة الاقتصادية، فأي خلل في هذا المؤشر قد يعرقل جهود التنمية الاقتصادية ككل.

[1]– جداي ياسين، بوعكة آسيا، **قراءة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة ومعوقاتها في بعض الدول العربية**، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، جانفي 2024، ص 244.

الجدول رقم (7.2): معدلات نمو التضخم للفترة 2016-2021 (الوحدة: نسبة مئوية %)

البلدان/ السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأردن	1,50	1,80	2,30	1,80	−0,20	1,30
مصر	6,20	22,90	21,40	13,60	6,20	4,80
لبنان	0,90	2,90	5,30	5,10	84,30	150,00
السودان	20,70	34,60	56,00	52,00	115,70	235,50
الجزائر	1,40	6,40	6,80	−0,50	−5,50	15,70
المغرب	1,00	−0,10	0,90	0,80	0,10	3,20
العراق	11,10	14,70	18,20	−2,70	−10,30	33,40
تونس	4.90	4.70	8.00	7.20	6.50	4.50

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي (The World Bank)، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/.

الشكل رقم (6.2): معدلات نمو التضخم للفترة 2016-2021 (الوحدة: نسبة مئوية %)

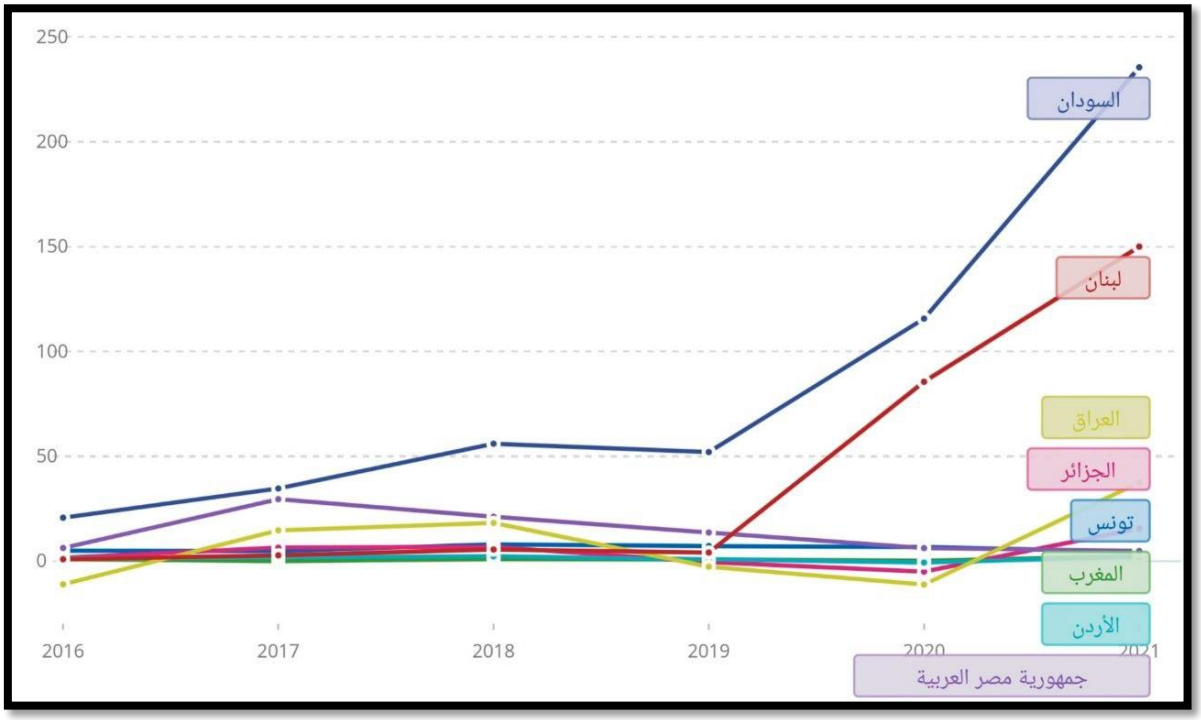

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي (The World Bank)، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول تذبذب مستوي التضخم في معظم الدول العربية خلال الفترة (2016-2021) حيث سجلت العراق 18.20% سنة 2018، لينخفض إلى 10.30-% سنة 2020، أما بالنسبة للجزائر فقد سجلت أقل نسبة سنة 2020 والذي يقدر بـ 5.50% في حين سجلت أعلى نسبة والمقدرة ب 15.70% سنة 2021، بينما بالنسبة للسودان فقد عرفت إرتفاعا كبيرا في مؤشر التضخم وأثر سلبا على إقتصادها حيث حيث بلغت ذروتها سنة 2021 مايعادل 235%.[1]

❖ **نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي:** هو عبارة عن نسبة الدين الخارجي الكلي إلى الناتج القومي الإجمالي، ويقيس هذا المؤشر مدى اعتماد البلد على الاقتراض الخارجي لتمويل مشاريع التنمية، وكذلك الأثر الذي سينجر منه على المستقبل والجدول التالي يوضح نسبة الدين الخارجي خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021.

الجدول رقم (8.2): إجمالي رصيد الدين الخارجي (بالأسعار الجارية للدولار أمريكي)

البلدان/ السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأردن	27,11	30,05	31,93	33,48	38,02	41,82
مصر	69,16	84,54	99,36	114,48	129,79	143,25
لبنان	69,51	74,17	79,65	73,89	68,87	66,89
السودان	21,29	21,91	21,74	22,48	23,44	22,17
الجزائر	5,46	5,71	5,71	5,49	5,18	7,38
المغرب	47,59	50,98	50,37	54,99	65,73	65,41
العراق	23,36	28,1	27,79	27,47	26,3	25,26
تونس	28.83	33.50	35.03	39.38	41.05	41.61

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي (The World Bank)، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/.

[1]- جداي ياسين، بوعكة آسيا، **مرجع سبق ذكره**، ص 245.

الشكل رقم (7.2): إجمالي رصيد الدين الخارجي (بالأسعار الجارية للدولار أمريكي)

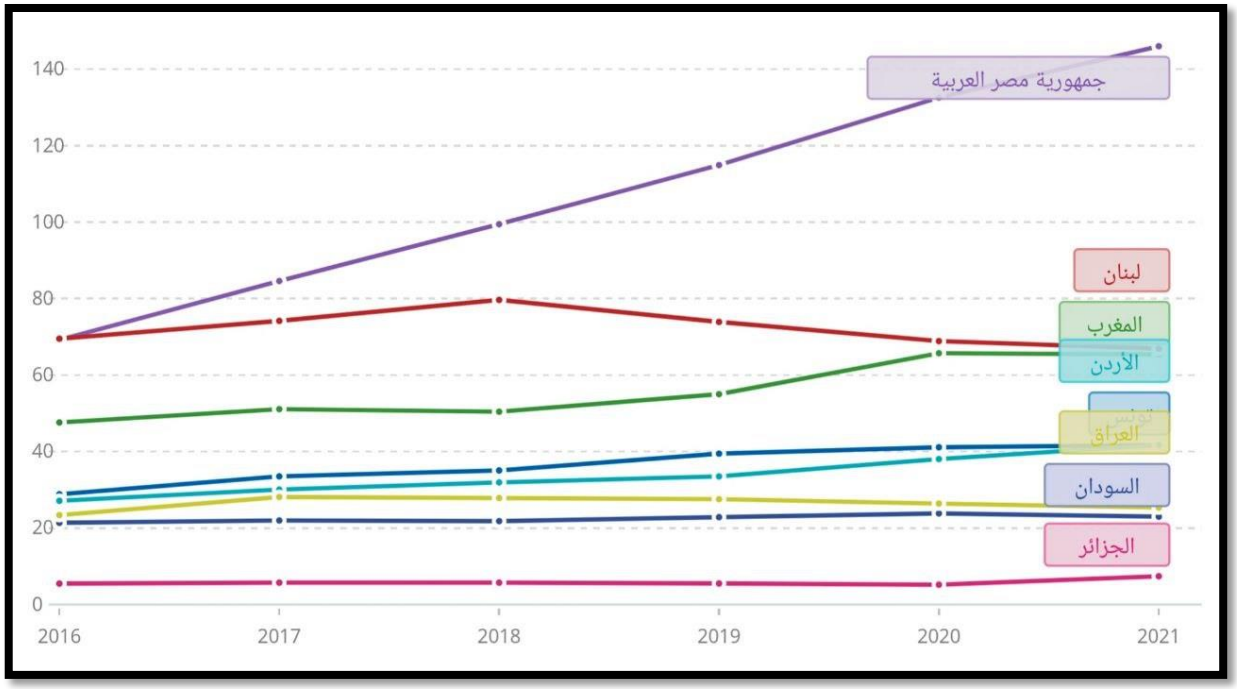

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي (The World Bank)، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/.

من خلال الجدول السابق يتضح أن نسبة المديونية تختلف من بلد لآخر، حيث إحتلت مصر المرتبة الأولى مسجلة بذالك إرتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة، حيث تسجل سنة 2016 ما يعادل 69 مليار ليصل إلى 143 مليار سنة 2021، كما تجدر الإشارة أنه وفقا لتقرير البنك الدولي فإن مصر تتبوأ المركز الأول بين المقترضين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تليها دولة لبنان حيث بلغت نسبة الإقتراض فيها ب 76 مليار سنة 2018، وقد بلغت حصة كل من مصر ولبنان 90% من إجمالي تدفقات الديون طويلة الأجل عام 2018 لتنخفض إلى 66 مليار سنة 2021، كما قدرت نسبة الدين في المغرب سنة 2016 ب 47 مليار، ليستمر في الارتفاع ويصل إلى 65 مليار في سنة 2021، أما بالنسبة للجزائر فقد سجلت أقل نسبة حيث قدرة نسبة ديونها سنة 2021 ما يقارب 7 مليارات دولار فقط، ويمكن القول أن السياسات المتبعة من أجل تخفيض المديونية الخارجية أعطت نتائج جد مرضية، كما أن الجزائر كانت تباشر في الدفع المسبق لديونها الخارجية أي قبل حلول ميعاد التسديد، كما يمكن تفسير ذلك بأن المشاريع والإستثمارات التي أطلقتها الجزائر كانت ممولة 100% من تراكم إدخارها الإجمالي وإحتياطاتها النقدية.

كما أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي لدى الدول العربية بلغ 45 % في عام 2018، وخاصة لدى الدول الأقل نموا، وتبع لتقرير الوقائع والآفاق في المنطقة العربية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، فإن الدول العربية ذات الدخل المتوسط، قد ارتفع متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى 78% عام 2018 باستثناء الجزائر، إذ بلغت نسبة 157% في لبنان، و93% في مصر، و94% في الأردن.

وقد زادت جانحة كوفيد 19 مشكلة المديونية الخارجية للدول العربية، إذ إقترض الأردن وتونس ومصر أكثر من 10 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي لأجل قصير أو متوسط، وقد منحت هذه القروض بشروط غير ميسرة، مما يعني زيادة عبء خدمة الدين العام على الدول المقترضة.

وعلية يمكن القول أن مديونية الدول العربية تجاه الدول الصناعية المتقدمة ومؤسساتها المالية، تشكل عامل ضغط على اقتصادياتها، وعامل تبعية لتلك الدول، وتقلل من إمكانية زيادة نسبة الإنفاق الاستثماري لديها، ومنه نستنتج أن المعوقات الإقتصادية لها أثر سلبي على تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية.[1]

2- المؤشرات الاجتماعية:

يهتم هذا النوع من المؤشرات بالمستوى المعيشي للفرد وتوفير المتطلبات والاحتياجات الضرورية له كالتعليم، الصحة والعمل، النقل وغيرها من العوامل ذات الصلة بالتنمية البشرية وذلك من خلال دراسة تطور النمو السكاني وربطها بمستوى الأداء ومن بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

√ **مؤشر البطالة:** توصف مجتمعات الدول العربية بالمجتمعات الشابة، إذ تغلب فيها نسبة الشباب، وهذه سمة إيجابية لأنها تشكل حافزا للنمو والتنمية الاقتصادية إذا أحسن استغلالها، لكنها تشكل بالوقت عينه عامل ضغط على الإقتصاد فيها بسبب إرتفاع معدلات البطالة في صفوف الموارد البشرية، وبسبب إستنزاف الموارد الطبيعية المحددة.

الجدول رقم (9.2): تطور معدل البطالة للفترة 2016-2021 (الوحدة: نسبة مئوية %)

البلدان/ السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأردن	15,30	18,10	18,30	16,80	19,20	18,40
الإمارات العربية المتحدة	1,60	2,50	2,20	2,30	4,30	3,10
البحرين	1,20	1,20	1,20	1,20	1,70	1,50
السودان	17,40	17,50	17,60	17,60	19,30	19,00
الجزائر	10,20	10,30	10,40	10,50	12,20	11,70
المغرب	9,30	9,20	9,20	9,20	11,10	10,50
الملكة العربية السعودية	5,60	5,90	6,00	5,60	7,40	6,70
تونس	15,60	15,30	15,50	15,10	16,40	16,30

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي (The World Bank)، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/.

[1]- جداي ياسين، بوعكة آسيا، **مرجع سبق ذكره**، ص 245، 246.

إن البيانات الإحصائية الموضحة في الجدول تبرز بوضوح ارتفاع معدلات البطالة في بعض دول العربية، حيث بلغت نسبة البطالة في السودان 1740% سنة 2016، ليصل سنة 2021 إلى 19%، كما بلغت نسبة البطالة في الأردن 15.30 سنة 2016 ليستمر في الارتفاع ليسجل سنة 2021 ما يعادل 18.40%، أما الجزائر فقد بلغت نسبة البطالة 10.40% سنة 2018 ليرتفع إلى 12.20% سنة 2020، في حين سجلت البحرين أقل نسبة للبطالة حيث بلغت نسبة البطالة 1.50% سنة 2021، مما سبق يتضح أن الدول العربية تعاني من مشكلة إرتفاع معدل النمو السكاني، مما نتج عنه تفاقم البطالة، فقد بلغ عدد سكان الوطن العربي 436 مليون عام 2020 وقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل في الدول العربية مجتمعة 27.79% عام 2020، وهو معدل البطالة الأعلى في العالم، إذ بلغ المتوسط العالمي للشباب العاطلين عن العمل 1362، بينما بلغ معدل بطالة الإناث في الدول العربية 19.96% عام 2020 مقابل 7.83% من الذكور.

واعتمادا على التباين الكبير بين العاطلين عن العمل من الإناث والذكور، وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل المؤهلين علميا، يتبين وجود فجوة كبيرة في الحقوق بين الذكور والإناث في الدول العربية، وهذا يدل على عدم المساواة بين الجنسين كما أن سبب ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل هو هجرة الموارد البشرية المؤهلة إلى الدول الصناعية المتقدمة، فضلا عن إنتشار ظاهرة البطالة المقنعة في مؤسسات القطاع العام. [1]

❖ **مؤشر التعليم:** مؤشر التعليم يعتبر عامل أساسي وفعال في قياس التنمية المستدامة فهو الركيزة الأساسية لمبدأ التنمية والنهوض بالمجتمع، حيث يمكن أن تتجاوز نسبة الالتحاق الإجمالي 100% بسبب قيد الأطفال الذين تخطوا العمر المدرسي المقرر والأطفال الذين لم يبلغوا العمر المدرسي في سن متأخرة أو مبكرة أو سبب إعادتهم الصفوف.

الجدول رقم (10.2): نسبة الإلتحاق بالتعليم المرحلة الابتدائي الثانوية والتعليم العالي (% من الإجمالي)

	2018			2019			2020			2021		
	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم العالي	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم العالي	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم العالي	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم العالي
الأردن	81	63	34	82	65	33	80	68	34	80	72	-
الإمارات العربية المتحدة	-	-	-	114	102	53	115	103	54	-	-	-
البحرين	99	99	50	98	97	56	-	-	60	-	-	65
الجزائر	110	-	51	109	-	53	111	-	52	-	-	54
المغرب	114	80	36	115	81	39	115	82	41	113	84	43
المملكة العربية السعودية	100	110	68	101	112	71	100	113	71	102	111	71
تونس	115	-	32	-	-	32	113	-	33	112	-	

[1]- جداي ياسين، بوعكة آسيا، **مرجع سبق ذكره**، ص 246، 247.

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي (The World Bank)، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/.

من خلال الجدول نلاحظ أن المملكة العربية السعودية من أكثر الدول إهتمام بالتعليم، حيث بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي 110% سنة 2018، لتصل إلى 111% سنة 2021، في حين بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي 71% سنة 2021، في حين أن المغرب بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي 114% سنة 2018، ليسجل سنة 2020 ما قيمته 115%. وعليه يمكن القول أن معدلات الأمية مرتفعة في الكثير من الدول النامية بسبب عدم مواكبة التعليم للتطورات التكنولوجيا الحديثة والسريعة، إذ يلاحظ فقدان بعض الاختصاصات العملية اللازمة لسوق العمل، وقد تطور مفهوم الأمية خلال العقود الخمسة الماضية، إذ لم يعد يقتصر على مهارات القراءة والكتابة والحساب، بل أصبح مفهوما أوسع ليشمل القدرة على التعامل مع بيئة التكنولوجيا والمعلومات وهو ما أكدت عليه منظمة اليونسكو في تقريرها إستراتيجية اليونسكو لمحوا الأمية خلال الفترة بين 2020-2025.

وقد أكد معهد اليونسكو للإحصاء عام 2020، أن 1.590 مليار نسمة، يعانون من الأمية في العالم، منهم 773 مليون شابا موزعين بين الإناث والذكور، ويضاف إلى العدد السابق من الأميين الشباب 617 مليون طفلا، وجميعهم يفتقر إلى مهارات القراءة والكتابة، كما بلغ عدد الأميين في الدول العربية 65 مليون نسمة، أي ما نسبته 14.9% من عدد سكان الوطن العربي البالغ 436 مليون نسمة، منهم 41 مليون من الإناث مقابل 24 مليون من الذكور، أي أن نسبة الإناث الأميات، تزيد عن 60%، مقابل أقل من 40% للذكور وفقا للتقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي الصادر عن اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا. [1]

[1]- جداي ياسين، بوعكة آسيا، **مرجع سبق ذكره**، ص 247، 248.

الفرع الثاني: تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

سنتناول الآن عرض وتحليل مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر للفترة 2016-2023، وذلك من خلال مايلي:

1- المؤشرات الإقتصادية

تمثل هذه المؤشرات مجموعة من الإحصائيات الإقتصادية، حيث يتم إصدارها بصفة دورية، (غالبا ما تكون سنوية)، وتُستخدم في قياس أداء قطاعات الإقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي القائم ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، والتنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل. ومن بين المؤشرات الشائعة الاستخدام؛ مؤشر تصيب الفرد من الناتج المحلي GDP، مؤشرات الأسعار والتضخم مؤشرات الإنتاج، مؤشرات البطالة، مؤشرات ميزان المدفوعات وغيرها.

وفقا للتقرير السنوي لعام 2022 تقرير التطور الاقتصادي والنقدي، الصادر عن بنك الجزائر، فقد حقق الاقتصاد الجزائري بعض التحسن سنة 2021، حيث سجلت بعض مؤشراته الاقتصادية تطورات موجبة، كتلك الخاصة بحجم النشاط الاقتصادي الذي شهد انتعاشا ملحوظا سنة 2021 نتيجة تحسن الوضعية الوبائية من جهة، ونتيجة تحسن مستوى الأداء العام للإقتصاد الوطني بصفة عامة، وفيما يلي إلقاء نظرة على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري للفترة ما بين 2016 و2023:

الجدول رقم (11.2): بعض المؤشرات الاقتصادية لدولة الجزائر

البيانات	مؤشر التضخم % (الأسعار الدفوعة سنويا)	نصيب الفرد من PIB (مليار دولار أمريكي)	إيرادات الموارد النفطية % (إجمالي الناتج المحلي الخام)	مؤشر الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الخام (%)
2016	6.4	3967.2	10	-27.45	3.2
2017	5.6	4134.9	12.2	-22.40	1.3
2018	4.3	4171.8	15.9	-15.40	1.4
2019	2	4022	14.1	-15.71	1
2020	2.4	3354.2	9	-17.45	-5.10
2021	7.2	3700.3	14.5	-2.48	3.4
2022	9.3	4342.6	11.48	21.68	3.2
2023	7.8	4870	/	10.42	4.45

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي (The World Bank)، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/.

الشكل رقم (8.2): مؤشر الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2016-2023)

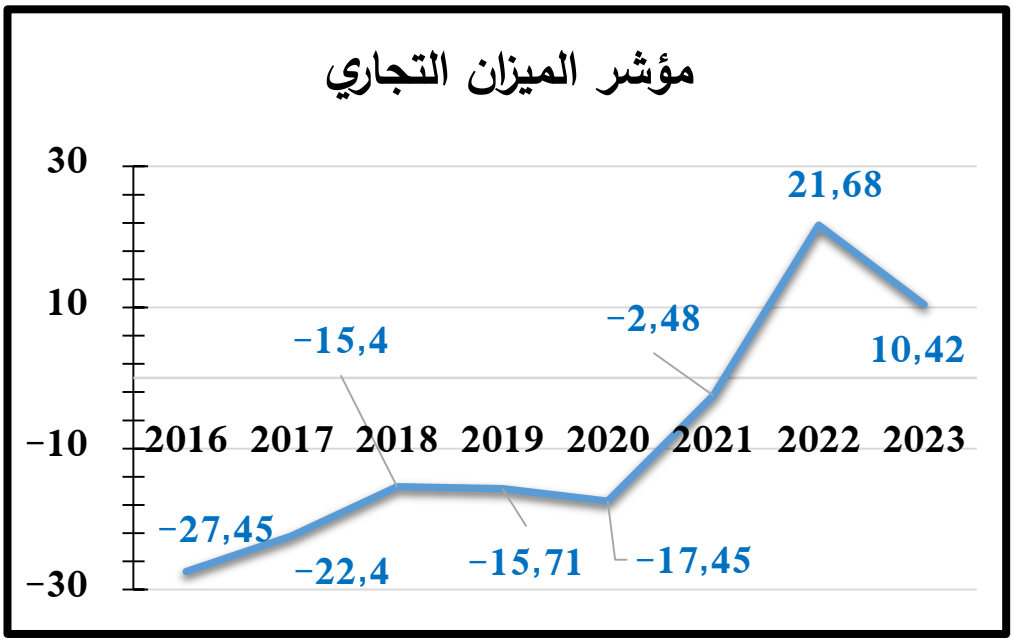

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي (The World Bank)، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/.

الشكل رقم (9.2): مؤشرات (التضخم، نمو الناتج المحلي الإجمالي الخام للجزائر، وإيرادات الموارد النفطية) خلال الفترة (2016-2023)

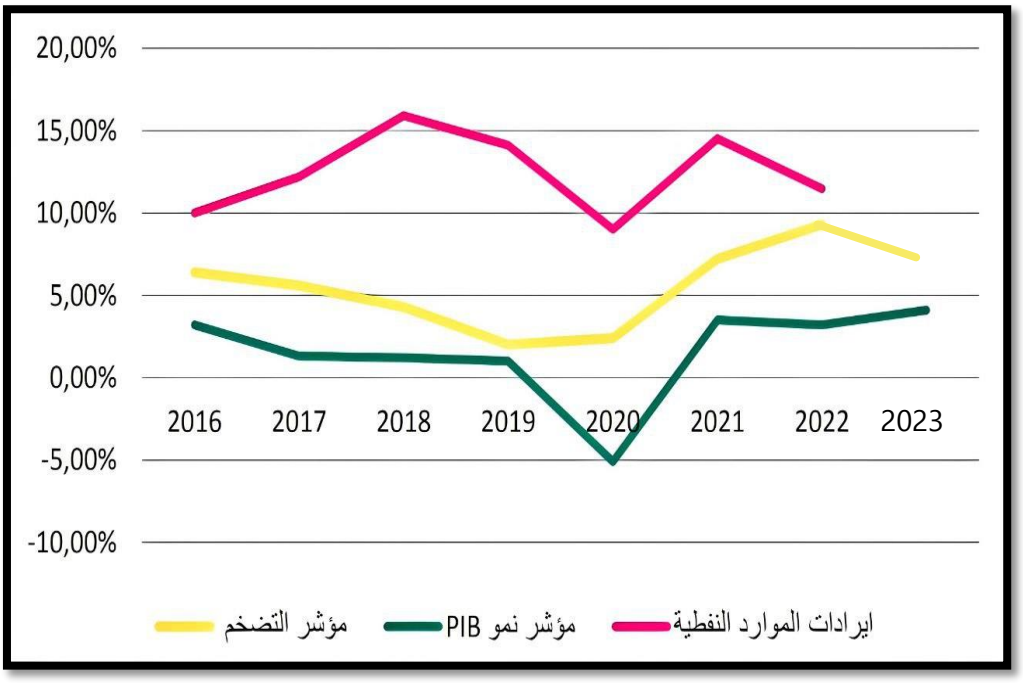

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي (The World Bank)، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/.

الشكل رقم (10.2): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الخام خلال الفترة (2016-2023)

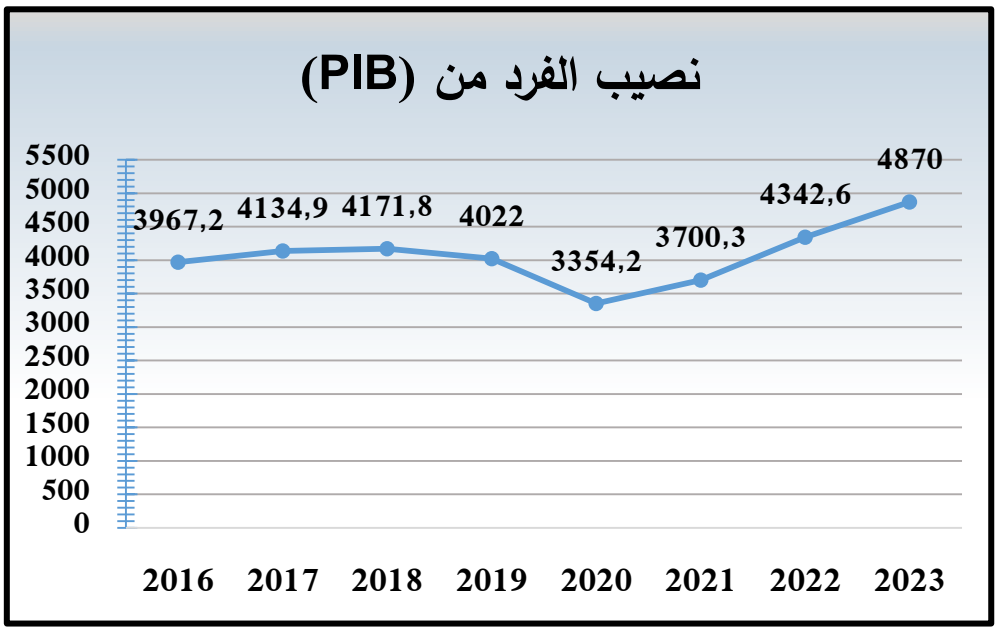

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي (The World Bank)، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/.

تحليل النتائج:

عرف الاقتصاد الجزائري تحسنا ملحوظا في الأداء خلال السنتين 2021 و2020، حيث سجل إجمالي الناتج المحلي بالقيمة الحقيقية نموا بنسبة 3.5% سنة 2021، بعد تراجع غير مسبوق سُجِّل سنة 2020، حيث عرف نموا ساليا بنسبة 5.1%- مقابل 1.00% و1.4%، و1.3% على التوالي وبالترتيب خلال السنوات 2019، 2018 و2017 تحسنا كانت له إنعكاسات ظهرت على بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني.

إذ وبالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه يظهر أن الميزان التجاري للجزائر سجل عجزا متتاليا على مدار معظم سنوات فترة الدراسة حيث سجل سنة 2016 عجزا بقيمة 27.45 مليار دولار أمريكي، تبعها عجزا آخر ب 22.4 مليار دولار سنة 2017، و15.40 سنة 2018، ثم 15.71 مليار دولار و17.45 مليار دولار و2.48 مليار دولار على التوالي وبالترتيب خلال السنوات 2019، 2020، و2021، ليعرف بعدها تحسنا ملحوظا بتسجيله أول فائض منذ سبعة سنوات قدر بـ 21.68 مليار دولار سنة 2022، وفائضا في شهر نوفمبر سنة 2023 بقيمة 10.42 مليار دولار أمريكي.

هذا التحسن المسجل خلال السنتين 2022 و2023، يرجع بشكل أساسي إلى زيادة صادرات المحروقات بنسبة 70.16% سنة 2021 مقارنة بما كانت عليه سنة 2020. حيث انتقلت قيمتها من 20.02 مليار دولار

سنة 2020 إلى 34.06 مليار دولار سنة 2021، أي بزيادة قدرها 14.04 مليار دولار أمريكي. إضافة إلى التحسن الكبير الذي عرفه سعر برميل النفط في السوق الدولية، حيث ارتفع متوسط سعر البرنت بنسبة 72.22% سنة 2022، بينما تراجع خلال سنة 2023 بنسبة 17.83 إذ بلغ سعر البرميل 83 دولار مقارنة ب 101 دولار للبرميل سنة 2022.

هذه التطورات كان لها أثرا موجبا على انكماش عجز الحساب الجاري الميزان المدفوعات المسجل منذ سنة 2014، والذي تولد عن تراجع سعر برميل النفط في السوق الدولية وضعف قيمة الصادرات خارج المحروقات من جهة، وعن المستوى المرتفع للواردات التي زادت قيمتها بأكثر من 40% بين سنتي 2010 و2014 من جهة أخرى.

ويتوقع وفقا للسيد وزير المالية الجزائري الأسبق، السيد ابراهيم كساني، أن يعرف الميزان التجاري للجزائر فائضا خلال سنة 2023 بقيمة 10.4 مليار دولار، ثم 11.3 و11.6 مليار دولار سنتي 2024 و2025 على التوالي، وهذا بالنظر إلى التطورات الموجبة التي تعرفها قيمة الصادرات الجزائرية، وخاصة منها صادرات المحروقات.

أما نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام PIB فيظهر من خلال معطيات الجدول أعلاه أنه تغير خلال فترة الدراسة، أي ما بين سنتي 2016 و2023 في إتجاهين مختلفين. حيث عرف خلال السنوات 2016، 2017 و2018 تحسنا متزايدا، منتقلا على التوالي وبالترتيب من 3967.2 دولار أمريكي إلى 4134.9 دولار ثم إلى 4171.8 دولار كمتوسط سنوي للفرد، ليتراجع سنة 2019 إلى 4022 دولار، ثم إلى 3354.2 دولار سنة 2020. ثم يجدد ارتفاعه مرة أخرى سنة 3700.3 دولار سنة 2021، حيث ارتفاع بشكل رهيب في السنوات الأخيرة 4342.6 سنة 2022، و4870 سنة 2023، وهذا التطور الملحوظ يرجعه الخبراء إلى التغير والتذبذب الذي عرفه الناتج الداخلي الخام للجزائر بسبب الوضع غير المستقر للاقتصاد الوطني وللسوق العالمية بسبب جائحة كورونا بشكل أساسي.[1]

ويرتقب أن يشهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في الجزائر تحسنا ونموا متزايد خلال السنوات القادمة بالنظر إلى التحسن المتواصل لأداء الاقتصاد الجزائري من جهة وبالنظر إلى التطور الحسن السوق النفط العالمية وبالنتيجة التحسن المرتقب في عائدات الجزائر من صادرات النفط والطاقة بصفة عامة.

[1]– بوقدوم مريم وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 120، 121.

أما مؤشر التضخم، أي مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، فقد شهد عودة إلى مسار الإرتفاع بداية من سنة 2020. إذ وبعد المنحى التنازلي الذي شهده بداية من سنة 2016 بانتقاله من 6.4% إلى 5.6% سنة 2017، ثم إلى 4.3% سنة 2018، ثم إلى 2.0% سنة 2019، بينما انتقل سنة 2020 في منحى متصاعد إلى 2.4%، ثم إلى 7.2% و9.3 % على التوالي وبالترتيب سنتي 2021 و2022، وقد بلغ ذروته في شهري مارس وماي سنة 2023 بنسبة 10.1%، بينما عاد إلى الإنخفاض التدريجي ليبلغ في شهر ديسمبر 2023 7.8%. كما إستمر في الإنخفاض ليبلغ في فيفري سنة 2024 نسبة قدرها 4.6%.

ويعزى هذا الإرتفاع خلال الثلاثة سنوات الأخيرة أساسا إلى الإرتفاع الكبير المسجل في أسعار المنتجات الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية، حيث شهد المؤشر السنوي لأسعار المنتجات الغذائية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة زيادة نسبتها 28.16% خلال سنة واحدة، ليبلغ بذلك أعلى مستوى له منذ عشرة سنوات، حيث ارتفعت أسعار الزيوت النباتية بنسبة 65.8%، وأسعار السكر بنسبة 37.5%، وأسعار منتجات الحليب بنسبة 17%، وأسعار اللحوم 12.9% مقارنة بسنة 2020.

وقد تحققت توقعات وتقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل التضخم، حيث تراجع خلال سنة 2023 إلى 7.8% وفقا ما كان له أثرا موجبا على القدرة الشرائية للمواطنين الجزائريين.

أما بالنسبة لإيرادات الموارد النفطية، فيظهر من خلال معطيات الجدول أنها سجلت تذبذبا في قيمتها كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الخام على مدار فترة الدراسة إذ وبعد التحسن النسبي الذي شهدته بداية من سنة 2017 حيث بلغت قيمتها كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الخام 12.2% مقابل 10% سنة 2016، ثم إلى 15.9% سنة 2018، وتراجعت إلى 14.1% ثم إلى 9.0% سنتي 2019 و2020 على التوالي وبالترتيب، لترتفع مجددا إلى 14.5 سنة 2021 وتعاود التراجع مرة أخرى إلى 11.48 سنة 2022، ويعزى هذا التذبذب إلى عدم استقرار سوق النفط العالمية بسبب عدم الاستقرار والاضطراب الشديد الذي عرفه الاقتصاد العالمي متأثرا بتداعيات جائحة كورونا بشكل أساسي.

هذا ويرتقب أن تحقق الموازنة الجزائرية تحسنا ونموا متزايدا في إيرادات الموارد النفطية خلال السنوات القادمة على ضوء التنبؤات المتفائلة بتحسن سعر برميل النفط في السوق الدولية من جهة، وبسبب تحسن قدرات التصدير الجزائرية من هذه المواد من جهة ثانية.

2- المؤشرات الاجتماعية

تعكف مختلف دول العالم على تطوير أداءات اقتصاداتها وتحسين المستويات المعيشية لمواطنيها في مختلف جوانب حياتهم باعتباره هدفا أساسيا لكل السياسات الحكومية من جهة، ولكونه عاملا أساسيا لتحسين وتفعيل مشاركاتهم في عمليات التنمية والبناء، وذلك لأن تحسن وسط عيش الأفراد وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، تعتبر من بين أهم العوامل المساعدة على تجسيد مضامين السياسات والخطط التنموية وبلوغ أهدافها النهائية.

وهذا هو المدخل الذي صار ينظر من خلاله إلى التنمية باعتبارها فعلا يستهدف بالدرجة الأولى تحسين الإطار المعيشي للناس بتمكينهم من متطلبات العيش الكريم المادية والمعنوية، وهو ما أكده تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 1990، بتعريفه للتنمية البشرية على أنها: " العملية التي من شأنها توسيع فرص الاختيار المتاحة لكل شخص"، في هذا الإطار وبالرجوع إلى حالة الجزائر، وتحديدا بالنظر إلى المؤشرات الاجتماعية الخاصة بها، يظهر أن الجزائر تمكنت خلال السنوات الأخيرة من تحقيق نتائج جد موجبة بخصوص الظروف المعيشية للمواطنين في جوانب حياتهم المختلفة، خاصة ما تعلق منها بالتعليم والمستوى المعيشي حسبما تظهره مختلف تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD. [1]

حيث إحتلت الجزائر عام 2021 وفقا لتقرير التنمية البشرية 2021-2022، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المرتبة 91 عالميا من مجموع 191 بلد عمله التصنيف، والمرتبة السابعة 07 عربيا، والصدارة بين مجموع دول شمال إفريقيا، كما تقدمت الجزائر في الترتيب العالمي ب 15 مرتبة لمؤشر السعادة العالمي عن سنة 2022 والذي احتلت فيها في المرتبة الـ 96 عالميا والمرتبة 06 عربيا، لتحصل على 5.329 نقطة في المؤشر الجديد لسنة 2023 لتحتل المرتبة الـ 81 عالميا و04 عربيا.

[1]- بوقدوم مريم وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 121.

الجدول رقم (12.2): بعض المؤشرات الاجتماعية لدولة الجزائر

البيانات	معدل البطالة % (إجمالي العمال)	وفايات الرضع (1000 لكل مولود حي)	العمر المتوقع عند الميلاد (إجمالي السنوات)	الانفاق العام على التعليم (النفاق الحكومي)
2016	10.2	21	76	16.10
2017	12	21	76	17.60
2018	12.1	21	76	14.90
2019	12.3	20	76	14.50
2020	14	20	74	16.50
2021	13.7	19	76	16.10
2022	12.5	/	76.5	13.10
2023	12.3	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي (The World Bank)، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/.

الشكل رقم (11.2): النسب المئوية لمعدل البطالة ومعدل الإنفاق العام على التعليم

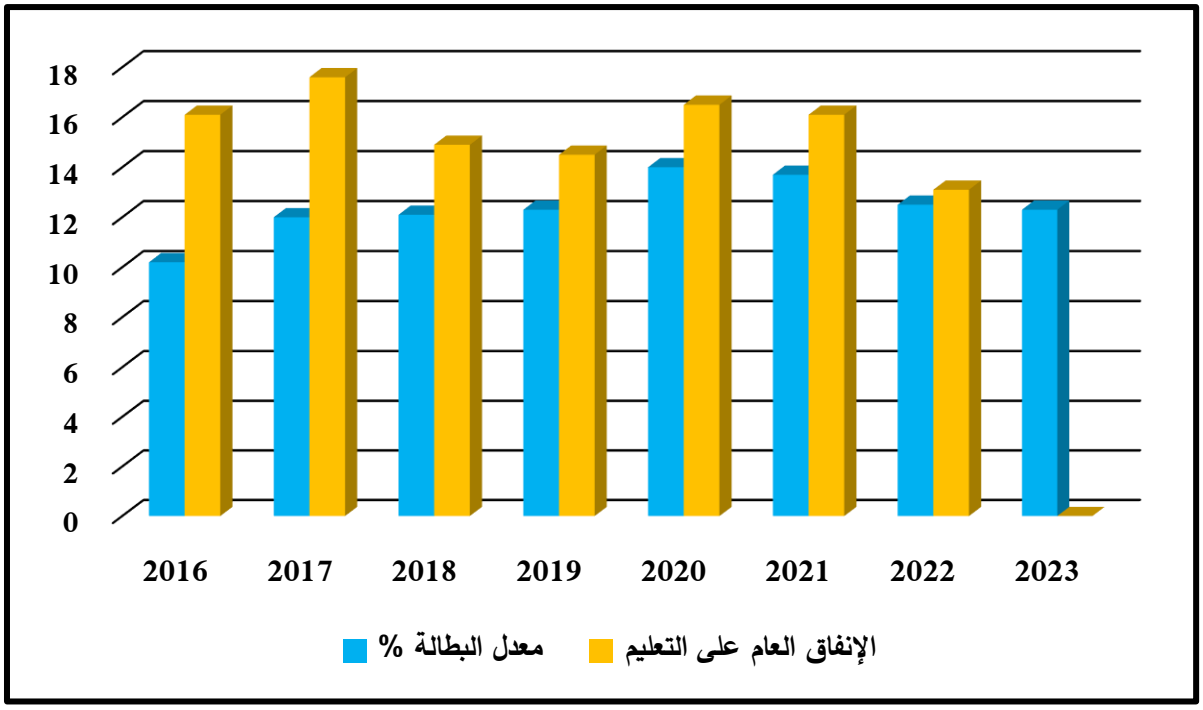

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي (The World Bank)، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/.

الشكل رقم (12.2): عدد وفايات الرضع ومتوسط العمر المتوقع

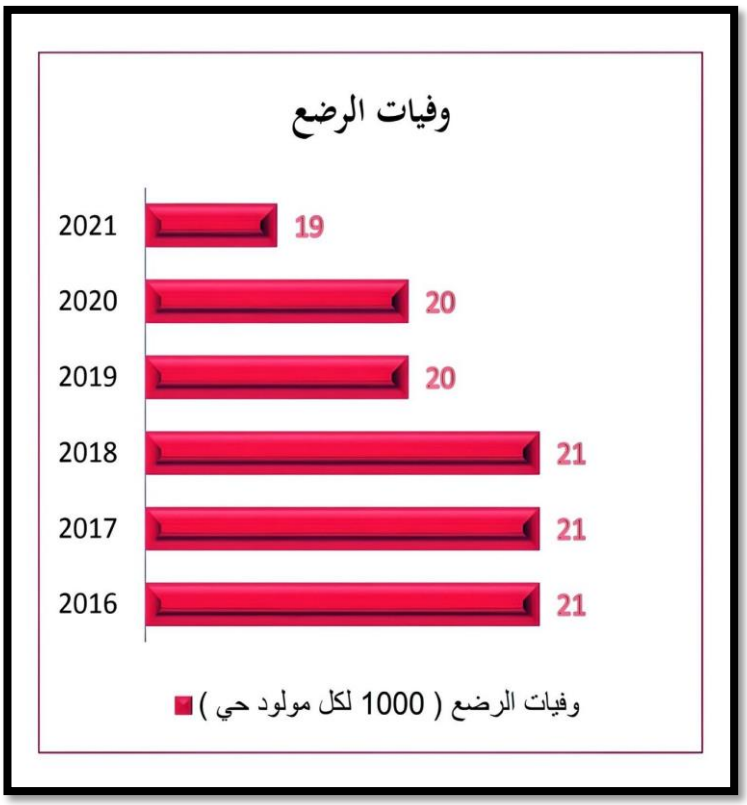

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي (The World Bank)، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/.

تحليل النتائج:

بالرجوع إلى معطيات الجدول أعلاه، الخاص بالمؤشرات الإجتماعية، يظهر أن الجزائر سجلت نوعا من الإستقرار النسبي في مؤشراتها الاجتماعية، رغم تسجيلها لشيء من التحسن في بعضها مقابل شيء من التراجع في بعضها الآخر.

إذ بالنسبة لمؤشر العمر المتوقع عند الولادة، الذي يعبر عن عدد السنوات التي يقدر أن يبقاها الشخص على قيد الحياة، فقد عرف نوعا من الإستقرار النسبي خلال كل فترة الدراسة تقريبا، حيث بقيت قيمة المؤشر ثابتة عند 76 سنة خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2019، ليسجل تراجعا بسنتين كاملتين سنة 2020 حيث بلغ المؤشر 74 سنة متأثرا بتداعيات جائحة كورونا، ثم سرعان ما أخذ منحا تصاعديا، حيث انتقل إلى 76 سنة، سنة 2021، ثم إلى 76.5 سنة، سنة 2022.

مؤشر وفيات الرضع والمعبر عن عدد الوفيات من المواليد دون السنة الواحدة عن كل 1000 ولادة حية جديدة، وقد شهد بدوره تحسنا مستمرا، حيث انتقل متراجعا من 21 وفاة المسجلة كمعدل مستقر للسنوات الأولى

من فترة الدراسة 2016، 2017 و2018، إلى 20 وفاة سنة 2019 و2020 حيث بقى مستقرا عند هذا المعدل، ليتراجع مرة أخرى سنة 2019 إلى 19 سنة.

ويرجع التحسن المستمر في هذا المؤشر إلى تحسن مستوى الرعاية الصحية المقدمة لهذه الفئة، فئة حديثي الولادة والأم النفساء من جهة، ومن جهة أخرى راجع إلى التطور الحسن المسجل على مستوى الخدمات الصحية في الجزائر بصفة عامة. [1]

أما بالنسبة لمعدل البطالة، المعبر عن عدد العاطلين عن العمل كنسبة مئوية من السكان النشطين، فقد عرف هو الآخر بالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه، تذبذنا في المؤشرات حيث سجل إرتفاعا بلغ 12% في سنة 2017، مقارنة ب 10.2% لسنة 2016، كما سجل نوعا من الاستقرار خلال الفترة 2017 – 2019، مسجلا ارتفاعا جد بسيط، منتقلا من 12% سنة 2017، إلى 12.1% سنة 2018، ثم إلى 12.3% سنة 2019، ليسجل ارتفاعا قياسيا سنة 2020 بارتفاعه إلى 14%، متأثرا بتداعيات الركود الكبير الذي شهده النشاط الاقتصادي جراء جائحة كورونا، ليشهد بعض التحسن التدريجي ويأخذ بعدها منحا تنازليا منتقلا إلى 13.7%، ثم إلى 12.5%، وإلى 12.3% خلال السنوات 2021، 2022، و2023، على التوالي والترتيب، كل هذا كان نتيجة لإنحسار الوباء، والانتعاش التدريجي للنشاط الاقتصادي، مع الحركية الإنتاجية والاستثمارية التي عرفها الاقتصاد الوطني كنتيجة للتحسن الملحوظ الذي شهدته بيئة الأعمال الجزائرية، خاصة مع صدور قانون الاستثمار الجديد (القانون 22– 18).

الإنفاق العام على التعليم كنسبة من مجموع الإنفاق الحكومي، وبالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه، فقد شهد في عمومه نوعا من الاستقرار النسبي خلال فترة الدراسة، أي على مدار السنوات من 2016 إلى 2022، رغم بعض التراجع المحسوس الذي سجل سنتي 2018 و2019، حيث تراجع خلال سنة 2018، و2019 إلى 14.9%، ثم إلى 14.5%، على الترتيب وبالتوالي مقارنة بقيمته لسنة 2017 حيث بلغت قيمته كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي 17.6% فقد شهد إرتفاع وحيدا في سنة 2020 إلى 16.5%، ليتراجع من جديد تدريجيا إلى 16.1%، ثم إلى 13.1% خلال سنتي 2021 و2022 على التوالي وبالترتيب.

هذا المؤشر، الذي حتى وإن لم تكن قيمته كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي كبيرة، إلا أنها تبقى جد معتبرة، لأن التعليم في الجزائر مجانيا في كل أطواره، وهذا يحسب نقطة لصالح الجزائر في سبيل تقدمها وقربها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرجوة.

[1]- بوقدوم مريم وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 123، بتصرف.

3- المؤشرات البيئية:

تمثل هذه المؤشرات مقاييس كمية وكيفية، تقيس مستوى أداء الحكومات والدول المختلفة فيما يتعلق بالاستدامة البيئية ومستوى تأثير المساعي والأنشطة الرامية إلى تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع على البيئة في مختلف جوانبها، كالهواء، المياه، الغابات، الثروة الحيوانية والسمكية وغيرها.

وقد تطورت هذه المؤشرات (مؤشر الأداء البيئي تحديدا) من مؤشر الأداء البيئي التجريبي، الذي نشر لأول مرة عام 2002، وصمم ملحقا للأهداف البيئية المحددة في أهداف الأمم المتحدة الانمائية للألفية.

ونظرا للارتباط الوثيق بين نتائج الأداء الحكومي للدول المختلفة في هذا المجال مع المقاصد الكبرى للتنمية المستدامة، فقد أصبح الاهتمام بالجوانب البيئية في السياسات التنموية للحكومات يحظى بالاهتمام المتزايد، كما أصبح الرجوع إلى المؤشرات البيئية ونتائج الدراسات والتقارير المتعلقة بحفظ البيئة يعتمد بشكل متزايد في تقييم مستوى أداء الحكومات في الحكم على رجاحة السياسات والخطط التنموية المطبقة.

وهذا ما نجده في حالة الجزائر، التي يظهر جانبا من نتائج أدائها في هذا المجال من خلال بعض المؤشرات البيئية المتضمنة في الجدول التالي

الجدول رقم (13.2): بعض المؤشرات البيئية لدولة الجزائر

البيانات	نصيب الفرد من غاز ثنائي أكسيد الكربون (الطن المتري)	إيرادات موارد الغابات % (إجمالي الدخل المحلي)	نصيب الفرد من الكهرباء % (تعداد السكان)	نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (أمتار مكعبة)
2016	3.83	0.17	87.6	279
2017	3.83	0.21	88.5	273
2018	3.92	0.10	89.5	268
2019	3.99	0.14	89.9	263
2020	3,72	0.15	90.4	259
2021	/	0.13	/	/

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي (The World Bank)، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/.

الشكل رقم (13.2): نسبة نصيب الفرد من الكهرباء من إجمالي تعداد السكان في الجزائر خلال الفترة (2016-2020)

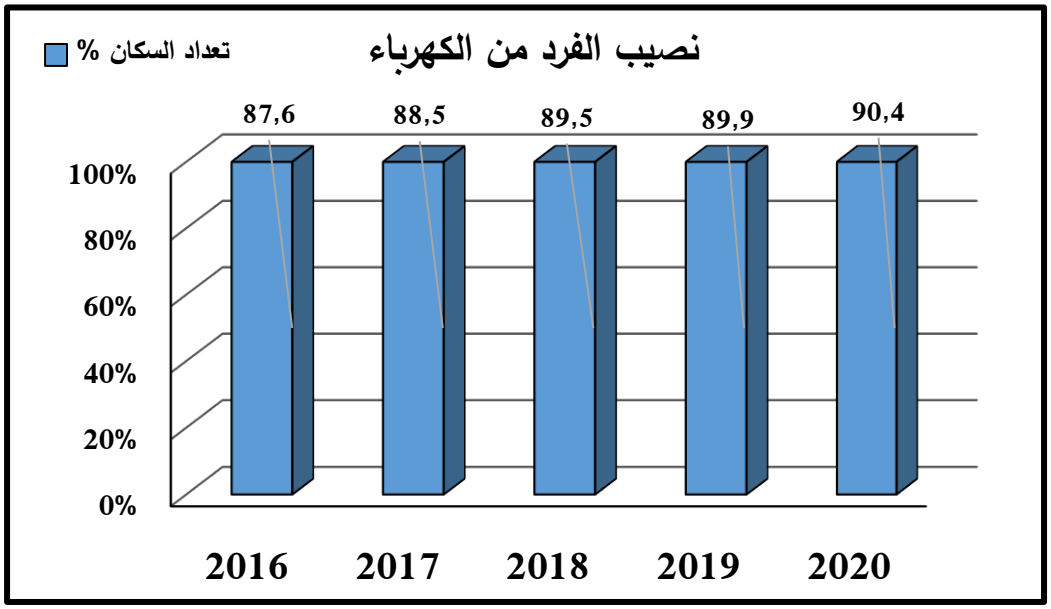

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي (The World Bank)، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/.

الشكل رقم (14.2): نسبة إيرادات موارد الغابات من إجمالي الدخل المحلي في الجزائر خلال الفترة (2016-2020)

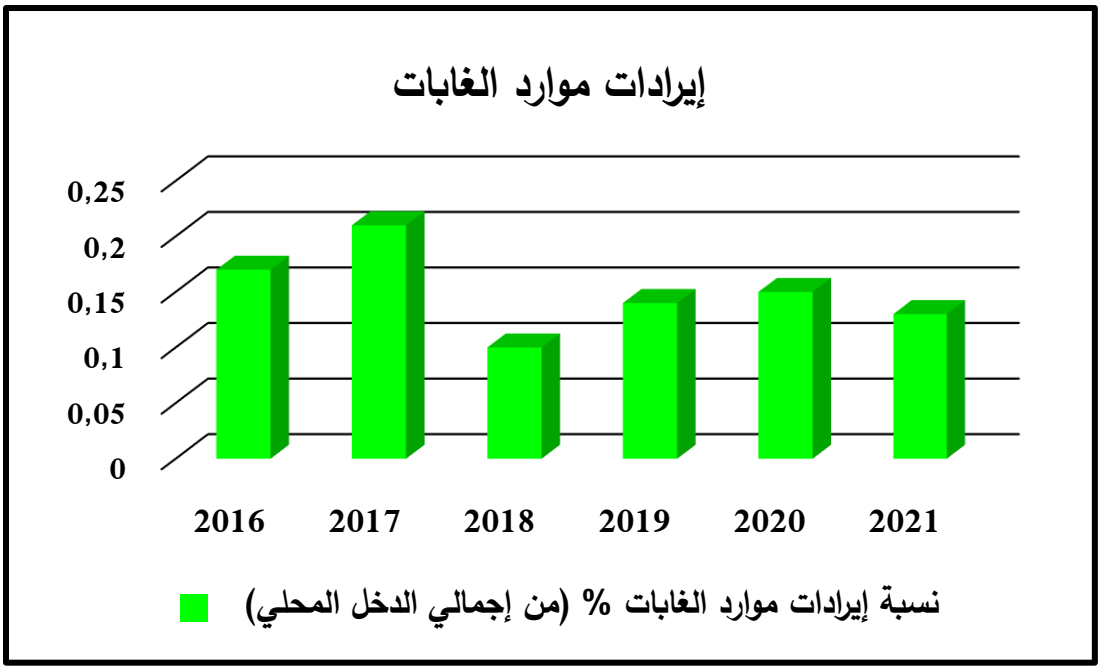

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي (The World Bank)، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/.

الشكل رقم (15.2): نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة في الجزائر خلال الفترة (2016-2020)

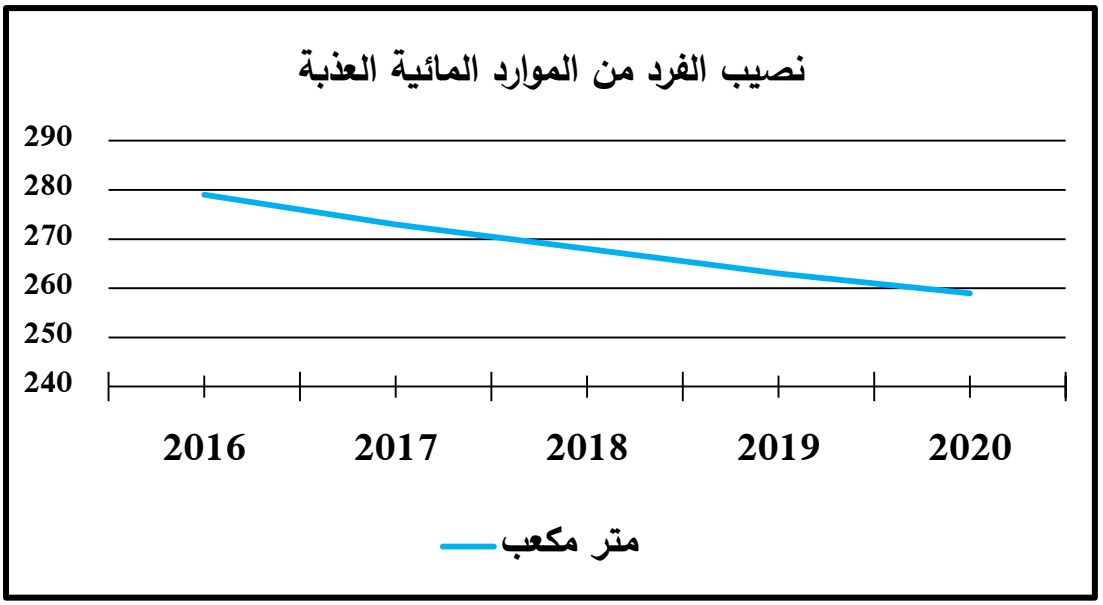

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي (The World Bank)، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/.

الشكل رقم (16.2): نصيب الفرد من غاز ثنائي أكسيد الكربون في الجزائر خلال الفترة (2016-2020)

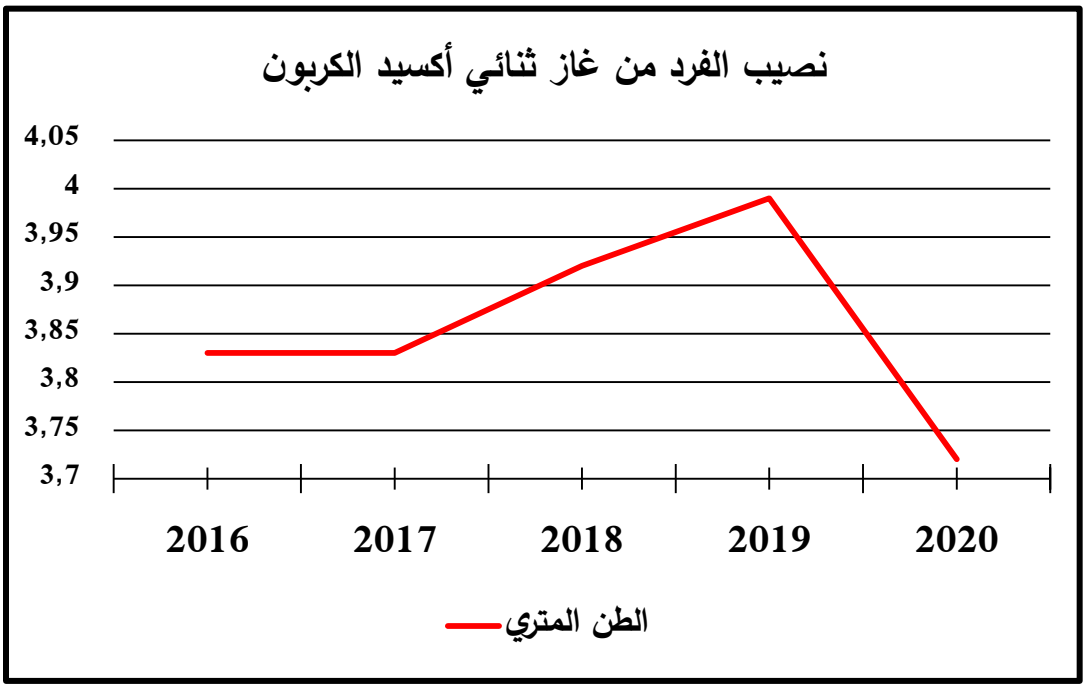

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي (The World Bank)، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/.

تحليل النتائج:

حققت الجزائر نتائج حسنة في مجال حفظ البيئة واستدامتها، وهذا ما مكنها من احتلال مرتبة مقبولة في مؤشر الأداء البيئي العالمي لسنة 2020، الذي يركز على مؤشرات الصحة البيئية وحيوية النظام البيئي وكل ما يتعلق بالاستدامة. حيث جاءت في المرتبة 84 من أصل 180 دولة عملها الإحصاء، أما في سنة 2024 فتشير التقرير إلى تراجُع جهود الدول العربية (خاصةً المُنتجة للنفط) في مجال مكافحة أزمة المناخ، إذ تذيلت السعودية الترتيب العالمي محتلةً المركز 67، في حين جاءت الإمارات بالمرتبة 65، والجزائر (54)، ومصر (22)، وكان المغرب الأفضل أداءً بالمرتبة (9) عالميًّا، حيث حصل على تصنيفات "متوسطة" يعود تصنيفه باعتباره دولةً ذات أداء عالٍ إلى إنخفاض انبعاثات غازات الدفيئة، والاتجاه نحو زيادة كفاءة استخدام الطاقة، والتقدم في إنتاج الطاقة المتجددة.

أما مصر فتراجعت مركزين في مؤشر هذا العام، لتحتل المركز 22 ضمن الدول متوسطة الأداء، وحصلت على تقييمات متباينة عبر فئات المؤشر الأربعة الرئيسية، في حين تراجعت الجزائر 6 مراتب مقارنةً بالعام الماضي (سنة 2022)، وجاءت بالمرتبة 54 بين الدول ذات الأداء "المنخفض للغاية"، وحصلت على تصنيف "متوسط" في استخدام الطاقة، و"منخفض" في انبعاثات الغازات الدفيئة وسياسة المناخ، و"منخفض جدًّا" في الطاقة المتجددة.

ودخلت الإمارات مؤشر هذا العام في المرتبة 65، باعتبارها واحدةً من الدول ذات "الأداء الأدنى"، وحصلت على مستوى "منخفض جدًّا" في فئات انبعاثات الغازات الدفيئة والطاقة المتجددة واستخدام الطاقة، وتصنيف "متوسط" في سياسة المناخ.

وفي المرتبة الأخيرة، جاءت السعودية بالمرتبة 67، ما يجعلها الدولة " الأدنى تصنيفًا " بين البلدان التي شملها المؤشر بحصولها على مستوى "منخفض جدًّا" بجميع فئات المؤشر الأربع.

ويستند برنامج الأداء البيتي إلى البيانات العالمية المتاحة التي توفرها مؤسسات البحوث الدولية، مثل معهد القياسات الصحية والتقييم، ومعهد الموارد العالمية، ومعهد بوتسدام لبحوث الأثر المناخي، والمنظمة الدولية لبحوث المناخ، ومجموعة موليون، ومشروع البحر من حولنا في جامعة كولومبيا البريطانية، وكذلك من منظمات دولية مثل البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة الأغذية والزراعة. [1]

وبالرجوع إلى معطيات الجدول أعلاه، سجلت مستوى أداء مستقرا نسبيا في مجال حفظ البيئة، حيث تميزت قيم مختلف المؤشرات التي تضمنها الجدول بالاستقرار النسبي رغم بعض التغيرات البسيطة المسجلة فيانسية المؤشر نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة، يظهر أنها شهدت بعض التراجع خلال كامل

[1]– ترتيب الدول العربية بمؤر أداء تغير المناخ 2024، مقال إلكتروني على الموقع:
https://www.natureasia.com/ar/nmiddleeast/article/، تم الإطلاع يوم: 2024/05/14، على الساعة: 11:39.

فترة الدراسة، لكنه يبقى بسيطا مثلما سبقت الإشارة. حيث وانتقل نصيب الفرد من 279 متر مكعب للفرد سنة 2016 إلى 273 متر مكعب سنة 2017، ثم إلى 268 متر مكعب سنة 2018، وبعدها إلى 263 متر مكعب و259 متر مكعب خلال السنتين 2019 و2020 على التوالي وبالترتيب، هذا التراجع المسجل رغم المجهودات المبذولة من طرف الحكومة من خلال حفر الآبار وإقامة محطات تحلية مياه البحر، راجعا في الأصل إلى تراجع مستوى تساقط الأمطار خلال السنوات الأخيرة.

أما بالنسبة المؤشر نصيب الفرد من الكهرباء، فيظهر من خلال معطيات الجدول أنه سجل نمو مستمرا خلال كل سنوات فترة الدراسة، حيث انتقل من 87.60% سنة 2016 إلى 88.50% سنة 2017، ثم إلى 89.50% سنة 2018، وبعدها إلى 89.90% و90.40% على التوالي وبالترتيب خلال سنتي 2019 و2020، هذه النتائج وهذا النمو المستمر يعكس بوضوح مستوى الأداء الجيد للسلطات الجزائرية في هذا المجال وفعالية سياستها المعتمدة لتوصيل الكهرباء إلى كل المواطنين، كواحد من أهدافها التنموية المستهدفة.

أما بالنسبة لإيرادات موارد الغابات كنسبة من إجمالي الدخل المحلي، فيظهر من خلال معطيات الجدول أنها تميزت بالتذبذب رغم استقرارها النسبي مثلما سبقت الاشارة، وهذا بالنظر إلى تقارب القيم النسبية للمؤشر حيث يظهر أنها سجلت بعض التحسين خلال سنة 2017، حيث ارتفعت قيمتها كنسبة من إجمالي الدخل المحلي إلى 0.21% مقابل 0.17% سنة 2016 لتراجع إلى 0.10% سنة 2018، ثم تعاود الارتفاع سنتي 2019 و2020 إلى 0.14% و0.15% على التوالي وبالترتيب، ثم تتراجع مرة أخرى إلى 0.13% سنة 2021. هذا وتجدر الإشارة إلى أن ضعف قيمة هذا المؤشر راجع في الأساس وبالدرجة الأولى إلى الطبية الجغرافية والبيئية للجزائر، باعتبارها ليست دولة غابية، أكثر من كونه راجعا إلى عدم فعالية السياسات المعتمدة من طرف الحكومة في هذا الاطار، وإن كان لا بد من تكثيف الجهود بشكل أكبر لتحسين قيمة هذا المؤشر.

أما بالنسبة لمؤشر نصيب الفرد من غاز أكسيد الكاربون، الذي يقاس بقسمة كمية الإنبعاثات مقسوما على عدد السكان، فيظهر من خلال معطيات الجدول أنه وإن كان قد شهد استقرارا عند 3.83 طن متري للفرد سنتي 2016 و2017، إلا أنه عاود الارتفاع مرة أخرى سنتي 2018 و2019، منتقلا إلى 3.92 ثم إلى 3.99 طن متري للفرد على التوالي وبالترتيب، أما في سنة 2020 فقد عاد إلى الإنخفاض مرة أخرى ليبلغ 3.72 طن متري للفرد، وإن كان هذا المؤشر بين مدى الاعتماد على مصادر الطاقة الكلاسيكية، ومقدار أو مستوى ما قد يسببه ذلك من تلويث للبيئة جراء الانبعاثات الغازية، وتحديدا منها غاز أوكسيد الكاربون، فإنه يبين من جانب آخر الحاجة الملحة للإسراع إلى الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة أو الصديقة للبيئة أو المتجددة، وهذا ما تعمل عليه الجزائر في إطار استراتيجياتها الطاقوية الجديدة. [1]

[1]- بوقدوم مريم وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 126، 127، بتصرف.

المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر

يعد الشمول المالي الرقمي أداة قوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في الجزائر، ويهدف هذا المبحث إلى تحديد متطلبات تعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر.

المطلب الأول: تعزيز البنية التحتية الرقمية

الفرع الأول: ماهية البنية التحتية الرقمية

يشير مصطلح البنية التحتية، إلى مجموعة العناصر التي تنظم تشغيل وعمل الأنظمة الأخرى على نطاق واسع إلى حد ما، وقد استخدم في بداية القرن العشرين لتعيين وإقامة المنشآت العسكرية الدائمة، وسرعان ما ارتبط مصطلح البنية التحتية بأنظمة قنوات المياه والنقل والشبكات الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها، ما شكل مفهوم المصطلح اليوم. [1]

أما الرقمنة، فهي تعرف على أنها عملية تحويل المواد المطبوعة أو المحزنة بطرق تقليدية لا تستطيع الحواسيب التعامل معها، إلى مواد ذات شكل رقمي يمكن للحواسيب معالجتها وتنظيمها إلى وحدات منفصلة من البيانات يطلق عليها Bytes، وتخزينها على وسائط التخزين المختلفة من أقراص صلبة، أو أقراص مليزية، أو أقراص الفيديو الرقمية، أو إتاحتها عبر شبكة الإنترنت. [2]

كما يشير مصطلح الرقمنة إلى عملية دمج التكنولوجيات والتقنيات الرقمية مثل الإنترنت في الحياة اليومية، وهي تختلف عن مصطلح التحول الرقمي حتى وإن كانا يبدوان متشائمين حيث يشكل التحول الرقمي تحسين سير العمليات الرقمية والقائمة على تكنولوجيات الإعلام والإتصال، وكذلك الاستخدام الأمثل للبيانات وإعادة هندستها وتحليلها من أجل التخاذ القرارات، وبذلك فالتحول الرقمي أشمل من الرقمنة.

وبذلك فإن البنية التحتية الرقمية تعرف على أنها البنية التحتية المتاحة لتمكين الأنشطة الرقمية والمستهلكين المتصلين بشبكات الإنترنت، حيث تشمل البنية التحتية الرقمية مختلف التقنيات الرقمية وآليات التواصل التي تستخدم في دعم عمليات وأنشطة الأعمال الإلكترونية وتبادلات التجارة الإلكترونية، وتتضمن البنية التحتية

[1] – بلغنو سومية، مواسيم رميساء نجاة، **البنية التحتية الرقمية ودورها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2019–2022)**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 20، العدد 34، الجزائر، 2024، ص 117.

[2] – نجلاء أحمد يس، **الرقمنة ودورها في المكتبات العربية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2012، ص 21.

الرقمية كلا من شبكات الاتصال الهاتفي السلكية واللاسلكية، خدمات الأقمار الصناعية، الكيانات البرمجية Software الكيانات المادية Hardware، والخدمات التكميلية، والعنصر البشري المدرب والمؤهل. [1]

الفرع الثاني: أهمية البنية التحتية الرقمية

نظرا للتطورات التكنولوجية المتسارعة في عصرنا هذا، فقد أصبحت البنية التحتية الرقمية وتطوير قطاع المعلومات والإتصالات ضرورة حتمية للدول، خاصة النامية منها، ومن أهم المزايا التي توفرها البنية التحتية الرقمية، نجد:

– السرعة في أداء المعاملات بين الشركات والتقاسم الفوري للمعلومات؛

– تساهم البنية التحتية الرقمية بصفة رئيسية في تسهيل الوصول إلى المعلومات، ما يحقق النجاح ونمو الاقتصاد الرقمي، حيث أن هذا الأخير مرتبط أساسا بقدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الإنترنت المختلفة؛

– تحسين هيكل وتنافسية السوق، حيث أن هيكل السوق يختلف حسب درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكذلك تكامل هذه الأخيرة مع مختلف قطاعات الإقتصاد وصناعة زراعة، تعليم ... إلخ)؛

– المساهمة في التأثير على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية؛

– تؤدي البنية التحتية الرقمية والإعتماد على تكنولوجيا المعلومات دورا مهما في زيادة معدلات النمو الإقتصادي، وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الالكترونية الداخلية والخارجية. [2]

[1]– محمود أحمد عياد صلاح، إبراهيم جابر السيد، **الإقتصاد الرقمي**، دار العلم والإميان للنشر والتوزيع / دار الجديد للنشر والتوزيع، مصر، 2020، ص 09.

[2]– يحيي شرقي، " **توجهات دول الخليج نحو الإقتصاد الرقمي– دراسة حالة تجارب بعض دول المنطقة–**"، مجلة محاسبة التدقيق والمالية، المجلد 3، العدد 02، 2022، ص 57، 58.

المطلب الثاني: واقع البنية التحتية الرقمية وتطورات الخدمات المالية الرقمية في الجزائر

يعتمد تطوير الخدمات المالية الرقمية لتحقيق الشمول المالي على دعم البنية التحتية الرقمية كشبكات الهاتف والإنترنت، مما يتيح فرصا هائلة للجزائر من أجل تنفيذ تكنولوجيات جديدة.

الفرع الأول: واقع البنية التحتية الرقمية في الجزائر

1- شبكات الهاتفين الثابت والنقال والإنترنت في الجزائر

يوضح الشكل التالي تطور عدد مشتركي الهاتفين الثابت والنقال ومستخدمي الإنترنت في الفترة (2010-2021).

الشكل رقم (17.2): تطور عدد مشتركي الهاتف ومستخدمي الإنترنت في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)

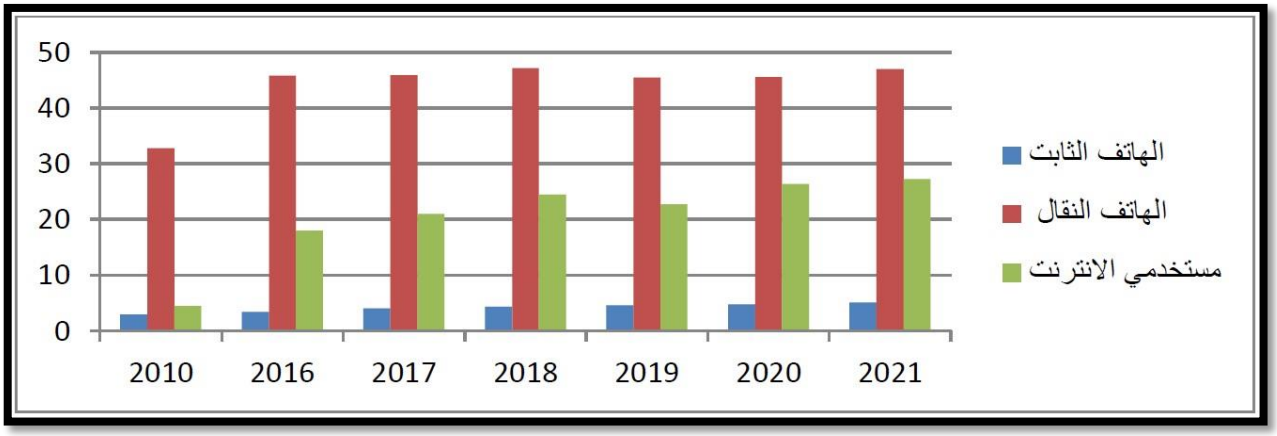

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على: سعاد بوشلوش، تحديات الشمول المالي في الجزائر ومتطلبات تطويره، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، المجلد 05، العدد، 02، الجزائر، 2022، ص 587.

نلاحظ من الشكل رقم أن هناك تحسن ملحوظ في عدد مشتركي الهواتف، وبدأ إنتشار الهواتف النقالة في الجزائر بعد صدور القانون رقم 3-2000، حيث شهدت الفترة زيادة كبيرة في عدد مشتركي الهواتف النقالة فارتفع العدد من 32.780 مليون شخص سنة 2010 إلى 47.015 مليون في 2021 أي بنسبة نمو تقدر بحوالي 43.42%، أما فيما يخص عدد مستخدمي الإنترنت فلم يتجاوز 4.497 مليون مستخدم سنة 2010 وارتفع هذا العدد بصورة كبيرة حيث وصل إلى26,35 مليون مستخدم في سنة 2020، و27.28 مليون سنة 2021، بمعدل نمو يقدر في المتوسط ب 506,62%، هذا التطور الملحوظ في عدد مستخدمي الإنترنت الذي يمثل أكثر من 50% من عدد السكان زاد مع الانتشار الكبير للهواتف الذكية والأجهزة اللوحية خلال السنوات العشر الماضية مصاحبا له الإنتشار الكبير في خدمة الإنترنت عن طريق الهاتف الثابت بالإضافة إلى شبكات الإنترنت المتنقل عريض النطاق من الجيلين الثالث والرابع.

2- كثافة الهاتفين الثابت والنقال والنطاق العريض الثابت والمتنقل

يقصد بخدمة النطاق العريض في الدول العربية أية سرعة تنزيل تفوق تلك التي يمكن الحصول عليها عند الدخول على الإنترنت باستخدام DIAL - UP MODEM.

الجدول رقم (14.2): كثافة الهاتف والنطاق العريض ونسبة مستخدمي الإنترنت في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

السنوات	2010	2016	2017	2018	2019	2020
الهاتف الثابت (لكل 100 مشترك)	8.05	8.24	9.59	44	10.41	10.72
الهاتف النقال (لكل 100 مشترك)	90.30	110.93	108.63	40	102.53	102.14
مستخدمي الإنترنت (%)	12.38	43.58	49.76	96	51.26	59.08
النطاق العريض الثابت (لكل 100 مشترك)	2.5	6.92	7.50	71	8.05	8.47
النطاق العريض المتنقل (لكل 100 مشترك)	/	62.20	74.54	83.73	83.32	86.93
مشتركي الإنترنت الثابت والنقال (%)	/	69.12	82.06	91.24	91.37	95.40

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على: سعاد بوشلوش، تحديات الشمول المالي في الجزائر ومتطلبات تطويره، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، المجلد 05، العدد، 02، الجزائر، 2022، ص 588.

تشير بيانات الإتحاد الدولي للاتصالات وتقرير التنمية لسوق الهاتف والإنترنت في الجزائر إلى وجود تطور في كثافة الهاتفين الثابت والنقال، لتصل كثافة الهاتف النقال سنة 2020 إلى حوالي 102 لكل 100 شخص، وحوالي 11 لكل 100 شخص بالنسبة للهاتف الثابت، وفي عام 2020 كان حوالي 8 مشتركين لكل 100 شخص في خدمة النطاق الترددي العريض الثابت مقابل حوالي مشتركين لكل 100 شخص سنة 2010.

وفي حين أن الإتصال بشبكات الهاتف المحمول ذات النطاق العريض في الجزائر أعلى من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن إستخدام الخدمات المالية الرقمية في الجزائر لا يزال منخفضاً للغاية، حيث بلغت نسب مستخدمي الإنترنت 59.08% سنة 2020 و61.16% سنة 2021 وهي نسبة مقبولة لكنها متواضعة حيث تتجاوز في دول الخلج العربي 98%، فرغم وجود أكثر من 27 مليون مستخدم للإنترنت في الجزائر سنة 2021، لكن التقارير الدولية تؤكد أن ترتيب الجزائر سيء لأن خدماتها ذات نوعية ضعيفة حيث احتلت الجزائر سنة 2019 المرتبة ما قبل الأخيرة في ترتيب جودة الإنترنت في العالم بنيلها المرتبة 138 من أصل 139 دولة، وبسرعة إتصال بلغت 7.34 ميغابايت في الثانية، وفيما يتعلق بالإنترنت الثابت فتحتل

الجزائر المرتبة 173 من أصل 176 دولة بسرعة اتصال تبلغ 3.99 ميغابايت في الثانية في سنة 2019، وفي سنة 2022 صنفت الجزائر في المرتبة 120 في سرعة تدفق الإنترنت النقال بسرعة 12.33 ميغابايت/ثانية، وفي المرتبة 173 في الإنترنت الثابت بسرعة إتصال بلغت 2.15 ميغابايت في الثانية، الأمر الذي يتطلب المزيد من العمل وتدعيم المجهودات المبذولة من أجل تدارك التأخر المسجل في مجال اعتماد الإنترنت والرقمنة في الجزائر. [1]

الفرع الثاني: تطورات الخدمات المالية الرقمية في الجزائر

1- نشاط خدمات الدفع على الإنترنت

أصبح الدفع عن طريق الإنترنت بواسطة البطاقة البينبنكية عمليا بالجزائر منذ أكتوبر 2016، وقد تم فتح هذه الخدمة في المرحلة الأولى للقائمين على الفوترة.

جدول رقم (15.2): معاملات الدفع على الإنترنت في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)

السنة	العدد الإجمالي للمعاملات	المبلغ الإجمالي للمعاملات (ألف دج)
2016	7366	15009.8
2017	107844	267993.4
2018	176982	332592.5
2019	202480	503870.3
2020	4593960	5423727
2021	7821346	11176475.5

المصدر: (تجمع النقد الآلي، 2022)

من الجدول أعلاه نلاحظ تحسن ملحوظ في العدد الإجمالي لمعاملات الدفع على الإنترنت، فسجل الدفع الإلكتروني في سنة 2020 قفزة نوعية نظرا لجائحة كورونا التي شجعت على إستخدام هذا النوع من المعاملات المالية، وبعد إنضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي منذ 5 جانفي 2020، وصل عدد معاملات الدفع الإلكتروني عن طريق البطاقة البنكية والبطاقة الذهبية إلى أكثر من 4 مليون معاملة في نهاية سنة 2020، أي شهد إرتفاعا بنسبة 976% في سنة واحدة، وأكثر من 7 مليون في نهاية 2021، وعرفت الخدمة الجديدة للدفع الذاتي التي أطلقها بريد الجزائر عبر تطبيق الهاتف "بريدي موب" التي تسمح لحاملي بطاقات "الذهبية" ببرمجة تحويل الأموال من حساب بريدي جار إلى حسابات بريدية أخرى إرتفاعا بنسبة 557% من التحويلات

[1]- سعاد بوشلوش، **تحديات الشمول المالي في الجزائر ومتطلبات تطويره، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي**، المجلد 05، العدد، 02، الجزائر، 2022، ص 587.

في سنة واحدة ونفس الشيء بالنسبة إلى عمليات الدفع الإلكتروني " تي بي إي" التي إرتفعت بنسبة 773%، إضافة إلى عمليات السحب من الشبابيك الآلية للنقود التي بلغت 956 مليار دينار، أي بتطور بنسبة 15% مقارنة بسنة 2019. لكن ورغم هذا التقدم الكبير في استخدام الدفع الالكتروني إلا أنه يبقى متواضع وضعيف مقارنة بالمعدلات العربية أو العالمية ويمكن إرجاع سبب ضعف الإقبال على الدفع عبر الانترنت في الجزائر إلى:

- ضعف الترويج لهذه الخدمات من قبل القائمين عليها؛
- تدني الثقافة المالية والرقمية في المجتمع، وانخفاض مستوى الربط بالأنترنت؛
- تخوف التجار من التتبع المالي لمعاملاتهم التجارية والرقابة بالضرائب، حيث يشترك 82 تاجر فقط في هذا النظام حتى شهر مارس 2021، وتم تأخير إلزامية الدفع الالكتروني إلى نهاية 2023؛
- ضعف نشاط التجارة الإلكترونية الذي يقتصر فقط على التسويق الإلكتروني. [1]

2- نشاط السحب على الجهاز النقدي والدفع على محطات الدفع الإلكتروني

سجلت المعاملات الرقمية المتمثلة في السحب على الجهاز النقدي والدفع على محطات الدفع الإلكتروني قفزة نوعية في عام 2020 ويوضح الجدول والشكل المواليين تطور نشاط السحب والدفع وتطور عدد أجهزة الصرف الآلي البينبنكية ومحطات الدفع الإلكتروني خلال الفترة (2016-2020).

جدول رقم (16.2): معاملات السحب والدفع في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)

السنة	عدد معاملات السحب (مليون)	عدد معاملات الدفع
2016	6.868	65 501
2017	8.310	122 694
2018	8.833	190 898
2019	9.929	274 624
2020	58.428	711.777
2021	87.722	2150.529

المصدر: (تجمع النقد الآلي، 2022)

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك إرتفاع محسوس في العدد والمبلغ الإجمالي لمعاملات السحب على الجهاز النقدي فبعدما كانت تبلغ حوالي 6.8 مليون عملية سحب فقط بما يعادل حوالي 98 مليار دج سنة

[1]- سعاد بوشلوش **مرجع سبق ذكره**، ص 585.

2016 وصلت إلى أكثر من 87 مليون عملية أواخر سنة 2021 أي تقريبا 1728 مليار دج. كما عرفت عمليات الدفع الالكتروني تطورا ملحوظا في الأونة الأخيرة خاصة في سنة 2020، إذ سجلت معاملات الدفع خلال نفس الفترة نموا معتبرا منتقلة من 65501 معاملة سنة 2016 إلى أكثر من 2.150 مليون معاملة سنة 2021. وتعكس هذه الأرقام الإهتمام المتزايد بأليات الدفع الجديدة والمنتجات النقدية الآلية، كما بلغ العدد الاجمالي الأجهزة الصرف الآلي البنكية العاملة 1370 عام 2016 لينتقل العدد إلى 3030 جهاز سنة 2020 و3053 سنة 2021، كما وصل عدد محطات الدفع الالكتروني إلى 37561 محطة أواخر سنة 2021 وبمعدل نمو بلغ 643.92% منذ 2016.

وقد تبنت البنوك الجزائرية العديد من مشاريع التحول الرقمي كوضع منصات الخدمات الإلكترونية من الجيل الجديد، وإنشاء وكالات رقمية تعمل بصفة آلية ومفتوحة، كما تم لأول مرة إطلاق خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول بدون اتصال الزبائن البنك الوطني الجزائري، كما يمكن لزبائن البنك من الإستفادة وبصفة فورية من خدمات الدفع والتحويل وطلب النقود مع توفير ميزات ذات قيمة مضافة عالية لمستخدميه، وعلى الرغم من الجهود المبذولة وما تحقق لحد الآن في مجال الدفع الالكتروني إلا أن مجال المعاملات الالكترونية في الجزائر يتطور ببطء شديد ولا يتلاءم مع ديناميكية التغير في هذا المجال وواقعه مازال بعيدا عن المستويات العالمية مما يستلزم تطوير البنوك والمؤسسات المالية لخدماتها المالية الالكترونية بمعايير دولية. [1]

المطلب الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر

الفرع الأول: تحديات تطوير الشمول المالي في الجزائر

تبذل الجزائر جهود متواصلة لتطوير خدماتها المالية الرقمية لتحقيق شمول مالي حقيقي، من بينها التوصيات التي أقرها بنك الجزائر بوضع استراتيجية وطنية للشمول المالي والتي تهدف إلى: [2]

– تحسيس وتعليم فئة الشباب خاصة مبادئ وأصول الثقافة المالية حسب المعايير الدولية، والجمع بين مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك الجهات التنظيمية المالية، والاتصالات، والتعليم؛

– المساهمة بفعالية في تم ويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– القيام بالحملات الترويجية والتحسيسية للتعريف بمختلف المنتجات البنكية خاصة منها ذات العلاقة بالتقنيات الجديدة والتطبيقات والابتكارات المالية المتاحة؛

– توسيع شبكات البنوك والمؤسسات المالية إلى كل مناطق الوطن؛

– تشجيع الصيرفة الاسلامية من خلال إصدار لوائح تنظيمية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتعميقه؛

[1]- سعاد بوشلوش **مرجع سبق ذكره**، ص 586، 587.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 590.

– مجانية بعض الخدمات المصرفية (البطاقة المصرفية،كشف الحساب السنوي، إستعمال الصراف الآلي...الخ) وهذا تحفيزا للعملاء على استخدام وسائل الدفع غير النقدية ودفع البنوك على الإبتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنولوجية الحديثة.

وفي إطار دعم إستراتيجية التحول الرقمي للمؤسسات المالية تم صرف منذ سنة 2013 وفي مدة تزيد عن تسع سنوات ما يقارب 4.5 مليار دولار منها 3 ملايير دولار لتطوير الدفع الإلكتروني في مجال الخدمات المالية لدى المصارف والبنوك. كما مكن إطلاق " الهوية الرقمية " منذ سنة 2013 المؤسسات المالية من التعامل مع العملاء بكفاءة وخاصة الإمتثال لمتطلبات مكافحة تبييض الأموال وغيرها من متطلبات " أعرف عميلك"، كما ساهم في تشجع نماذج العمل الجديدة كمنصات التجارة الإلكترونية وتعميم الخدمات المالية الرقمية بشكل جيد.

إلا أنه توجد العديد من العوامل التي تحد من إستخدام الخدمات المالية الرقمية بصورة أشمل وبالتالي تعيق الشمول المالي في الجزائر، من بينها عوامل إجتماعية وإقتصادية كالأمية المالية، إنخفاض الدخل، إرتفاع تكلفة توفير الخدمات المالية، وعوامل جغرافية كضعف التغطية في بعض المناطق وسوء التوزيع الجغرافي للبنوك وأجهزة الصرف الآلي لاتساع الرقعة الجغرافية، بالإضافة إلى عنصر الثقة، فالخدمات المالية الرقمية تعتمد بشكل أكبر من الخدمات المالية التقليدية على ثقة العملاء في النظم والوسطاء الذين يتم استخدامهم لتقديم الخدمة، ولذا حماية العملاء والحد من مخاطر استخدامهم للخدمة هو أمر ضروري لبناء الثقة والحفاظ عليها، وكذلك قصور البنية التحتية الرقمية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي. [1]

الفرع الثاني: آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

يتعين التركيز على بعض السياسات لضمان تعميم الخدمات المالية الرقمية وتحقيق مستويات أكبر من الشمول المالي الرقمي مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وذلك على النحو التالي:

1– دعم البنية التحتية الرقمية والمالية: وذلك من خلال:

– تحديث وتطوير شبكات الاتصالات وترقية أنظمة الدفع الوطنية بالتحول نحو أنظمة التسويات الفورية للتعاملات بما يساعد على إنجاز المعاملات المالية بشكل أسرع وبأقل تكلفة؛

– توفير بيئة تشريعية ملائمة من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح؛

– تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية؛

– تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية؛

– تطوير الاتصال وتبادل المعلومات بالتوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية والدفع عبر الهاتف المحمول بما يعزز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى من كافة فئات المجتمع.

[1]– سعاد بوشلوش، **مرجع سبق ذكره**، ص 591.

2- حماية مستهلكي الخدمات المالية: وذلك من خلال التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة إضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة وبجودة عالية؛ وتوعية العملاء ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم.

3- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي إحتياجات كافة فئات المجتمع: وذلك من خلال مراعاة إحتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين، إضافة إلى إبتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الإدخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل، تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية. [1]

4- دمج الشمول المالي في الاستراتيجيات والرؤى الوطنية: أي تركيز الخطط الوطنية على تشجيع مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات ملائمة لطبيعة الفئات المستبعدة وغير المغطاة بشكل كامل والتغلب على التحديات القائمة في هذا الصدد.

5- الموازنة بين الابتكار والمخاطر: أي تركيز السلطات الإشرافية على الموازنة ما بين تحفيز الإبتكار المالي والتحوط لما قد ينتج عن الخدمات المالية الرقمية من مخاطر، مما يتطلب ضرورة إمتثال هذه الخدمات للمتطلبات الدولية لمكافحة تبييض الاموال، حماية سرية بيانات العملاء وضمان أمن الفضاء السيبراني.

6- تبني بيئة مشجعة لمزودي الخدمات المالية الرقمية: بتقديم الدعم لشركات التقنيات المالية الحديثة ومزودي الخدمات المالية الرقمية من خلال تسهيل نفاذهم للتمويل، تبني أنظمة الهوية الرقمية وأعرف عميلك الالكترونية بما يساعد على تمكين هذه الشركات من تقديم خدماتها لعدد كبير من المستهلكين.

7- التركيز على زيادة مستويات الثقافة المالية: أي تعزيز الوعي والثقافة المالية ما بين كافة شرائح المجتمع لا سيما الشباب والنساء وكبار السن وسكان المناطق النائية.

8- متابعة التقدم على صعيد الشمول المالي: يتطلب هذا الأمر توفر إحصاءات دقيقة عما تم تحقيقه للوفاء باحتياجات السكان من الخدمات المالية الرقمية ومن الفجوات التي لا تزال قائمة على صعيد الطلب على الخدمات المالية وتطورها عبر الزمن. [2]

[1]- صندوق النقد العربي، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، رقم 77، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص ص 7-10.

[2]- صندوق النقد العربي، **الشمول المالي الرقمي في الدول العربية**، موجز سياسات، العدد 15، ديسمبر 2020، ص 9، 10.

خلاصة الفصل

تسعى الجزائر جاهدة لتحقيق التنمية المستدامة خلال التركيز على تعزيز الشمول المالي الرقمي لأهداف التنمية المستدامة ومعالجة التحديات وتعزيز التعاون الدولي.

وتُولي الحكومة الجزائرية اهتمامًا كبيرًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعمل على دمجها في خططها وبرامجها، وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها، فإنها تبذل الجهود لمعالجتها من خلال برامج ومبادرات مُستهدفة، وتُشارك الجزائر بنشاط في المبادرات الدولية لتبادل الخبرات والتجارب مع الدول الأخرى، حثي حققت الجزائر تقدمًا ملحوظًا في بعض مجالات التنمية المستدامة وتتمتع بإمكانات هائلة لتحقيق المزيد في المستقبل.

يُعدّ تعزيز الشمول المالي الرقمي عاملًا محوريًا لتحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص جديدة للمواطنين، حيث أنّ التزام الحكومة الجزائرية وتعاونها مع مختلف الأطراف يُمهّد الطريق لتحقيق التنمية المستدامة وخلق مستقبلٍ مُزدهرٍ للجميع.

الخاتمة

وفي الختام يمكن القول بأنّ الشمول المالي الرقمي يعد حجر الأساس وعنصرًا هامًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر وبناء مستقبلٍ مُزدهرٍ لجميع أفراد المجتمع، لكن ما زال مستوى الشمول المالي الرقمي في الجزائر دون المستوى المطلوب حيث لا تزال نسب إمتلاك الحسابات المصرفية واستخدام الخدمات المالية الرقمية منخفضة، بينما يُهيمن الإعتماد على النقد في مختلف المعاملات المالية، ولتحقيق تقدّمٍ حقيقيّ في هذا المجال، يجب معالجة التحديات الرئيسية، مثل نقص الوعي، والمعوقات الثقافية، وضعف البنية التحتية الرقمية، والبيئة التنظيمية غير المُكتملة.

يلعب تعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر دورا هاما ويبرز ذلك من خلال مساهمته في القضاء على الفقر، وتعزيز الشمول الاجتماعي من حيث تطوير برامج التعليم وقطاع الصحة، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وحماية البيئة، كما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية الرقمية والمنتجات والخدمات المالية الرقمية، وتعزيز الوعي والتثقيف اللازمين ويتطلب تحقيق هذه الأهداف نهجًا مُتكاملًا يجمع بين الجهود الحكومية ومبادرات القطاع الخاص وبرامج التوعية المجتمعية.

إنّ المضيّ قدمًا في تعزيز الشمول المالي الرقمي يُمثل مسؤوليةً مشتركةً بين الحكومة والمؤسسات المالية والمجتمع المدني، فمن خلال التعاون وتضافر الجهود، والإستثمار في الشمول المالي الرقمي يمكن للجزائر أن تُحقق تقدمًا هامًا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخلق مستقبلٍ أكثر عدلاً وازدهارًا لجميع مواطنيها.

نتائج الدراسة

وقد توصلت دراستنا هذه إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- ✓ الشمول المالي هو إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده عن طريق القنوات الرسمية، ويكون الشمول المالي رقمياً عندما يتحقق ذلك من خلال الخدمات المالية الرقمية.
- ✓ هناك عدة مؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس مستوى نجاح شركات التقنيات المالية وفي مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة في دعم مستويات الشمول المالي في الدول العربية من خلال زيادة نسب نفاذ الأفراد والمشروعات للخدمات المالية.
- ✓ تركز الدول العربية على الاستفادة مما تتيحه التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الشبكة الالكترونية والهاتف النقال، في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة ودورها في زيادة الشمول المالي.
- ✓ تزايد الإهتمام بالشمول المالي الرقمي في الدول العربية في ظل إنتشار جائحة كوفيد- 19- لضمان نفاذ آمن ومستدام لكافة شرائح السكان إلى الخدمات المالية.

- ✓ الشمول المالي الرقمي يعمل على تحقيق المنفعة الاقتصادية، لذا يجب على الحكومة الجزائرية من وضع إستراتيجيات مهمة لتحقيقه.
- ✓ الشمول المالي الرقمي يعبر عن مستوى الخدمات المالية في الجزائر لذا لابدّ من توفير بنية تحتية مالية ورقمية متطورة لتحقيقه.
- ✓ ينعكس تعزيز الشمول المالي إيجابيا على كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدولة وهذا ما تم معرفته من خلال نتائج الدراسات التي قام بها للبنك الدولي.
- ✓ لا يزال العديد من الجزائريين غير قادرين على الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، مثل الحسابات المصرفية والتحويلات المالية والقروض، هذا يحد من قدرتهم على المشاركة في الإقتصاد الرسمي ويجعلهم أكثر عرضة للفقر.
- ✓ **التوعية المالية:** يفتقر الكثير من الجزائريين إلى المعرفة والمهارات اللازمة لاستخدام الخدمات المالية الرقمية بشكل فعال. هذا يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات مالية سيئة ويعرضهم للإحتيال.
- ✓ لا تزال البنية التحتية الرقمية في الجزائر غير متطورة، مما يجعل من الصعب على الناس الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية؛
- ✓ لا تزال اللوائح المالية في الجزائر غير مواتية للشمول المالي الرقمي، هذا يمكن أن يجعل من الصعب على مقدمي الخدمات المالية الجديدة دخول السوق وتقديم خدمات ميسورة التكلفة.
- ✓ هناك إتساع الفجوة بين الذكور والإناث في مجال ملكية الحسابات المالية الرسمية، حيث نجد أن نسبة الذكور أكثر إمتلاكا للحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في كل الدول العربية.
- ✓ البيروقراطية: يمكن أن يكون من الصعب على الجزائريين فتح حسابات مالية والحصول على خدمات مالية أخرى.
- ✓ تتمثل التنمية المستدامة في مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع
- ✓ الشمول المالي يساعد في تهيئة الظروف التي تجعل العديد من أهداف التنمية المستدامة في متناول اليد، وذلك من خلال الدور الأساسي الذي يلعبه القطاع المالي في الجهود التنموية لمختلف دول العالم وهو حشد الإدخار لتمويل المشاريع الفردية الناجحة ومختلف الأعمال الأخرى.

إقتراحات وتوصيات

لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بناءً على نتائج الدراسات التي تم تحليلها، وإدراكًا للتحديات والفرص التي ينطوي عليها تعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر، إقتراح عددا من الخطوات اللازمة والتي يمكن للحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني إتخاذها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

– تنفيذ برامج توعية وطنية شاملة لتثقيف الجمهور حول فوائد الخدمات المالية الرقمية وكيفية استخدامها مع التركيز على الفئات السكانية المستضعفة مثل النساء والشباب وسكان الريف.

– إستخدام وسائل إعلامية متنوعة مثل قنوات التلفزيون والإذاعة والإنترنت والشبكات الاجتماعية لنشر رسائل التوعية بلغة بسيطة ومفهومة للجميع.

– التعاون مع المنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية لتنفيذ برامج توعية على مستوى المجتمع.

– تحسين البنية التحتية الرقمية عن طريق:

– زيادة اللإستثمارات الحكومية في توسيع نطاق الوصول إلى الإنترنت وتحسين جودة الاتصالات في جميع أنحاء البلاد مع خفض تكلفة البيانات.

– الشراكة مع القطاع الخاص مثل الشراكة مع شركات الإتصالات لتوفير خدمات الإنترنت بأسعار ميسورة التكلفة وباقات بيانات تناسب احتياجات مختلف الفئات.

– التركيز على المناطق الريفية وإبداء إهتمام خاص بتوفير خدمات الإنترنت والبنية التحتية الرقمية في هذه المناطق لسد الفجوة الرقمية بين سكان الأرياف والمدن.

– تطوير منتجات وخدمات مالية رقمية مبتكرة عن طريق:

– تشجيع الابتكار ودعم الشركات الناشئة ومؤسسات التكنولوجيا المالية لتطوير منتجات وخدمات مالية رقمية مبتكرة تتناسب مع إحتياجات العملاء الجزائريين.

– تصميم منتجات وخدمات مالية رقمية تلبي احتياجات محددة لفئات معينة من السكان مثل أصحاب المشاريع الصغيرة والمزارعين والمهاجرين.

– الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة كاستخدام تقنيات التعرف على الهوية الرقمية وسلسلة الكتل (blockchain) لتقديم خدمات مالية رقمية أكثر أمانًا وكفاءة.

- **تيسير الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية وذلك من خلال:**

- تبسيط متطلبات فتح الحسابات وإجراءات التحقق من الهوية لجعل الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية أكثر سهولة.

- تقديم خدمات مالية رقمية لا تتطلب فتح حسابات بنكية للاستفادة من الأشخاص غير المشمولين بالخدمات المصرفية.

- إستخدام نقاط البيع المتنقلة: نشر نقاط البيع المتنقلة في المناطق الريفية والمناطق النائية لتوفير خدمات مالية رقمية قريبة من السكان.

- **تعزيز حماية المستهلك وبناء الثقة:**

- تنظيم القطاع المالي الرقمي في الجزائر، ووضع قوانين ولوائح مدروسة وملائمة لتنظيم القطاع المالي الرقمي وحماية حقوق المستهلك.

- نشر الوعي حول مخاطر الاحتيال الإلكتروني تثقيف الجمهور حول مخاطر الاحتيال الإلكتروني وكيفية حماية أنفسهم عند استخدام الخدمات المالية الرقمية.

- ضمان حماية البيانات: ضمان حماية بيانات العملاء من خلال اللوائح القوية ومعايير الأمن الصارمة.

- **تعزيز الشراكة والتعاون:** بإنشاء مجلس وطني للشمول المالي الرقمي، يضم ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتنسيق الجهود وتطوير استراتيجية وطنية شاملة.

قائمة
المصادر والمراجع

أولا: المصادر القانونية

1- المادة الرابعة (4) من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليو سنة 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2003.

ثانيا: الكتب

1- جمال علاوة وآخرون، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009.

2- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009.

3- سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1998.

4- صلاح عباس، التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، مصر، 2010.

5- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2014.

6- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية، ط1، بيروت، لبنان، 2013.

7- محمود أحمد عياد صلاح، إبراهيم جابر السيد، الإقتصاد الرقمي، دار العلم والإميان للنشر والتوزيع / دار الجديد للنشر والتوزيع، مصر، 2020.

8- منور أوسرير، محمد حمو، الإقتصاد البيئي، دار الخلدونية، ط1، الجزائر، 2010.

9- نجلاء أحمد يس، الرقمنة ودورها في المكتبات العربية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2012.

ثالثا: المؤتمرات والملتقيات

1- زيدوني حميد، مؤشرات متابعة أهداف التنمية المستدامة – دراسة بعض جوانب التجربة الجزائرية-، الإجتماع الخامس للجنة الفنية المبادرة الإحصائيات العربية "عربسات"، صندوق النقد العربي للديوان الوطني للإحصائيات دبي، أبو ظبي، 7-8 نوفمبر 2018.

2- سعيدة طبايبية، سليمة بورديمة، التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها الملتقى الوطني الأول حول: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2010.

3- فتيحة قشور، عبد القادر سوفي، دور الوقف في التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، يومي 20-21 ماي، 2013.

رابعا: المقالات والبحوث العلمية

1- أحمد صبيح عطية، دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة مع الاشارة إلى تجربة الامارات العربية، (بلا تاريخ).

2- بشار أحمد العراقي، زهراء أحمد النعيمي، الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني لجامعة جيهان أربيل في العلوم الإدارية والمالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2018.

3- البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021: الشمول المالي والمدفوعات الرقمية والمرونة في عصر كورونا، واشنطن، 2022.

4- البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2021، واشنطن، 2022.

5- حنان الطيب، الشمول المالي موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد01، صندوق النقد العربي، 2020، ص05.

6- ساري نصر الدين، عبيدات ياسين، السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية من النمو إلى الاستدامة، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة، الجزائر، 2011.

7- سحر قدوري الرفاعي، المنظور الإقتصادي للتنمية المستدامة- التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية، سبتمبر 2006.

8- صندوق النقد العربي، الشمول المالي الرقمي في الدول العربية، موجز سياسات، العدد 15، ديسمبر 2020.

9- صندوق النقد العربي، متطلبات تبني إستراتجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبوظبي، 2015.

10- صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، رقم 77، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، الإمارات العربية المتحدة، 2017.

11- الفكر البرلماني، برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة، مجلس الأمة-الجزائر، العدد السادس، جويلية 2004.

12- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، " مستقبلنا المشترك "، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 142، الكويت، أكتوبر 1989.

خامسا: المجلات

1- بلحرش عائشة، مسعد خالد، الشمول المالي وسبل تعزيزه في إقتصاديات الدول، التجربة الكينية نموذجا، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 8، العدد 01، جامعة بشار، الجزائر، 2022.

2- بلغنو سومية، مواسيم رميساء نجاة، البنية التحتية الرقمية ودورها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2019_2022)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 20، العدد 34، الجزائر، 2024.

3- بن موسى محمد، أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم عام 2017، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 08، العدد 15، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018.

4- بودلال علي، مؤشرات الصحة والتنمية المستدامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية "بين التحديات وأفاق المستقبل"، منشورات البحث الحكومة والاقتصاد الاجتماعي، المجلد 01، العدد 01، سبتمبر 2015.

5- بوقدوم مريم وآخرون، واقع مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة (2016-2023)، مجلة من الكتاب الجماعي حول واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل رهانات الأمن الغذائي والصحي والطاقوي، لمجموعة مؤلفين، الجزائر، 2023.

6- جداي ياسين، بوعكة آسيا، قراءة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة ومعوقاتها في بعض الدول العربية، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، جانفي 2024.

7- الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، المجلد 16، العدد 16، 2016.

8- حنان عبد الخضر هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: إرث الماضي وضرورات المستقبل، مركز دراسات الكوفة، العدد 21، 2011.

9- رضوان آيت قاسي عزو، التأمين كإستراتيجية لدعم المؤشرات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة من كتاب جماعي حول واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل رهانات الأمن الغذائي والصحي والطاقوي"، تأليف: مجموعة من الباحثين، الجزائر، 2023.

10- رفيقة بن عيشوبة، صناعة التمويل الاسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي-دراسة حالة الدول العربية-، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 02، 2018.

11- سعاد بوشلوش، تحديات الشمول المالي في الجزائر ومتطلبات تطويره، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، المجلد 05، العدد، 02، الجزائر، 2022.

12- صورية شنبي، السعيد بن الخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 03، العدد 02، 2018.

13- طارق حمول وآخرون، التأمين كإستراتجية لدعم المؤشرات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، " مجلة من الكتاب الجماعي حول واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل رهانات الأمن الغذائي والصحي والطاقوي"- تأليف: مجموعة من الباحثين، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر، 2023.

14- طالب بن علي، والسيابي بن مصبح، التنمية وأثرها في المجتمعات الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية، المجلد 03 ، العدد 04، الجزائر، 2017.

15- الطيبي عبد الله، تونسي اسمهان، متطلبات تعزيز الشمول المالي الرقمي بالجزائر في ظل جائحة كورونا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، (عدد خاص- الجزء 01)، الجزائر، مارس 2023.

16- عبد القادر دبوش، نورة بيري، دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة- دراسة قياسية للفترة 2011-2021، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، مارس 2023.

17- عبد الله جامع وآخرون، تطور مقاييس التنمية المستدامة وتطبيقاتها على الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2022.

18- عدنان محمد، البعد الثقافي مدخل لاعتماد مبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية والاجتماعية، مجلة الإصلاح الاقتصادي والإعلام، المدرسة العليا للتجارة، المجلد 11، العدد 21، الجزائر، 2016.

19- العربي حجام، سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2019.

20- عريس عمار وبوزرب خير الدين، الشمول المالي الرقمي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة (التجربة الإماراتية نموذجا وإمكانية الاستفادة منها بالجزائر)، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، 2023.

21- عمر آيت مختار وآخرون، آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديا – صندوق مشاريع المرأة العربية نموذجا–، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، الجزائر، 2021.

22- فاتح ميرود، تعزيز الشمول المالي الرقمي كآلية لضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد–19، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، جامعة غرداية، الجزائر، 2022.

23- فصيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، 2020.

24- مريم سايغي، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي– دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة، مجلة بحوث الإقتصاد والمانجمنت، المجلد 04، العدد 02، جامعة الجزائر 03، جوان 2023.

25- ملعب مريم، التنمية المستدامة في الجزائر بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية وحماية البيئة، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 7، العدد 01، 2023.

26- منير زعيب، ثقرولة كلود، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر بين المطالب الداخلية والتوصيات الدولية قراءة في ضوء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2030، مجلة من الكتاب جماعي حول واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل رهانات الأمن الغذائي والصحي والطاقوي، لمجموعة مؤلفين، الجائر، 2023.

27- نسيم زهير محمد اليوزيكي وآخرون، التنمية المستدامة ومدى تحقيقها في بلدان عربية مختارة للمدة (1980–2008)، مجلة زراعة الرافدين، المجلد 45، العدد 04، 2017.

28- يحيي شرقي، " توجهات دول الخليج نحو الإقتصاد الرقمي–دراسة حالة تجارب بعض دول المنطقة"، مجلة محاسبة التدقيق والمالية، المجلد 3، العدد 02، 2022.

سادسا: أطروحات الدكتوراه

1- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.

2- العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.

سابعا: رسائل الماجيستر

1- بوراس عصام، المياه والتنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2009.

2- حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة غزة، فلسطين، 2017.

3- زرقين عبود، صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

4- سنوسي سعيدة، الآثار البيئية والصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفرية ودور التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2010.

5- طير نبيل، المحروقات والتنمية المستدامة ومدى أهمية المراهنة على الطاقات البديلة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2010.

ثامنا: مذكرات الماستر

1- أمقران خولة، بوثلجة صليحة، دور التحول الرقمي في تعزيز مستوى الشمول المالي دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2011- 2021)، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2023.

2- عماد بواعليش، زين الدين، دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة بعض الدول العربية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، 2023.

3- غالمي جميلة، محوز خالدية، واقع التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2015.

تاسعا: المواقع الإلكترونية

1- أهمية الشمول المالي، بوابة FinDev -برنامج تابع لسيجاب، على الموقع الإلكتروني: https://www.findevgateway.org/ar/financial-inclusion-arabic، تاريخ الإطلاع: يوم 08 ماي 2024، على الساعة: 06:37.

2- تقرير أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، على الموقع الإلكتروني:
https://unstats.un.org/sdgs/report/2023/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2023_Arabic.pdf ، تاريخ الإطلاع: 2024/04/27، على الساعة: 19:37.
3- تقرير عن الأمم المتحدة، وعبر الموقع الاكتروني:
4- https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/، تم الإطلاع يوم: 2024/05/03، على الساعة: 14:38.
5- ترتيب جوازات السفر في العالم، على الموقع الإلكتروني:https://www.passportindex.org ، تم الإطلاع يوم: 2024/05/11، على الساعة: 14:49.
6- تصريف العملات حسب سعر البنك، على الموقع الإلكتروني: https://www.xe.com/، تم الإطلاع يوم: 2024/05/11، على الساعة: 14:09.
7- تقرير عن لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية الإفريقية، على الموقع الإلكتروني: https://uneca.org/، تم الإطلاع يوم: 2024/05/20، على الساعة: 12:46.
8- الندوة الجهوية لجامعات الوسط، التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة، على الموقع الإلكتروني: https://services.mesrs.dz/، تم الإطلاع يوم: 2024/05/21، على الساعة: 10:19.
9- ترتيب الدول العربية بمؤر أداء تغير المناخ 2024، مقال إلكتروني على الموقع:
10- https://www.natureasia.com/ar/nmiddleeast/article/، تم الإطلاع يوم: 2024/05/14، على الساعة: 11:39.
11- موقع الأمم المتّحدة، لمحة عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، على الموقع الإلكتروني:
12- Https://www.ohchr.org/ar/sdgs/about-2030-agenda-sustainable-development، تم الإطلاع يوم: 2024/05/12، على الساعة: 15:37.
13- مؤشرات من البنك الدولي (The World Bank)، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/.

عاشرا: المواقع الأجنبية:

1- The Worldbank, **Global FINDEX Database 2017**, Washington, (2018).